جامعة ابن خلدون – تيارت–
كلية علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

تقييم برامج دعم النمو الاقتصادي وأثره على سياسة التشغيل في الجزائر "2015-2000"

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: علوم مالية

من إعداد الطالبتين:
- شرشاف ليلى
- مرايم وفاء

الأستاذ المشرف:
- عدة عابد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية 2016 / 2017

شكـر وتقديـر

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فالحمد لله والشكر أولا وأخيرا على فضله وكرمه وبركته الذي أنعم علينا بالتوفيق بإنجاز هذا العمل ليضاف إلى ميادين البحث العلمي والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أولئك الذين وقفوا بجانبنا طوال فترة دراسة ولم يبخلوا علينا بمساعدة أو إرشاد أو توجيه، ونخص بالذكر أستاذنا المشرف **عدة عابد** الذي قدم لنا الدعم والإرشاد مما دفع بهذه الرسالة إلى النور.

دون أن ننسى أن نتقدم أيضا بفائق الشكر والاحترام والعرفان بالجميل ممزوج بالدعاء لكل من عميد الكلية الدكتور **مداني بن شهرة** وكل الأساتذة المحترمين الذين ساهموا في وصولنا إلى هذا النجاح.

إهـــــــداء

نهدي هذا العمل:

إلى الوالدين الكريمين

إلى الإخوة و الأخوات

إلى كل العائلة الصغيرة و الكبيرة

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

الفهـــــــرس

شكر و تقدير

إهداء

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة .....أ

الفصل الأول: مدخل نظري للنمو الاقتصادي وسياسة التشغيل

المبحث الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي 7

المطلب الأول: المدارس المفسرة للنمو الاقتصادي..... 7

المطلب الثاني: مفهوم وعناصر النمو الاقتصادي 13

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي 16

المبحث الثاني: ماهية سياسة التشغيل 20

المطلب الأول: التشغيل حسب بعض المدارس الاقتصادية 20

المطلب الثاني: مضمون سياسة التشغيل 25

المطلب الثالث: طبيعة ومبادئ سياسة التشغيل 29

المبحث الثالث: مقومات سياسة التشغيل 35

المطلب الأول: عوامل ومحددات سياسة التشغيل 35

المطلب الثاني: أبعاد وأسس سياسة التشغيل 39

المطلب الثالث: أهداف وأهمية سياسة التشغيل..... 43

خلاصة الفصل الأول **45**

الفصل الثاني: برامج دعم النمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

المبحث الأول: لمحة عامة حلول سياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2001-2004) 47

المطلب الأول: مضمون سياسة الانعاش الاقتصادي 47

المطلب الثاني: دوافع سياسة الانعاش الاقتصادي..... 51

المطلب الثالث: أهداف ومضمون دعم الانعاش الاقتصادي..... 57

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) 60

المطلب الأول: ماهية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 60

المطلب الثاني: مضمون وأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي..... 63

المطلب الثالث: دوافع واجراءات تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو..... 67

المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014) 70

المطلب الأول: تعريف ومضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)..... 70

المطلب الثاني: أهداف ومخصصات البرنامج التنمية الخماسي 2010-2014 73

المطلب الثالث: خصائص ومحاور برنامج التنمية الخماسي 76

خلاصة الفصل الثاني..... **81**

الفصل الثالث: تحليل أثر البرامج التنموية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر

المبحث الأول: تقييم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 83
المطلب الأول: أثر برنامج دعم الانعاش على المؤشرات الاقتصادية (2001-2004) 83
المطلب الثاني: انعكاسات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) 92
المطلب الثالث: نتائج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) 95

المبحث الثاني: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) 98

المطلب الأول: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على المؤشرات الاقتصادية 98
المطلب الثاني: انعكاسات برنامج دعم النمو (2005-2009) على مستوى التشغيل 105
المطلب الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) 109

المبحث الثالث: تقييم برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) 110

المطلب الأول: أثر برنامج التنمية الخماسي على المؤشرات الاقتصادية 110
المطلب الثاني: انعكاسات البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة 116
المطلب الثالث: نتائج البرنامج الخماسي (2010-2014) 120

خلاصة الفصل الثالث 123

خاتمة عامة 124

قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجـداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01-02	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1998-2004)	54
02-02	مخطط مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي	591
03-02	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والمخصصات المضافة (2005-2009)	61
04-02	توزيع البرنامج حسب كل قطاع	64
05-02	مضمون برنامج مواصلة دعم النمو 2010-2014	72
06-02	التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	78
01-03	تطور معدلات النمو الحقيقية (2001-2004)	84
02-03	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي (2001-2004)	86
03-03	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر (2001-2004)	88
04-03	تطور معدلات التشغيل في الجزائر (2001-2004)	91
05-03	مناصب الشغل المستحدثة من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2003)	94
06-03	السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي	96
07-03	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)	98
08-03	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي (2005-2009)	100

09-03	تطور معدلات البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	**101**
10-03	تطور معدلات التشغيل خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	**103**
11-03	مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل (2005-2009)	**104**
12-03	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)	**107**
13-03	تطور معدلات النمو الاقتصادي (2010-2014	**110**
14-03	تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2013)	**112**
15-03	تطور معدلات البطالة من خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي	**113**
16-03	تطور معدلات التشغيل حسب القطاعات (2010-2013)	**114**
17-03	تطور معدلات التشغيل خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	**116**
18-03	مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2011	**119**
19-03	التوزيع الاجمالي الناتج الداخلي بالأسعار (مليار دج)	**122**

قائمة الأشكـــال

الرقم	الشكل	الصفحة
01-02	مخطط توضيحي لسياسة الانعاش الاقتصادي	49
01-03	تطور معدلات النمو الحقيقية 2001-2004	85
02-03	تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001-2004)	89
03-03	تطور حجم العمالة خلال (2001-2004)	89
04-03	تطور معدلات التشغيل	91
05-03	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)	99
06-03	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2005-2009)	102
07-03	تطور معدلات التشغيل خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	103
08-03	تطور معدلات النمو خلال الفترة (2010-2014)	111
09-03	تطور معدلات البطالة خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي	114
10-03	تطور معدلات التشغيل حسب القطاعات (2010-2013)	115

مقدمة

لقد شغل موضوع سياسة الإنعاش الاقتصادي حيزا كبيرا من اهتمامات السلطات العمومية حيث شرعت الجزائر كغيرها من الدول في تنفيذ سياسة تنموية خلال الفترة(2000-2015) وصفت من طرف العديد من الاقتصاديين بأنها سياسة توسعية نظرا لارتكازها على التوسع في الإنفاق العام ذات التوجه الكينزي حيث تبنتها الدولة الجزائرية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات الذي سمح بتحقيق الانفراج المالي.

إذ حظيت مسألة النمو الاقتصادي بمكانة كبيرة في العالم ، حيث لقيت قسط كبير من الاهتمام لدى الاقتصاديين من خلال مختلف النظريات والدراسات الاقتصادية ،إذ تسعى جل دول العالم الى رفع معدلات النمو الاقتصادي نظرا لكونه أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي تتخذه الدولة كوسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال رفع مستوى التشغيل و التقليص من حدة البطالة التي أصبحت من أهم القضايا الكبرى التي تشغل الحكومات المتعاقبة في الجزائر، وأمام كل هذه التحديات و المعيقات التي وقفت حاجزا أمام تطور الاقتصاد الوطني الجزائري وأعاقت نجاح سياسات التشغيل السابقة ،تكاتفت جهود الدولة الجزائرية من أجل بعث برامج تنموية إنعاشية في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي ، برنامج التنمية الخماسي ، و تحليل أثرها على النمو الاقتصادي وسياسة التشغيل خلال الفترة (2000-2015) في ظل تقييم نتائجها من أجل اكتشاف مدى نجاعة الدولة الجزائرية في إرساء سياسة اقتصادية فعالة و من هنا دفعنا فضولنا كاقتصاديين ومن هنا يمكن صياغة الإشكال التالي:

1. طرح الاشكالية:

كيف تؤثر برامج دعم النمو الاقتصادي في سياسة التشغيل من خلال الرفع من معدلات النمو الاقتصادي؟

من خلال الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماذا نقصد بسياسة التشغيل و النمو الاقتصادي وفق بعض النظريات و المدارس الاقتصادية؟
- ماهي برامج دعم النمو الاقتصادي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) ؟
- ماهي النتائج المحققة في ظل تطبيق البرامج التنموية ؟
- ما هو التأثير الذي ولدته البرامج التنموية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ؟

2. الفرضيات:

- النظرية الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي تناسب الاقتصاد الجزائري.
- إن برامج دعم النمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة(2000-2015) ساهمت في عودة الإنعاش الاقتصادي ولكن بشكل محدود مقارنة بضخامة المخصصات المالية التي تم اعتمادها وان النمو الاقتصادي اقتصر فقط على بعض القطاعات دون الأخرى في ظل دراسة مضمون البرامج التنموية (2000-2015).
- تكاتف جهود الدولة الجزائرية و السعي الحثيث لها في إطار رفع معدلات النمو الاقتصادي و امتصاص البطالة عن طريق النهوض بالقطاعات المساهمة في تطوير التشغيل و ازدهار الاقتصاد في ظل تحقيق الإنعاش الاقتصادي.

3. أسباب الدراسة :

من خلال اختيارنا للموضوع تم الارتكاز على الدوافع التالية منها دوافع ذاتية و أخرى موضوعية:

أسباب موضوعية:

- يعتبر موضوع التشغيل من أهم المواضيع التي تشغل تفكير المجتمع الجزائري باعتباره مجتمع شاب نتيجة ارتفاع نسب البطالة في أوساطه خاصة فيما يتعلق بخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني.
- يعتبر النمو الاقتصادي و سياسة التشغيل من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي وما مدى نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المرسومة ،لذا نجد جل اقتصاديات الدول تبحث عن الآليات الفعالة التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ،معدلات التشغيل من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني .
- عودة تدخل الحكومة في تسيير النشاط الاقتصادي عن طريق برامج دعم النمو الاقتصادي بعد الأزمة المالية، الأمر الذي يقودنا إلى معرفة انعكاسات البرامج التنموية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تعرف بمعدل النمو الاقتصادي، معدل التشغيل، معدل البطالة .

أسباب ذاتية:

- تطرقنا إلى هذا الموضوع باعتباره مكملا لعنوان مذكرتنا في شهادة الليسانس التي كانت تحت عنوان "دور البرامج الحكومية في مكافحة البطالة".

4. أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذا الموضوع في الاعتبارات التالية:

- أهمية النمو الاقتصادي و سياسة التشغيل و المكانة الاستراتيجية التي تشغلها على مستوى هرم الاقتصاد الوطني.
- تعتبر مسألة تحقيق النمو الاقتصادي و الرفع من معدلات التشغيل المهمة الأساسية للسلطات العمومية التي تدفعها باستمرار إلى البحث عن سبل و آليات فعالة لتحقيق ذلك.
- إن انتهاج سياسة مالية توسعية ذات التوجه الكينزي يدعم غاية الدولة الجزائرية و جهودها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال برامج دعم الإنعاش الاقتصادي بصفة عامة و دعم إنعاش الاقتصاد الوطني بصفة خاصة في مجال التشغيل.
- إن هدف السياسة الاقتصادية من دراسة انعكاسات البرامج التنموية بغية الوقوف على أهم النتائج التي حققتها.
- إن معرفة حصيلة برامج دعم النمو الاقتصادي توحي بمدى فعالية الجهود التي قامت بها الدولة الجزائرية في إطار بعث التنمية من خلال رفع وتيرة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني الجزائري .

5. أهداف الموضوع:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية و التأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى :

- إبراز الإطار النظري لسياسة التشغيل و النمو الاقتصادي.
- تقييم برامج دعم النمو الاقتصادي و بيان أثرها على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

6. حدود الدراسة

تتحدد دراستنا في هذا الموضوع من جانبين مكاني و زماني

- **الجانب المكاني:** يؤدي بنا للاهتمام بدراسة برامج دعم النمو الاقتصادي و أثرها على سياسة التشغيل في الجزائر مع تقييم حصيلة نتائجها .
- **الجانب الزمني:** و هو محدد بالفترة (2000-2015) و هي فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية و هذا راجع إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و امتصاص البطالة نتيجة الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية مع بداية انطلاق الإصلاحات الاقتصادية .

7. المنهج المستخدم:

تستدعي طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي :

- **المنهج الوصفي** :يظهر من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة حول كل من النمو الاقتصادي و سياسة التشغيل .
- **المنهج التحليلي:** سنستخدمه أثناء تقييم برامج دعم النمو الاقتصادي و أثره على سياسة التشغيل في الجزائر.

8. الدراسات السابقة و الجديدة :

- **شلالي فارس:** دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة(2001-2009) مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005-2009) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر ،الدفعة 2005،تبرز إشكالية هذه المذكرة على مدى مساهمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في التخفيض من معدلات البطالة كبرنامج أولي في سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)
- **مسعودي زكرياء:** سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001،أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة

سطيف ،أما دراستنا تختلف في أننا قمنا بتقييم برامج دعم النمو الاقتصادي مع تحليل أثرها على سياسة التشغيل و ذكر برنامج الحكومة المسطر خلال الفترة(2015-2019)مع اقتراح النموذج الاقتصادي الجديد الذي سيطبق خلال الفترة (2016-2030).

9. هيكل الدراسة:

لقد شملت دراستنا على ثلاثة فصول نرتبها كما يلي:

الفصل الأول: حاولنا من خلاله التطرق إلى الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم العامة التي تدور حول النمو الاقتصادي و سياسة التشغيل حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث ،المبحث الأول يتناول الإطار النظري للنمو الاقتصادي و المبحث الثاني يتناول ماهية سياسة التشغيل و يندرج ضمن المبحث الثالث مقومات سياسة التشغيل الذي ينطوي تحته عوامل و محددات التشغيل، أبعاد و أسس التشغيل ،أهداف و أهمية سياسة التشغيل.

الفصل الثاني: حاولنا من خلاله التطرق إلى الخلفية الاقتصادية لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015) بذكر المضمون و الأهداف و المخصصات المالية و الدوافع المتعلقة بكل برنامج.

الفصل الثالث: قدمنا فيه جملة من الإحصائيات و النتائج المتعلقة بالبرامج التنموية خلال الفترة (2000-2015) بدءا بمعدلات النمو الاقتصادي و التشغيل و البطالة مع ذكر النتائج و الآثار المترتبة عن برامج دعم النمو الاقتصادي أثناء فترة الدراسة.

10. صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بدراسة الموضوع وجدنا العديد من الصعوبات خلال البحث و التنقيب عن المعلومات المراد الإلمام بها من أجل الوصول إلى المحتوى المطلوب من بينها:

- التشكيك في مصداقية بعض الإحصائيات.
- عدم تجانس الإحصائيات المتحصل عليها و تباين بين المصادر لنفس الظاهرة .
- قلة المراجع خاصة الكتب التي تتناول الموضوع المطروح.

الفصل الأول

مدخل نظري للنمو الاقتصادي

وسياسة التشغيل

تمهيد:

لقد أثارت قضية التشغيل و النمو الاقتصادي فضول علماء الاقتصاد، ومنظري الفكر الاقتصادي منذ القدم من خلال انتهاج دراسات وأبحاث في العديد من الدول نظرا لكون التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة الذي يرجع بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق جانب العرض وهذا ما يدعى بتحليل احتياجات سوق العمل من جهة ودارسة معدلات النمو الاقتصادي ومدى ارتباطها بكفاءة التشغيل من جهة أخرى.

لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المدخل النظري للنمو الاقتصادي وسياسة التشغيل دون أن ننسى ذكر مقومات كلا المعلمين.

لذا سنقسم الفصل الأول كالآتي:

المبحث الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: ماهية سياسة التشغيل

المبحث الثالث: مقومات سياسة التشغيل

المبحث الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراساتهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي عبر حقبات زمنية متلاحقة، ومدى فعالية العوامل المكونة له بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد. اذ يتطلب ذاك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي والتي من شأنها أن تمكن أي دولة من الانتعاش.

المطلب الأول: المدارس المفسرة للنمو الاقتصادي

توجد هناك عدة نظريات ونماذج مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي لكننا سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم تلك النظريات التي تطرقت إلى مفهوم النمو الاقتصادي وفق المنظور التاريخي.

1. أفكار ابن خلدون:

لقد أشار الفيلسوف العربي ابن خلدون إلى مفهوم النمو الاقتصادي وذلك في العام 1377م. ولعله أول من أشار بشكل موثق إلى هذا المفهوم. فقد فكر ابن خلدون في مقدمته الشهيرة أنه بتقدم الأمم تزداد القوى العاملة المتوفرة، مما يعني إغناء الانتاجية وزيادتها والذي بدورها ينعكس على ارتفاع مستوى الرفاهية في الأمة بسبب جني الأرباح من عملية الانتاج والذي يعني بازدياد الأرباح تتراكم الثروة وتزداد الدخول. وهذا هو في الواقع جوهر النمو الاقتصادي.[1]

2. النظرية الكلاسيكية:

ترجع اسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من آدم سميث سنة 1776 م، دافيد ريكاردو سنة 1817، طوماس مالتوس سنة 1798، وصولا إلى كل من فرانك رامزي سنة 1928 وفرانك نايت سنة 1944، والذي يرجع لهم الفضل في ابراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي الحديث، كقانون تناقض غلة الحجم وأثر ذلك على تراكم رأس المال المادي

[1] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الأردن، طبعة أولى، 2010، ص 48.

والبشري، دور العامل التكنولوجي في عملية الانتاج، فعالية الاحتكار في تطوير العامل التكنولوجي وغيرها من المفاهيم والمبادئ التي اعتبرت نقطة انطلاق لمدارس فكرية أخرى في تطوير النمو الاقتصادي.[1]

كما أبى الكلاسيك اهتماما كبيرا لنمو الفائض الاقتصادي، فقاموا بالربط بين عمل الجهاز الاقتصادي في أي فترة زمنية وعملية النمو الاقتصادي على الأمد البعيد، وبذلك انصب بحثهم على جميع العوامل التي تصوروا تأثيرها الكبير على تحديد النمو في المدى البعيد.[2]

تشير الدراسات إلى أنه في بدايات الحضارة الانسانية وتطورها طورت بعض الأمم فكرة اقتصادية تمثل نواة النمو الاقتصادي بمفهومه الحديث تتمثل في وجوب ايجاد أو انتاج فائض معين من الانتاج فوق حد الكفاف يمكن تنميته والحفاظ عليه لاستخدامه في مشروعات تعود بالفائدة على الأفراد.

وبعد ذلك تطورت الأمم وتدريجيا وبتطورها ظهرت الاهتمامات بالحياة الاقتصادية والنمو الاقتصادي فقد ظهرت عدة مدارس اقتصادية عبر العصور لها علاقة بشكل أو بآخر بظواهر النمو الاقتصادي منها المدرسة التجارية (Mercantalism) في القرن 17 ميلادي التي أشارت إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق عبر التجارة من خلال جذب أكبر من السلع التي كمية من المعادن النفيسة، كما أنه على الدولة أن تصر سلعا بقيمة أكبر من السلع التي تستوردها مما يساهم في تعزيز هذا النمو. وبعد هذه المدرسة جاءت مدرسة أخرى في أوائل القرن 18 ميلادي هي المدرسة الطبيعية (Naturalism) التي نادت بمبدأ الحرية الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل المنافسة الطبيعية للأفراد.

بعد ذلك جاءت المدرسة الكلاسيكية التي من أشهر روادها آدم سميث وريكاردو مالثوس، بنيت النظرية الكلاسيكية على أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال حرية التجارة بين الدول التي ستعمل على توسيع الأسواق للمنتجات مما يساعد على زيادة التخصص في العمل وعلى تقسيم هذا العمل حيث يؤدي إلى زيادة الانتاجية، كما أن عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أدنى المستويات سيؤدي إلى زيادة المبادرات الاقتصادية الفردية من قبل أفراد المجتمع. ونادت هذه النظرية بإمكانيه تحقيق النمو الاقتصادي من

[1] بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير، جامعة دالي ابراهيم، منشورة، الجزائر، 2009-2010، ص 94.

[2] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية، الأردن، طبعة أولى، 2013، ص 70.

خلال التوظيف الأمثل لرأس المال الذي اعتبرت تراكمه هو المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية وللموارد الطبيعية وللتكنولوجيا.[1]

3. نظرية شومبتير:

وضع الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر نظريته هذه بداية القرن العشرين وتحديدا في عان 1911م . ولكنها ترجمت إلى اللغة العربية إلى اللغة الانجليزية عام 1934.[2]

ما يميز نظرية شومبيتر عن غيرها هو اهتمامه الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد متميز بالمنافسة التامة في حالة توازن راكد. حيث في هذه الحالة يتم انتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة، أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة والأرض، ويفترض أيضا أنه ثمة فرص جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي يتم بها مزج عوامل الانتاج.[3]

4. النظرية الكينيزية:

سادت العالم الرأسمالي أزمة حادة أعقبها الركود الاقتصادي بين سنوات (1929-1933) وتعتبر هذه الفترة الزمنية من الفترات المظلمة في تاريخ الرأسمالية. ومن خلال معطيات تلك الفترة وضع كينيز نظريته المشهورة في العمالة لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي وذلك عام 1936، وتعد أراءه التي أعقبت أفكار المدرسة الكلاسيكية والماركسية بمنحى جديد ومنعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي فقد حدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي.[4]

بعد دراسة "كينيز" لآراء الاقتصاديين الذين سبقوه ومعايشته للأزمة الاقتصادية تأكد لديه أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في الاهتمام بجانب عرض السلع والخدمات تماشيا مع مقولة الاقتصادي الكلاسيكي الفرنسي جون باتيست ساي (J.B.Say) "كل عرض يخلق طلبه الخاص"

---

[1] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] علي جدوع الشرفات، المرجع نفسه، ص 48.

[3] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.

[4] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية –نظريات نماذج استراتيجيات–، دار أسامة، عمان، طبعة أولى، 2012، ص ص 35-36.

وإنما تكمن المشكلة في تفعيل جانب الطلب وتصنيف السلع والخدمات التي فاضت بها مصانع أوروبا وحتى أمريكا في تلك الفترة.

ما يميز التحليل الكينزي هو أنه شمل عدة عناصر يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:[1]

أ. مجموعة العناصر التي تمثل الأفكار الخاصة بكينز مثل: استخدام كينز التوقعات، كعنصر الكفاءة الحدية، رأس المال وحافز الاستثمار وكذا استخدام كينز الأثر الكمي للعلاقة (مضاعف الاستثمار)

ب. مجموعة العناصر التي أخذها كينز من غيره الاقتصاديين سواء كانوا اقتصاديين سابقين له (من تجاريين وكلاسيكين) أو معاصرين له حيث يستعمل المصطلحات العلمية والفنية الخاصة به لجميع هذه العناصر والتنسيق بينها. ولقد أكد على العناصر التالية:

- أكد على ضرورة تفعيل الطلب وحث القوة الشرائية على الطلب.
- أكد على مشكلة البطالة وطرق معالجتها.
- أكد على العلاقة بين توزيع الدخل والاستهلاك مشيرا إلى أن خفض الأجور لا يؤدي إلى زيادة التوظيف وحل مشكلة البطالة.

واهتم كينز بالاقتصاد القومي وبحث في الشروط اللازمة لنموه وحدد المتغيرات المؤثرة في نمو الدخل وعدد من المسائل الأساسية للنمو الاقتصادي وقد أوجد العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي وأطلق على طبيعة هذه العلاقة مصطلح المضاعف (Multiplien) الذي يبين أثر الاستثمار على الدخل.

ذلك أن الزيادة في الانفاق على الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وذلك بكميات مضاعفة تقدر بالإضافة إلى هذه الزيادة الاولية في الاستثمار.

[1] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية –نظريات نماذج استراتيجيات–، مرجع سبق ذكره، ص 37.

5. نظرية هارود دومار:

لقد أولى هذا النموذج أهمية بالغة للاستثمار ودوره في تفعيل حركة النمو، فحسب هارود دومار فان مشكلة الرأسمالية تتمثل في أزمة البطالة، وانطلاقا من ذلك حاولا تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل وعند مستوى التشغيل الكامل.[1]

يعتبر النموذج هارود دومار نموذجا مرجعيا بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، حيث يبين هارود دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فان الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معمل (رأس المال، الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار في الدخل)، وبالتالي فان هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يسهل كل من الجانب النقدي والمالي، وبالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما تتكلم عن نموذج "دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار، وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود فهو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني بينهما، وعلى العموم فان التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا.

فرضيات النموذج:

لقد وضع كلا من هارود ودومار نموذجه في إطار مجموعة من الفرضيات والتي يمكن حصرها في:

- أن الاقتصاد مغلق، ولا توجد تجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- افتراض تحقيق الكفاءة الانتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار.

[1] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 75، 77

- ثبات كل من المستوى العام للأسعار، وسعر الفائدة المصرفية، ومعامل رأس المال، ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الانتاجية. أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد إهلاك للسلع الرأسمالية أي افتراض عمر لا نهائي لها.
- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.

6. النظرية الكلاسيكية الحديثة للنمو:

تعتمد النظرية الحديثة للنمو(New growth theory) في تحليل أسباب التنمية الاقتصادية على دراسة العوامل التي تحدد مدى أو حجم نمو الناتج القومي الاجمالي في الدول.[1]

وهي تؤكد بشكل أو بآخر على عاملي الادخار والاستثمار في القوى البشرية بالدرجة الأولى كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وقد تطورت هذه النظرية بشكل رئيسي بسبب فشل النظرية الكلاسيكية الجديدة وبسبب عدم جدوى وصفات البنك الدولي للدول النامية في تحقيق معدلات أعلى من الناتج الاجمالي أو تخفيض مديونية هذه الدول أو زيادة انتاجية قطاعاتها الاقتصادية وبالتالي عدم تحسين مستويات المعيشة للأفراد في الدول النامية.

7. نظرية الدفعة القوية:

هذه النظرية تنص على أنه لابد للاقتصاد من دفعة قوية تحثه على الانطلاق نحو النمو ذاتيا: هذه الدفعة تتمثل في توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء المرافق والبنى التحتية مثل الطرق ووسائل النقل والمدارس والجامعات وغيرها من البنى الضرورية لإطلاق حجم ضخم آخر من الصناعات ما كانت لتنشئ لولا الخدمات الضخمة التي تم توفيرها من خلال الدفعة القوية للاقتصاد التي تساعد على بدء عملية تصنيع أساسية في الدولة.

هذه الدفعة القوية وحسب رأي هذه النظرية رونشين رودان يقدر حجمها بما يقارب 13% من الدخل القومي خلال الخمس سنوات الأولى من النمو ترتفع تدريجيا بما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي الميل الحدي للادخار من أجل مشروعات أخرى ضخمة في الاقتصاد.[2]

[1] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

[2] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، المرجع نفسه، ص ص 49-50.

المطلب الثاني: مفهوم وعناصر النمو الاقتصادي

بشكل عام يمكننا التمييز بين عدة تعريف ومفاهيم للنمو الاقتصادي وكذلك محدداته التي تعتمد في مجملها على الدخل سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف والمفاهيم التي تتناول موضوع النمو الاقتصادي ، وهنا يمكننا التطرق وسرد البعض منها فيما يلي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

النمو الاقتصادي هو الزيادة المتواصلة في دخل دولة ما، للفرد الواحد عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الانتاج، يقاس بشكل عام بنسبة النمو الحقيقي للفرد في الناتج الاجمالي القومي.[2]

ولأجل تحديد نسبة النمو الاقتصادي لأي بلد لا بد من الاعتماد على بعض المؤشرات الكمية، ويمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين هما:[3]

- تحديد معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي، أو الناتج القومي الصافي.
- تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي incom real capito.

من التعريف سابقة الذكر يمكننا أن نقول أو نستنتج بأن النمو الاقتصادي ما هو إلا:[4]

أ. الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي "Real GNP" أو في الناتج المحلي الاجمالي " Real GDP" بين فترتين.

[1] ايمان واصف العطية، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 367.

[2] محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر، الأردن، طبعة أولى، 2013، ص 378.

[3] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة التاسعة، 2008، ص 381.

[4] اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، طبعة أولى، 2004، ص 276.

ب. ارتفاع الدخل الفردي "Incompercapita"، ويعرف معدل الدخل الفردي على أنه الناتج القومي الحقيق مقسوما على عدد السكان في الدولة.

ان المفهوم "أ" يقيس معدل نمو الاقتصاد عبر الزمن، أما "ب" فيشير إلى معدل متوسط النمو الحقيقي للفرد في مجتمع ما.

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي

يوضح المفهوم السابق للنمو الاقتصادي أن حدوث النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

1. **العنصر الأول:** تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن طريق:[1]

$$\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أن يكو معدل الزيادة في الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان وهذا يتطلب أن يكون:

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} \text{ أكبر من } 1$$

فإذا كانت النسبة السابقة:1 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل القومي إلا أن نصيب الفرد منه يظل ثابتا بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة.

وإذا كانت النسبة السابقة أقل من 1 فذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ينخفض رغم زيادة الدخل القومي وذلك لأن معدل النمو في السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل القومي.

[1] ايمان واصف عطية، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 368.

2. **العنصر الثاني**: تحقيق زيادة في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة ويقاس الدخل الحقيقي عن طريق:[1]

$$\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ولذلك فان تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتطلب أن يكون:

$$1 \text{ أكبر من } \frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي}}{\text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار}(\text{التضخم})}$$

فإذا كانت هذه النسبة: 1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (قدرته على الشراء) تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

وإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر.

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دولة ما عن طريق المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي – معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "معدل التضخم"

3. **العنصر الثالث**: تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[2]

والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد

[1] أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، 2000، ص ص 379-380.

[2] ايمان واصف عطية، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 370.

تكون بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973م حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق في الدول المصدرة للنفط لم يلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات فهذا النمو يعتبر نموا عابرا لا يلبث أن يزول.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي ومع ذلك فهناك عومل معينة تلعب دورا مهما في المحاولات الرامية إلى تطوير مثل هذه النظرية، ويمكن تحديد هذه العوامل بما يلي:

1. كمية ونوعية الموارد البشرية:

سبق بأن بينا بأنه يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:[1]

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

يتضح من المعادلة أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد الحد الأيمن من المعادلة. ويعتمد هذا الحد على الحد الأيسر من المعادلة، أي على معدل زيادة المقام بالنسبة للبسط. فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل في السكان، فكلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي. أما إذا تضاعف الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير ويدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الاقطار النامية، خاصة التي تعاني من الضغط السكاني (Population Pressure) والجدير بالملاحظة أن المعادلة السابقة تستخدم السكان مؤشرا كميا (Quantitive

[1] اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 278-279.

Indicator) فقط، إلا أنه هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار فمثلا تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة (labour force) أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل. وتؤثر انتاجية العمل (productivity of labour) على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشر الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية (Efficiency of allocation) أو لقياس قدرة الاقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات. ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية لعمل هي:

أ. مقدار الوقت المبذول في العمل، أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.

ب. نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال.

ت. كمية ونوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الانتاج والموارد الأولية المتوفرة.

ث. درجة التنظيم والادارة والعلاقات الانسانية في العمل.

2. كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية: درجة وخصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات، ...الخ.

وحتى تكون شروط الطلب والتكاليف مشجعة ولأجل تحويل مورد طبيعي من حالته الطبيعية (غير المستغلة) إلى حالة اقتصادية (مستغلة)، يتطلب ذلك ما يلي: [1]

أ. أن يكون الطلب على السلعة التي تستخدم المورد في انتاجها في مستوى يبرر استغلال هذه الموارد.

3. تراكم رأس المال:

لنفرض أن كمية رأس المال المستخدم في الانتاج قد ازدادت عن طريق آلية تشجيع الاستثمار وزيادة التكوين الرأسمالي. في هذه الحالة سيؤدب ازدياد كمية رأس المال إلى انخفاض الانتاجية الحدية لرأس المال وازدياد الانتاجية الحدية للعمل. يؤدي ازدياد الانتاجية الحدية للعمل إلى ازدياد الطلب على العمل.

[1] اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 279- 280.

فاذا كان هناك عاطلون عن العمل فان جزءا منهم سينضم إلى صفوف العاملين. أما إذا لم يكون هناك عاطلون عن العمل فان ازدياد الطلب على العمل سيؤدي إلى ارتفاع الأجور.[1]

وبغض النظر عن تأثير ازدياد كمية رأس المال على سوق العمل فان ازدياد كمية رأس المال يؤدي إلى زيادة الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي. وتزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار كما ذكرنا من قبل. لهذا أصبحت دراسة الاستثمار وعوامل زيادته، ولا سيما تخفيض سعر الفائدة وتخفيض الضرائب على الأرباح وتحسين مناخ الاستثمار بصورة عامة، من أهم مجالات الدراسات الاقتصادية.

4. مستوى التقدم التكنولوجي:

هذا العامل من أهم العوامل النوعية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي لأي بلد. وجوهر هذا العامل يكمن في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي وإداوته المتاحة في تحسين مستويات الانتاج وبالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم ولسرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية التكنولوجية الحديثة الأثر الكبير في انجاز التحسينات السالفة الذكر والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي يجب ألا يتم حصرها في جانب واحد معين بل يجب أن يمتد أثرها ليشمل الجوانب التعليمية والادارية والتسويق وغير ذلك من المجالات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وآلياته.[2]

5. التخصص والتقسيم والانتاج الواسع (الكبير):

ان مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776 م يعتبر مبدأ مهم في تحقيق النمو الاقتصادي حيث تقسيم العمل تخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة بتحسين كمية ونوعية الانتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الانتاج وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الانتاجية للعامل. والحاجة لتقسيم العمل ستمون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث وذلك بسبب محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عملية الانتاج ولكن الكفاءة في انجاز هذه العمليات ستكون عالية.[3]

---

[1] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 78.

[2] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

وبازدياد حجم السوق والتوسع فيه لزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الانتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الانتاج.

6. ازدياد كمية العمل:

يؤدي ازدياد كمية العمل المستخدمة إلى ازدياد كمية الناتج وتحقيق نمو في الاقتصاد الوطني، لكن هل يقتصر تأثير ازدياد كمية العمل في ازدياد كمية الناتج على التأثير المباشر أم يتعداه إلى التأثير غير المباشر عن طريق تأثيره في سوق المال؟ في الواقع ان ازدياد كمية العمل المستخدمة تؤدي إلى ازدياد الانتاجية الحدية لرأس المال مما يؤدي إلى ازدياد الطلب على رأس المال ويؤدي ازدياد كمية رأس المال المستخدم بدوره إلى ازدياد انتاجية العمل مما يؤدي إلى ازدياد الطلب من جديد على العمل. بهذا يكون لازدياد العمل على زيادة الناتج أثران اثنان الأول مباشر والثاني غير مباشر يعمل عن طريق ازدياد كمية رأس المال.[1]

7. عوامل بيئية:

لا يحدث النمو الاقتصادي في أي بلد في فراغ، فالنمو الاقتصادي يتطلب توفر مجوعة من العوامل المشجعة: السياسة، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية. ويعني هذا أنه لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، واستقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي. وليس غريبا ان استطاعت بعض الأقطار مثل الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، اليابان والاتحاد السوفياتي سابقا أن تحقق معدلات نمو عالية، بالرغم من اختلاف نظمها السياسية، بينما هناك أقطار أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا لم تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مهم طيلة عشرات السنين الماضية.

والجدير بالملاحظة أنه من الصعوبة به تحديد النمو الاقتصادي لبلد معين، وذلك لأن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر من كونها عوامل كمية. لهذا بفضل معظم الاقتصاديين توكيد ثلاثة عوامل هي:[2]

أ. زيادة القوة العاملة. ب. زيادة رأس المال. ج. التقدم التكنولوجي.

[1] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 282.

المبحث الثاني: ماهية سياسة التشغيل

لقد ظل موضوع التشغيل محور اهتمام اقتصاديات العالم حيث أسال حبر العديد من المفكرين الاقتصاديين نظرا للدور الذي يلعبه لتجسيد السياسة الاقتصادية نحو تحقيق الرفاهية الهامة وهذا ما سنتطرق إليه وفق تطور الفكر السوسيو اقتصادي..

المطلب الأول: التشغيل حسب بعض المدارس الاقتصادية

اكتسحت مسألة التشغيل القسط الوافر من البحث والتنظير من طرف المدارس الاقتصادية فلا بد من تحليل هذا الموضوع وفق هذه الاتجاهات الفكرية.

1. التشغيل عند اتباع المدرسة الكلاسيكية:[1]

تعود جذور هذه المدرسة إلى القرن 18، وقد تزامن انتشار أفكارها مع اتساع أفكار ومبادئ الثورة الصناعية وما ميزها من توجهات رأسمالية وانتاج واسع وأهم ما جاءت به مسألة التقسيم العميق للعمل، تستند هذه المدرسة على مجموعة من الأفكار التي أسس أصولها "آدم سميث" كما يرجع الفضل في تطوير أفكارها إلى "دافيد ريكاردو"، "مارشال" و "مالتوس"، ومن أبرز انتاجاتهم الفكرية "ثروة الأمم" و "محاولة في قانون السكان" ترتبط معظم أفكار هذه المدرسة حول مسألة التشغيل بشكل خاص بمجموعة من المفاهيم الأخرى كمفهوم الثروة التي ينظر إليها سميث على أنها ذلك الدخل المادي التي تصلح لإشباع الحاجات البشرية التي يحصل الانسان من عمله بشكل مباشر أو من خلال المبادلة، فالعمل هو المصدر الرئيسي للثروة ومصدر الربح يتمثل في العمل أو قوة عمل العامل المبذولة، وهذا عبر استثمار الفائض الاقتصادي، كما أشار سميث إلى الأجور وقال أن ارتفاعها يفضي إلى ارخاء الاقتصادي والاجتماعي مما سينتج عنه ارتفاع في الطلب على العمل، فتوصل إلى أن نقطة انطلاق التنمية هي "التشغيل الكامل" وقد يتضح ذلك في ازدياد الطلب الكلي على اليد العاملة و رأس المال مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، دراسة ميدانية لعينة من شباب ولاية البويرة من ممارسي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية، منشورة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2011، ص 43-44.

فينبثق عن ذلك تقسيم أعمق للعمل، أي كلما زاد معدل الاستثمار ارتفع الطلب على اليد العاملة، كما فسر "جون باتيست ساي" أراء "سميث" ورأى أن مستوى التشغيل لا يتوقف على الطلب وإنما على الموارد الطبيعية واليد العاملة وحجم الادخار، وترتكز اهتمامات المدرسة الكلاسيكية على نقاط أساسية تتمثل في:

أ. العرض يخلق الطلب المساوي له.

ب. العرض يتجه نحو التشغيل الكامل.

كما يفترض رواد هذه النظرية "التشغيل الكامل"، والمقصود هنا ليس أن البطالة تساوي الصفر، إذ عادة ما يعاني سوق العمل من وجود بعض العاطلين عن العمل، وإلى جانب البطالة توجد بعض ثغرات العمل، لذلك ليس من قبيل التناقض القول بوجود توازن في سوق العمل رغم وجود طلبات العمل وإلى جانبها فراغ في سوق العمل طالما يتطلب من العمال العاطلين العمل البحث عن فرص العمل كما يتطلب ذاك وقتا من أصحاب العمل للتمكن من توظيف عمال جدد، وعلى ضوء ما سبق ذكره فإن ما يمكن ملاحظته على أفكار هذه المدرسة أنها ترتكز في تحليلها على المدى البعيد حيث تربط المشكلة السكانية بتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، ولعل أهم نقد يمكن توجيهه لهذه المدرسة يتمثل في إغفالها البعد الانساني في عملية الانتاج وكذا الجانب الاجتماعي المؤثر في العمل، فمجمل أفكارها تمحورت حول الانتاج والاستهلاك وتحقيق الثروة، فهي بذلك تدعو إلى استغلال الطاقة المادية والبشرية في سبيل تحقيق الثروة مما ينتج عنه من فروقات اجتماعية تزول معها كل الاعتبارات للقيم والأخلاق أمام مبدأ الربح والعائد المادي.

2. التشغيل عند الفكر الماركسي:[1]

من أهم مبادئ المدرسة الماركسية التي تعود جذورها إلى القرن 19 فكرة فلسفية ترى في المادة حقيقة أو واقعيا وحيدا يجعل من الفكر ظاهرة مادية تنطبق عليه نفس المبادئ المعتمدة في التمييز بين مفهومي العمل المجرد وقوة العمل، وتعد هذه ميزة أساسية في فكر ماركس ويميز الظواهر الأخرى الرأسمالي

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 44 – 45.

"فالرأسمالي يعطي العامل أجرا مقابل قدرته أو قوته على العمل على العمل وليس مقابل العمل أو قوة العمل وقد واكبت تحليلات ماركس خطوات النظام الرأسمالي حيث أن "انخفاض معدل الربح يفضي إلى نقص الاستهلاك، أما في حالة زيادة الآلات فان ذلك يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الفعلي أو نقس في مستوى التشغيل الكلي أو الاستخدام المحق في النظرية الكلاسيكية والذي لم يعطي أهمية كبيرة للأزمات ذات المدى الطويل.

ان ارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض حجم التشغيل وعدم استغلال العمال، وذلك معناه انخفاض القيمة المضافة والتي يتمثل مصدرها الأساسي في قوة العمال وحسب علاقة معدل الربح فان انخفاض القيمة المضافة وارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض "حجم التشغيل" وهي حالة عدم التوازن التي تكلم عنها ماركس "ان اليد العاملة تعني في الاقتصاد السياسي الماركسي مجموعة القابليات البدنية والفكرية التي يحتاج إليها الانسان في عملية الانتاج الخيرات المادية أي أن اليد العاملة تملك قيمة وتحدد هذه القيمة بمجموع الحاجات الحيوية الضرورية لتعويض الطاقة التي يصرفها العامل (كالتغذية، الل باس، السكن) وبالحاجات الحيوية الضرورية للعناية بالأسرة. العامل وتربية أبنائه وتعليمهم لضمان تجديد اليد العاملة في المجتمع تجديدا دائما ومستمرا، اذ تعد اليد العاملة ينبوعا لإنتاج قيم جديدة لا يدفع عنها الرأسمالي "المستغل" أي مقابل ويستعملها على شكل أن السلع تركيب للقيم الاستعمالية والقيم التبادلية.[1]

ويمكن زيادة استخدام اليد العاملة بطريقة تقليص العمل اللازم أي ساعات العمل اللازمة لتجديد اليد العاملة وهذا ما يسمى "فضل القيمة النسبية" إن تراكم رأس المال أي إضافة قسم من فضل القيمة إلى رأس المال هو الشرط الممهد للتكرار الموسع للإنتاج وهذه الظاهرة "ظاهرة التراكم" تكون مصحوبة بانخفاض نسبي في الطلب على اليد العاملة على الرغم من التكاثر العددي لفئة العاطلين الذي يزداد مع نمو الرأسمالية فلا تجد اليد العاملة فرصة لكي تعمل، وينشأ جيش احتياطي للصناعة، جيش العاطلين الذين يتركهم النظام الرأسمالي بانتظار فترات النهوض من الازمات لكي تتوفر لديهم أيد قليلة كما يؤدي إلى استفحال

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

الاستغلال، البطالة، البؤس لدى ا لعديد الأكبر من أبناء المجتمع، فالعمل في ظل الرأسمالية يصنع القصور للأغنياء والأكواخ للعمال تحمل النظرية الاقتصادية لماركس في طياتها بعدا ايدلوجيا جعل منها قائمة على أنقاض نظريته الرأسمالية، فالدراسات والواقع يثبتان أن أي مجتمع يعيش ظاهرة البطالة بشكل أو بآخر، كما أن كل المؤشرات تنفي فكرته التي مفادها أنه كلما زاد الرأسمالي في الاستثمار أدى ذلك إلى انخفاض معدل التشغيل، في أن الواقع يثبت أن العكس هو الصحيح، إذ أن الاستثمار يعد أحد الدعائم الاقتصادية التي تعمل كل الدول على الرفع من وتيرته سواءا بتهيئة الظروف الاقتصادية والمادية وحتى عن طريق استحداث منظومة قانونية من شأنها استقطاب الاستثمارات بشتى، إضافة إلى أن معظم ان لم تقل كل النظريات الاقتصادية وعلى اختلاف توجهاتها ترجع الفضل ارتفاع معدلات التشغيل إلى الاستثمار ومن جهة أخرى فإن ما قد يعاب على "نظرية ماركس" عدم تسليطها الضوء على عامل جوهري في العملية الانتاجية يتمثل في رضا العامل عن العمل الذي يلعب دورا كبيرا في تفعيل العملية الانتاجية وكذا الاستثمارية، فمال الغاية من المساواة بين الجهد المبذول والأجر المدفوع في حين أن العامل غير راضي عن ظروف العمل وعلاقاته مع الآخرين، وباختصار فانه قد أغفل البعد الانساني "شعور العمال بالانتماء والوجود" في هذا المجال وهذا ما قد يجد مبررا له في الظروف الاقتصادية وحتى الاجتماعية المتسمة بالخصوصية التي ولدت فيها هذه النظرية.[1]

3. التشغيل عند المدارس الادارية:[2]

ان الجهود التي بدلت من اجل اكتشف القواعد التي يمكن أن تحكم الإدارة والأبحاث والمحاولات التي استهدفت توضيح أسسها العلمية، ترجع إلى منتصف القرن 18 تقريبا، على اثر اختراع الآلات المختلفة وتطور وسائل النقل، التي فتحت أسواق جديدة أما المنتجين والتحول من نظام الانتاج الأسري إلى المصانع الكبيرة، وبدأ فصل الملكية عن الإدارة و ما ترتب عن ذلك من مشكلات وتعقيدات وخلافات

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] بوجمعة كوسة، سياسات التشغيل في الجزائر "عقود ما قبل التشغيل كاجراء مؤقت للحد من البطالة – دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف–"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تنمية الموارد البشرية ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005، ص 28.

تطلبه ضرورة إيجاد حلول علمية وعملية حتى يمكن التغلب عليها بما يحقق الزيادة الانتاجية من خلال اتباع الطريقة المثلى في الأداء للحد من ضياع الجهد والوقت والمال.

وتعتبر المدرسة الكلاسيكية من أبرز المدارس التي تناولت التنظيم الاداري، حيث يركز النموذج البيروقراطي على أهمية تقسيم العمل ومركزية السلطة، واتباع سياسات رشيدة فيما يتعلق بشؤون الأفراد، في البيروقراطيات يتم وضع المعايير الموضوعية للعمل بحيث يتم اختيار من تنطبق عليهم هذه المعايير، وفي ذلك يجب استبعاد التحيز للجنس أو الدين أو الطبقة الاجتماعية في الاختيار.

أما حركة الادارة العلمية باعتبارها النموذج الثاني للمدرسة الكلاسيكية فيرجع ظهورها إلى زيادة الانتاجية، ففي بداية القرن كان هناك نقص في العمالة الماهرة في الولايات المتحدة الأمريكية ولكي تزداد الانتاجية كان لابد من البحث عن طرق لزيادة كفاءة العمال. وكمحالة لإيجاد لهذه المشكلة وضع "فريدريك تايلور" "1856-1915" مجموعة المبادئ التي تكون جوهر ما يعرف بالإدارة العلمية وارتكزت أفكارها على:[1]

1) التطوير العلمي للإدارة، بحيث يمكن تحديد أفضل طريقة لأدار كل نوع من العمل.
2) الاختيار العلمي للعمال.
3) تدريب وتنمية العمال بطريقة علمية.
4) الاخلاص والصداقة بين الادارة وقوة العمل.

فبالرغم من أن تايلور ركز على وجوب إحداث ثورة فكرية كاملة من الادارة والعمال لزيادة الانتاج والأرباح، إلا أنه لقي معارضة شديدة من العمال وأرباب العمل، لأن طريقته تؤدي إلى تسريح العمال.

كما تعتبر المدرسة السلوكية من المدارس البارزة كذلك في التنظيم الإداري ويرجع ظهورها إلى عدم نجاعة المنهج الكلاسيكي في الكفاءة الانتاجية والاستقرار والانسجام في أماكن العمل بدرجة كافية، ومن أبرز نماذج هذه المدرسة "حركة العلاقات الانسانية" ومجمل آراء هذه الحركة هو انتقادها لفكرة القوة المركزية

[1] بوجمعة كوسة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

التي نادت بها المدرسة الكلاسيكية ركزت على القوة المشتركة فهي تبين أعلى درجات الكفاءة، والاهتمام بالجوانب الانسانية للعمال والاستقطاب الفعال والتدريب.

ان النظرة التحليلية لهذه المدارس والحركات الفكرية كانت منحصرة في مناطق معينة من العالم. وكانت أفكارها ودراساتها تقوم على هدف زيادة الانتاج والأرباح في حين أن الكثير من دول العالم الأخرى كانت تحت السيطرة والاستغلال من جهة واختلاف الثقافات والذهنيات والوعي الطبقي والعمالي من جهة أخرى، ورغم تركيز التيار الكلاسيكي على الدور التقني والعلمي وإهمال الجانب الانساني، وتركيز التيار الثاني على الجانب الانساني، إلا أن المعطيات الحالية في جميع المجالات التيار الثاني من هذ الأفكار عاجزة عن مواكبة التطورات الحاصلة في جميع الميادين.[1]

المطلب الثاني: مضمون سياسة التشغيل

لقد كانت ولا زالت معضلة التشغيل من بين القضايا الاجتماعية الهامة التي حركت أقلام المفكرين، والاقتصاديين والفلاسفة، ولم تعد قضية التشغيل في الوقت الراهن من اهتمامات الدولة فحسب، بل امتدت إلى المنظمات الاجتماعية المهنية، وكذا المؤسسات المحلية.

1. المفهوم الضيق أو التقليدي للتشغيل:

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين، إلا أن هذا التعريف غير دقيق بالشكل الكافي باعتباره يميز بين الاختصاصات والشروط التي يجب أن تتوفر في العامل، كما أنه لا يحدد المؤسسات المستخدمة والمكونة لليد العاملة المؤهلة ولا عدد مناصب العمل المناسب له.[2]

[1] بوجمعة كوسة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] الناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010، ص 36.

2. المفهوم الحديث للتشغيل:

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة كما أنه لا يعني العمل فقط بل يشمل استمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وكذا الخدمات الاجتماعية على هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل ولقد حدد "مارك أوليفر" مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها:

- استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به، وهذا مناسب لمنصب عمل وأيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل وبالتالي فان التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن.
- فالتشغيل إذن هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل فب العمل، وان يكونه له حق رفه مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون.[1]

هناك مفاهيم نظرية أخرى حول سياسة التشغيل منها:

- التشغيل هو الاهتمام بضمان العمل لكل شخص يرغب فيه، بحيث يكون هذا العمل منتجا ويتم اختياره بحرية تامة، مع الاهتمام أيضا باكتساب المؤهلات الضرورية التي يمكن الاستفادة منها في مجالات العمل بحيث يشغل العامل الوظيفة التي تتناسب مع مؤهلاته.[2]
- التشغيل يعني أيضا تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال المعلق للموارد البشرية والمادية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية

[1] الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 37

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 191.

والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية وامكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.

- ومن بين الشروط القانونية التي تسمح بالولوج نحو بوابة التشغيل هي: السن الأدنى والسن الأقصى للتشغيل والمسجلة كقوانين يتم الرجوع إليها وكذا التأهيل لدى الفرد ومستوى التحصيل العلمي واستعداده للعمل حسب الشروط واللوائح المفروضة من طرف المؤسسة المستخدمة أما بالنسبة للخروج من سوق العمل فان سن التقاعد يعتبر المحدد الرئيس لتطبيق ذلك.[1]
- *يعرف المكتب الدولي للعمل (BIT)* سياسة التشغيل:* على أنها رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق يربط جميع التدخلات في جانب الشغل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة وبالتالي يتيسر إلى مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد التي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية المحددة للشغل في بلد معين.[2]
- *عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)* سياسة التشغيل:* على أنها سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في مجمل الوسائل ا لمعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل انسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج.

---

[1] دحماني محمد أدريوش، اشكالية التشغيل في الجزائر "محاولة تحليل"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 43-44.

*BIT : Bureau international du travail.

[2] عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة "2001-2012"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية تجارية وعلوم التسيير، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 42.

*OCDE : Organization corporate development economic.

- سياسة التشغيل هي مجموعة التدابير والاجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بتعاون مختلف منظمات القطاع الخاص من أجل زيادة فرص العمل أي زيادة معدل التشغيل من السكان في سن العمل وذلك للحد من معدلات البطالة.[1]
- *تعريف المنظمة الدولية للعمل*: تعرف المنظمة الدولية للعمل على أنه يكون شخص قابل للتشغيل عندما:

1) يمكنه الحصول على منصب شغل.

2) يحافظ عليه ويتطور في عمله ويتكيف مع التغيير.

3) يتحصل على منصب آخر إذا كان يرغب في ذلك أم تم تسريحه.

- *تعريف لجنة الاتحاد الأوروبي:* يرى بأن التشغيل هو ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج منه بكفاءات عالية تقيمه وباكتساب سلوك يتكيف وسوق العمل وللتشغيل أنواع أهمها:[2]

أ. **التشغيل المباشر**: وهو يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة دون اللجوء إلى مكتب التوظيف للترشح لهذه الوظائف.

ب. **التشغيل المؤقت**: أحد أشكال الاستخدام المؤقت يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة كأن ، ص يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الاجازات السنوية أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية ويهدف التشغيل المؤقت إلى 3 وضعيات هي: تعريف عامل غائب، نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل تشغيل فئات قليلا ما يتم توظيفها من بين طالبي العمل وبهذا يكون هدف التشغيل

[1] غلاب فاتح، ميمون طاهر، سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011، ص 03.

[2] رواب عمار، غربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الانسانية والاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، 2011، ص 69.

التعديل بين الطلب والعرض على اليد العاملة وعلى هذا الأساس يرتبط مفهوم التشغيل بظاهرة البطالة ارتباطا وثيقا كما يرتبط ببقية المفاهيم الأخرى فخلق فرص العمل وتحقيق التشغيل الكامل من الأموال التي يجب أن تتكفل بها اقتصاديات الدول لرفع المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع ولتحقيق تنمية شاملة.[1]

المطلب الثالث: طبيعة ومبادئ سياسة التشغيل

ان دراسة طبيعة سياسة يعد من اختصاصات الجهة المستخدمة مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط والأحكام القانونية التي تخضع لها هذه السياسة باعتبارها ضرورة حتمية قيد الدراسة.

أولا: طبيعة وأنواع سياسة التشغيل

تتحدد طبيعة سياسة التشغيل من طرف الهيئات المختصة التي تتأرجح بين الحرية والتقييد حسب النظام السياسي السائد إضافة الى تميزها بعدة أنواع وتقسيمات.

1. طبيعة سياسة التشغيل:

تعد عملية التشغيل من حيث طبيعتها من اختصاصات الهيئة المستخدمة، اذا هي التي تقوم بمباشرة عملية التشغيل والتوظيف "فهي تختار من سوق العمل من تشاء من العمال والموظفين وتوليهم وظائفها الشاغرة، غير أن هذه الجهة المستخدمة ليست دائما حرة في اختيار من تشاء من الموفين والعمال، بل أنها تتأرجح بين الحرية والتقييد حسب النظام السياسي السائد، كذلك في نفس الوقت الذي يضع فيه النظام المغلق قيود الادارة عند التوظيف فان النظام المفتوح يغفل هذه القيود لصالح الاطلاق في تولية المناصب، وهذا الأمر بالتحديد مبرر بالتأكيد من حيث كونه تخضع لمنطق الأشياء فلا يعتبر سرا كون النظام المغلق نظاما أحادي النزعة بما يتحتم عليه من ضوابط وقيود تكفل شيئا من المساواة في الفرص بين جميع المواطنين وبالتالي إحداث نوع التوازن بين مصالح الادارة من جهة ومتطلبات الجهة التي تعنى بالتشغيل بغض النظر عن عوامل أخرى" أما النظام المفتوح فمن أهم سماته الموضوعية في تكوينه ومن ثم الحاجة لوضع قواعد وقيود إضافية تحد من حرية الجهة المستخدمة في التوظيف لأنه وفقا لهذا النظام.

[1] رواب عمار، غربي صباح، مرجع نفسه، ص 70.

وأهم ما يمكن استخلاصه من هذا أن عملية التوظيف مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة النظام الاقتصادي والوظيفي في أي بلد والمشرع الجزائري ركز في كثير من أحكامه على القواعد الموضوعية مركزا على الاستقرار في منصب العمل وهو استقرار نسبي تلعب فيه إرادة الطرفين دورا بارزا باعتبار أن العلاقة التي تربط بينهما علاقة تعاقدية وأنه في الوقت الذي يستطيع العامل إنها ء علاقته أو عقده مع المؤسسة فإنه من حق هذه الأخيرة أن تخفض من عدد المستخدمين إذا بررت ذلك دوافع اقتصادية صحيحة "وهو ما يجسد التوجه الجديد للاقتصاد الوطني من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق الذي تتجسد معالمه بوضوح ضمن القانون رقم 11/90 أو المعروف بقانون علاقات العمل"

كما نلاحظ أن قانون العمل يتحدث عن بعض الصفات الشخصية التي يجب توافرها في العامل قبل توظيفه مثل الشهادات العلمية والخبرات المهنية والامكانات الصحية كما يربط في نفس الوقت عملية التوظيف بوجود مناصب عمل شاغرة وهي هنا تختلف عنها في قانون الوظيفة العامة.[1]

2. أنواع سياسة التشغيل:

هناك تقسيمات مختلفة لسياسة التشغيل، إلا أن الشائع منها نجده يقسم سياسة التشغيل إلى نوعين:

أ. سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة.

ب. سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة.

أ. سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة: (Politique active)

يمكننا تعريف "سياسة التشغيل النشطة" على أنها سياسات تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجود، وعلى خلق مناصب شغل جديدة، وعلى تكييف اليد العاملة حسب حاجة الاقتصاد، ووفقا لهذه السياسة فقد أحصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) جملة من السياسات التي تدخل ضمن هذا التصنيف:

- المصالح العمومية للتشغيل.

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص 42.

- التكوين المهني.
- الاجراءات الخاصة بتشجيع الشباب.
- الاجراءات الخاصة باليد العاملة غير الكفأة والاعانات على التوظيف.

ب. سياسة التراجع عن التشغيل والحد من الفئة النشطة (Politique passives)

وتعمل هذه السياسة حسب سوق العمل، والتخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الاعانة الاجتماعي، أو محالة الحد من الفئة النشطة والتي أحصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) مختلف الاجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تتمثل في اجراءين هما:

- منح تعويضات البطالة.
- التقاعد المسبق.[1]

ثانيا: مبادئ وشروط التشغيل

ترتكز سياسة التشغيل على مجموعة من المبادئ والشروط التي ترتبط بطبيعة النظام السياسي المحدد لكل بلد.

1. المبادئ العامة للتشغيل:

كغيرها من العمليات ذات الوزن الكبير في مختلف السياسات ذات الطابع السوسيو اقتصادي تخضع عملية التشغيل بشكل عام إلى مجمعة من الضوابط والأحكام القانونية التي كانت من افرازات التحول الديمقراطي على الخريطة الدولية والمجتمعات المعاصرة التي باتت تنتهج مبادئ عامة وشاملة تشترك فيها جميع الظروف ومن بين هذه الأسس والمبادئ نذكر:

[1] شباح رشيد، ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر "دراسة حالة لولاية تيارت"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية، منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص 103-104.

أ. مبدأ المساواة:

وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين نساء والرجال على أساس الجنس وفي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين، المعتقد، الرأي.

ب. مبدأ الجدارة:

الذي يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات علمية مهنية وبدنية، ويجد تطبيقه هو الآخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغب فيه وعلى أي حال فإننا نجد بعض التباين والتفاوت من حيث تطبيق هذه ا لمبادئ، كما نجد بعض الخصوصية التي تختلف تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية فالدول التي تتبنى النهج الرأسمالي والتي عرفت مبدأ الحرية في العمل تعترف بحرية الفرد في ممارسة العمل وكذا حريته في اختيار العمل الذي يناسبه، مما يعد تعبيرا تجسيدا لفكرة الليبيرالية غير أن هذا المبدأ أو ضرورة خلف نوع من التوازن بين العرض والطلب فرضته على الدول التدخل أو نسبيا من أجل الحفاظ على عاتقها مسؤولية توفير العمل كم جعلت منه حقا وواجبا مما يعني أنه تجاوزن البعد الاقتصادي لفكرة العمل أو التشغيل وأعطته بعدا اجتماعيا.[1]

2. شروط التشغيل:

تختلف شروط التشغيل من قطاع لآخر وإذا كانت هذه القطاعات تعرف تباينا فيما بينها في مجال تحديد بعض الشروط، حيث أن ذلك يرتبط بطبيعة النظام السياسي من جهة أخرى فان هذه الشروط التي غالبا ما تمثل أداة مثلى في عملية التوظيف.

أ. الشروط السياسية والعلمية:

- **شرط الجنسية:** وذلك تعبيرا عن حق المواطنة واكتساب الحقوق السياسة للمواطن وقد ورد ذلك ضمنيا في القانون العام للعامل في المادة 214، حيث تناولت استثناء العامل الأجنبي كما تركت الحرية في متناول هذا الشرط.

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص 42.

- **شرط الخدمة الوطنية:** حيث لا يجوز لأي مواطن تولي منصب عمل في أي قطاع، إلا بتثبيت وضعيته تجاه الخدمة الوطنية وذلك ما تناولته الأمر 74-107 في مادته الثامنة.
- **شرط السن:** وهذا ما تناولته المادة 15 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل والتي تنص على أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن 16 سنة، إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين.
- **يحضر الجمع بين وظيفتين أو أكثر:** حصر تعيين أي شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو الشركات أو الهيئات أو المنشآت الأخرى ويجب على الموظف الذي يسري عليه هذا الحظر أن يختار الوظيفة التي يحتفظ بها خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بالقانون، حيث اذا مضت المهلة دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التي عين فيها قبل غيرها.[1]
- **عدم جواز تعيين أقارب مديري الشركات:** قضى القانون الجزائري بمقتضى المرسوم 59/85 بأنه لا يجوز أن يعين في شركات المساهمة التي ساهم الحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها، أي موظف تكون له بأحد أعضاء، إدارة مجلس الشركة أو المدير العام بها الذين من اختصاصهم اختيار أفراد أو تعيينهم صلة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة.
- **شروط اللياقة:**
  - **اللياقة العلمية:** أي الإمكانيات العلمية والتعليمية التي يملكها المرشح قبل توظيفه لشغل منصب عمل، أي إثبات جدارته ومقدرته العلمية لتولي منصب عمل.
  - **اللياقة البدنية:** أن يكون العامل على شيء من القدرة البدنية والعقلية والسلامة من الأمراض والعاهات التي قد تتلاءم مع نوع العمل المطلوب شغله، وذلك ما نصت عليه المادة 54 من القانون الأساسي للعامل

[1] واعة حنان، إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل نموذجا، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة في إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 51.

- **اللياقة الخلقية:** ضرورة تمتع المواطن بخلق حسن وهذا يقتضي عدم صدور رأي حكم في جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو لم يسبق فصله من أي عمل كان وذلك ما جسدته المادة 42 من القانون الأساسي للعامل.[1]

[1] واعة حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

المبحث الثالث: مقومات سياسة التشغيل

تقوم سياسة التشغيل في كل بلد على مجموعة من العوامل والمحددات التي تعتبر ركائز أساسية كونها ما دامت تتسم بالموضوعية والواقعية والقابلية للتحقيق من أجل بناء مقومات تحقق توازن بين ما هو متاح و ما هو مستهدف.

المطلب الأول: عوامل ومحددات سياسة التشغيل

ان تحقيق أعلى مستويات التشغيل مرتبط لدراسة أهم العوامل المؤثرة في سياسة التشغيل مع ذكر المحددات التي تندرج ضمن هذه السياسة.

أولا: العوامل المؤثرة في سياسة التشغيل

1. العوامل الاجتماعية المؤثرة في حجم التشغيل:

من بين العوامل المؤثرة على مستوى التشغيل الكلي التي لها علاقة بالسكان، أو مقدار ما توفره مختلف القطاعات الاقتصادية من مناصب عمل عن طريق عامل الاستثمار وما يرتبط به من متغيرات، إضافة إلى سياسة التشغيل التي هي بمثابة إحدى الأدوات الرئيسية لتحديد مستقبل الشغل وسيتم التطرق إلى ذلك من خلال ما يلي:

أ. **تطور النمو الديمغرافي:** ان معدلات النمو الديمغرافي له تأثير كبير على سوق العمل، باعتباره المحدد لحجم وكمية اليد العاملة التي تعرض قوة عملها في السوق، ويتعلق الأمر بالفئة النشيطة الاشارة فان حجم السكان النشيطين له علاقة وطيدة بعامل الهجرة الداخلية والخارجية ولقد عرف النمو الديمغرافي[1] للجزائر معدلات مرتفعة قبل بداية برنامج التعديل الهيكلي، اذ تميز معدل النمو السكاني بثلاثة مراحل أساسية هي:

1) مرحلة النمو البطيء.

2) مرحلة النمو السريع.

[1] الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 157.

3) مرحلة النمو المتوازن.

ب. تطور الفئة النشيطة: ان أي تحليل للفئة النشيطة والتي تم تعريفها، ترتكز أساس على ثلاثة عناصر تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث تحديد حجمها وهيكلها، ويتعلق الأمر بمدى تطور عدد السكان ودى فعالية النظام التعليمي والتكويني، الذي من شأنه التخفيف من التشرب المدرسي قصد تخفي الضغط على سوق العمل، وأخيرا مستوى تطور الاقتصاد الوطني من خلال طاقاته ومدى قدرتها على خلق مناصب عمل لمواجهة الطلب الاضافي المتزايد من سنة لأخرى.

2. العوامل الاقتصادية في حجم التشغيل:

ترتبط هذه العوامل أساسا بعنصري الاستثمار والانتاجية، بالإضافة إلى فعالية سياسة التشغيل، فمن بين أهم هذه العوامل ما يلي:

أ. قرارات الاستثمار:

ان هدف أي وحدة انتاجية اقتصادية هو انتاج السلع والخدمات قصد بيعها وضمان مكانتها في السوق ولعل أهم معايير تقييم[1] المشاريع هو تكلفة القرض (معدل الفائدة) باعتبار أن انخفاضهما يشجع على الاستثمار أما قرارات الاستثمار فتكون من خلال مزج عوامل الانتاج (آلات، مواد أولية، اليد العاملة...) مع مراعاة جانب التكاليف خاصة الأجور التي يحددها سوق العمل في الاقتصاد الحر، وبالتالي فان قرارات زيادة أو تخفيض حجم التشغيل مرتبط السلوك الاستهلاكي للسلع والخدمات، وكذا قرارات المؤولين عن الاستثمار لكبح أو وتيرة ديناميكية النشاط الاقتصادي في إطار السياسة الاقتصادية المتبعة (السياسة النقدية، الموازنة، السياسة الجبائية) فالتطور الذي سجله التشغيل منذ 1967 سمح بخلق ديناميكية جديدة بفضل الغلاف المالي المعتمد الذي بدأ بمتوسط سنوي 3 ملايير دينار جزائري لينتقل إلى أكثر من 30 مليار دج للمخطط الرباعي الثاني ثم إلى 74 مليار دج، حيث ركزت هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية الحيوية مما سمح باتساع حجم في قطاعي الصناعة، البناء والاشغال، وتقدر المناصب التي تم انشاؤها بفضل هذه المجهودات الاستثمارية بـ 500 114 منصب عمل، في حين كان المتوسط

[1] الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، المرجع نفسه، ص 158.

السنوي لحجم الاستثمار 42.2 مليار دج، وبالتالي فالعلاقة طردية بين الاستثمار والتشغيل، إلا أنها تتميز بتكاليفها المالية المرتفعة لأن خلق منصب عمل واحد كلف خلال الفترة أكثر من 000 600 3 دج.[1]

ب. مستويات الانتاج والانتاجية:

يعتبر الانتاج بمثابة عملية تقنية تجتمع فيها عوامل الانتاج المختلفة، يقوم المنظم من خلالها بإيجاد التوليفة المناسبة للوصول إلى أفضل أداء اقتصادي وبالتالي فانه يحدد ما إذا كان الاستعمال الأكثر لرأس المال أو لليد العاملة لتحقيق أفضل النتائج والعوائد الممكنة على اعتبار أن الانتاج سيصل إلى أعلى مستوياته عندما يتحقق التشغيل الكامل للطاقات المتاحة، بما في ذلك عنصر العمل، والذي يمكن رفعه بسرعة عند الضرورة عن طريق توظيف عمال جدد، أو عند تقرير ساعات إضافية للعمال الموجودين، في حين أن الانتاجية تعبر عن حجم الانتاج مقارنة بعوامله مع التمييز بين انتاجية كل عنصر انتاجي على حدى لتحديد مدى فعاليته، فإنتاجية العمل تعبر عن حجم الانتاج مقارنة بالتكلفة الناتجة عنه من الناحية العينية أما من الناحية النقدية فإنها تقاس برقم أعمال المؤسسة أو القيمة المضافة مقارنة بكتلة الأجور أو بعدد العمال.

ج. الأجور والتضخم:

قام فيليبس سنة 1958 بإيجاد علاقة بين معدل البطالة والتغير في الأجور الاسمية حيث اعتبر العمل سلعة بمعنى أنه إذا كان الطلب عليها ضعيفا فان البطالة تكون منخفضة، ومنثم يقوم المستثمرون برفع مستويات الأجور للحصول على اليد العاملة التي يحتاجونها، والعكس فاذا كان معدل البطالة مرتفعا يقوم العمال بعرض قوة عملهم بأجور منخفضة في تلك السائدة في سوق العمل، وبالتالي فإن العلاقة بينهما ليست خطية وتطورت هذه للعلاقة لكي تشمل معدل البطالة والتضخم بافتراض أن الأسعار

[1] الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 159.

والاجور تتزايد بنفس الوتيرة، إلا أن الاقتصاديات الحديثة أثبتت أنه يمكن أ، تتزامن البطالة والتضخم في نفس الوقت.[1]

ثانيا: محددات سياسة التشغيل

تعمل كل جولة من خلال سياستها التنموية على رفع معدلات النمو الاقتصادي لضمان مستوى تشغيل ملائم لاستيعاب مخزون اليد العاملة، حيث تضم سياسة التشغيل عدة محددات يمكن إيجازها فيما يلي:

1. مستوى التنمية لكل بلد:

يشمل ذلك المجالين الاقتصادي والاجتماعي فالأول يركز على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والقدرات المتوفرة لديه من خلال ايجاد تكامل بين مردودية أدائها الاقتصادي وامكانية تكثيفها لليد العاملة، أما الثاني فيهتم بطبيعة العلاقات بين مختلف العمال والنقابات والمؤسسات المستخدمة والدولة فاذا كان تقليص عدد العمال لدى الهيئات المستخدمة مرده إلى ارتفاع مستويات التكاليف خاصة الاجور منها فان طبيعة العلاقة بين العامل والمؤسسة التي تشغله قد تدفعه للتضحية للحفاظ على منصب عمله من جهة أخرى، هذا الاجراء من شأنه أن يمنع معدلات البطالة على الأقل من الارتفاع.

2. قدرة الدولة على تنمية الموارد البشرية:

من حيث الحجم، النمو، ومستويات التأهيل والتكوين واكتساب الخبرات.

3. توفير نظام دقيق ومتكامل للمعلومات:

يقصد بها المعلومات المرتبطة بالتشغيل وحجم القوى العاملة من حيث مستويات التأهيل بها، تصنيفها حسب الجنس نظام التخطيط المستقبلي والتنبؤ بتطور مستويات التشغيل قصد توفير مناصب العمل الضرورية لتجنب الضغوطات الاجتماعية التي قد تنشأ في المستقبل.[2]

[1] الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[2] الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع نفسه، ص ص 161-164.

المطلب الثاني: أبعاد وأسس سياسة التشغيل

أولا: أبعاد سياسة التشغيل

لقد كانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة دوما ولا زالت جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسلبه للمواطن وهذا لا يأتي إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

ان ابعاد سياسة التشغيل تؤول إلى جوانب والتي يحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الاهداف الرامية فمنها ما هي أبعاد اقتصادية ومنها ما هي أبعاد اجتماعية ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية.

1. البعد الاقتصادي:

يركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الانتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.

2. البعد الاجتماعي:

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لا سيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والاقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكار[1] وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا، وبالبلاد ثانيا، ونقصد بذلك

[1] حمزة عايب، عبد الحميد قومي، سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15/16 نوفمبر 2011، ص ص 04-05.

اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.[1]

3. الأبعاد التنظيمية والهيكلية:

ترمي الأبعاد التنظيمية الهيكلية لسياسة التشغيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلصها من وثيقة المخطط الوطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المعتمد من طرف الحكومة، والتي تسعى في ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة الأبعاد يمكن ايجاز أهمها بما يلي:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، تحسين المؤهلات المهنية بغرض ايجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تكييف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا على توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل.
- العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه بغرض ايجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل، لا سيما في موقع العمل وفي الوسط المهني، لتسيير الادماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل.
- تنمية روح المقاولة لا سيما لدى الشباب.
- ترقية اليد العاملة المؤهلة على المدى القصير والمتوسط وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل، ودعم التنسيق المتدخلين على مستوى سوق العمل.
- دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم.

[1] حمزة عايب، عبد الحميد قومي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- مراعاة الطلب الاضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وانشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.
- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والاحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية إلى أدنى مستوى ممكن. [1]

ويتضح مما سبق أن سياسة التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة، أصبحت تقوم على مجموعة من الأبعاد المتعددة الجوانب، ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الآليات القانونية والتنظيمية والبرامج والمخططات العملية.[2]

ثانيا: أسس سياسة التشغيل

تتمثل أسس سياسة التشغيل فيما يلي:

1. التشغيل الكامل:

حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل فيما يلي :"التشغيل الكامل بمعنى انتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل وتكوين العمال، ان المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من العمال يتطابق مع النمو الديمغرافي، وليس تأهيلهم للقيام بمهام في الانتاج فحسب بل المطلوب كذلك هو الاستجابة لمقتضيات الانتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع" وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب عمل لتوقيد التنمية لاقتصادية ويتضح من خلال النص أن المعنى المقصود بالتشغيل الكامل في الجزائر يتمثل في:

أ. استخدام القوى العاملة المتوفرة بأكملها والقضاء على البطالة.

[1] أحمد قايد نور الدين، مداخلة بعنوان السياسة العامة في سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 03.

[2] أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 04.

ب. عملية استخدام مستمرة ومتواصلة يتم بواسطة إحداث مناصب عمل وتكوين العمال.

ج. توفير مناصب عمل وفق ما تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية.

2. التشغيل الانتاجي:

لقد قرر الميثاق الوطني 1986 ما يلي: "أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل بمجرد التشغيل. والعمل المنتج هو اساس عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، وقدم الميثاق الوطني نوعية العمل الذي ينبغي توفيره للعاطلين وبين نوع ومستويات الأعمال التي تتناسب مع تلقين الأجيال الحديثة من علم وتكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن.[1]

3. التشغيل المستمد من حرية الاختيار:

يتعلق بحرية الانسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون ارغام وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية، فقد أكد تصريح "فيلادلفيا" على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة آثار السياسات العالمية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر كما نص الميثاق العالمي لحقوق الانسان على أنه "من حق كل فرد الحصول على عمل، وأن يختاره بحرية وفي ظروف عمل عادية ومرضية وفي حماية ضد البطالة".

4. كفالة الاستقرار:

ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستمرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان، وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع، وضمان الاستقرار في العمل يتطلب:

[1] عبد اللاوي سمية، دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برامج الانعاش الاقتصادي "2001-2014"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2014، ص 18.

أ. التحكم في البطالة التكنولوجية أو الانتقائية: وهذا يتجلى في الحاق العاطلين عن العمل بسبب التكنولوجيا المستوردة بمعاهد التكوين (التدريب) أو بدورات التطوير.

ب. اختيار التكنولوجيا المناسبة عند استيرادها: لأنها تلعب دورا كبيرا في استمرارية التشغيل واستقراره خاصة إذا رافق عملية إدخال التكنولوجيا المتطورة في عملية التدريب والتطوير، كما يمكن أن تؤثر سلبا على حجم التشغيل.

ج. إحداث التوازن في نوعية القوى العاملة في القطاعات الانتاجية وتوزيع القوى العاملة في مختلف مناطق البلاد.

د. وضع قوانين وترتيبات وفرض اجراءات تمنع أرباب العمل من القيام بالفصل التعسفي أو القيام بعمليات الفصل الجماعي دون مبرر.[1]

المطلب الثالث: أهداف سياسة التشغيل

1. أهداف سياسة التشغيل:

يمكن أن نحدد الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل التي تتمثل في:

- **توفير فرص عمل:** تخضع هذه العملية إلى عنصر تخطيط القوى العاملة من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية.
- **تكوين وإعداد القوى العاملة:** أن عملية التدريب تمثل كل عملية يتم عن طريقها تنمية أو زيادة المهارة والمعرفة لدى العاملين من أجل تحقيق هدف معين يتمثل في تحقيق تأهيل مهي ومهارة عالية من الدقة والأداء حيث الاقتصاد في الجهد في الوقت، وكذا في الأداء.
- **تنظيم علاقات العمل:** وتتم من خلال الاطار القانوني والتشريعي الذي يحدده المراسيم وتشريعات العمل لكل دولة، من أجل تنظيم علاقة أرباب العمل بقوة ضمن إطار قانوني يضمن الحقوق والواجبات.
- اشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

[1] عبد اللاوي سمية، مرجع سبق ذكره،، ص 19.

- رفع مناصب الشغل عن طريق زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية.
- القضاء على البطالة وبالتالي ما يصاحبها من آفات اجتماعية خطيرة كالفقر والتخلف والأمية.
- خلق مناصب أكثر انتاجية مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة.
- التعديل بين الطلب والعرض لليد العاملة.[1]

2. أهمية سياسة التشغيل:

يعتبر النهوض بسياسة التشغيل ضرورة حتمية وإدراك أهميتها وسيلة جوهرية من أجل الوصول إلى التحديد الدقيق لمتطلبات وأساليب القضاء على البطالة في ظل انتهاج استراتيجية بناءة تسعى إلى تطوير عالم الشغل ومن هنا يمكن التعريج حول مدى أهمية سياسة التشغيل حيث تتمثل في:

أ. زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمتع لها وذلك بزيادة القوى الانتاجية.

ب. تأمين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل، وهذا هو الذي يكمن وراء النصر الخاص، وراء حق العمل، والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان.

ج. العمل يمهد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل.

د. التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة التامة من القدرات البشرة في مجال فرص الدخل والثروة.[2]

[1] واعة حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

[2] رحيم حسين وفاطمة حاجي، مداخلة بعنوان اشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2000، ص ص 02-03.

خلاصة الفصل الأول:

انطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي التي اختلفت في تفسيرها لعملية النمو.

نستنتج أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد إذ أنه مؤشر يعكس وضعية اتجاه النشاط الاقتصادي باعتباره يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية مما يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة، إذ أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ليس بالضرورة أن يرتبط بتفسير الوضع الذي تؤول إليه سياسة التشغيل باعتبارها جوهر الموضوع الذي تناوله العديد من العلماء والباحثين والمنظمات الدولية ومعرفة أهمية التشغيل الكامل ودوره في تحقيق التنمية والرفع من مستوى ومتطلبات المجتمع وسوق العمل وتأثيره على تطور المجال الاقتصادي.

الفصل الثاني

برامج دعم النمو الاقتصادي

المطبقة في الجزائر خلال الفترة

(2015-2000)

تمهيد:

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في وضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب الشغل ورفع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل الارتفاع الكبير لطالبي الشغل.

والجزائر كغيرها من دول العالم بذلت جهودا معتبرة للحد من الأعداد المتزايدة للبطالين ويتجلى هذا من خلال آليات التشغيل المطبقة والتي تعززت مكاسبها منذ شروع الجزائر في تطبيق سياسة تنموية توسعية التي كانت تهدف بالدرجة الأولى لتدارك التأخر المسجل في الفترات السابقة لا سيما في مجال التشغيل من خلال برامج دعم النمو الاقتصادي ذات التوجه الكينيزي.

المبحث الأول: لمحة عامة حول سياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2001-2004)

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

المبحث الثالث: البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014).

المبحث الأول: لمحة عامة حلول سياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2001-2004)

اتبعت الجزائر منذ 2001 سياسة مالية توسعية ترتكز على زيادة الانفاق العمومي (الاستهلاكي والاستثماري) وذلك بهدف انعاش الاقتصاد الوطني لدعم الحركة التنموية ومن ثمة تهيئة الأرضية المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: مضمون سياسة الانعاش الاقتصادي

يعتبر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من منظور متخذ القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الانفاق العام وهو متمثل أساسا في دفع عجلة التنمية في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الانتاجية والخدماتية.

أولا: مفهوم وتعريف سياسة الانعاش الاقتصادي

1. مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي، وذلك بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكينيزية) عن طريق الزيادة في الانفاق (العام والخاص، الاستهلاكي والاستثماري) قصد تحفيز الانتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة.[1]

2. تعريف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:

برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يمتد من الفترة 2001 إلى غاية 2004 يعد برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج جاء هذا البرنامج من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري وليؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم والمناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي.[2]

---

[1] حمزة شودار، بالرقي تيجاني، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل النمو الاقتصادي، لاستثمار خلال الفترة (2001-2014)،الجزء الأول، سطيف، الجزائر، 2013، ص 121.

[2] حمزة شودار، بالرقي تيجاني، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل النمو الاقتصادي، لاستثمار خلال الفترة (2001-2014)،الجزء الثالث، ، سطيف، الجزائر، 2013، ص 112.

ثانيا: الشروط العامة لتطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي وفعاليتها:

لكي تضمن فعالية سياسة الانعاش الاقتصادي لابد من توفر الشروط التالية:[1]

أ. يجب أن تتوفر المؤسسات على الوسائل اللازمة لزيادة انتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة (مرونة الانتاج بالنسبة للطلب).

ب. أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا بمعنى ألا يكون اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المستويات الأجنبية ذلك أن تأثير سياسة الانعاش الاقتصادي على التشغيل يكون في هذه الحالة ضعيفا كما يمكن أن ينعكس سلبا على الميزان التجاري.

ج. ألا تؤدي الزيادة في الانتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

[1] حمزة شودار، بالرقي تيجاني، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 122.

الشكل02-01: مخطط توضيحي لسياسة الانعاش الاقتصادي

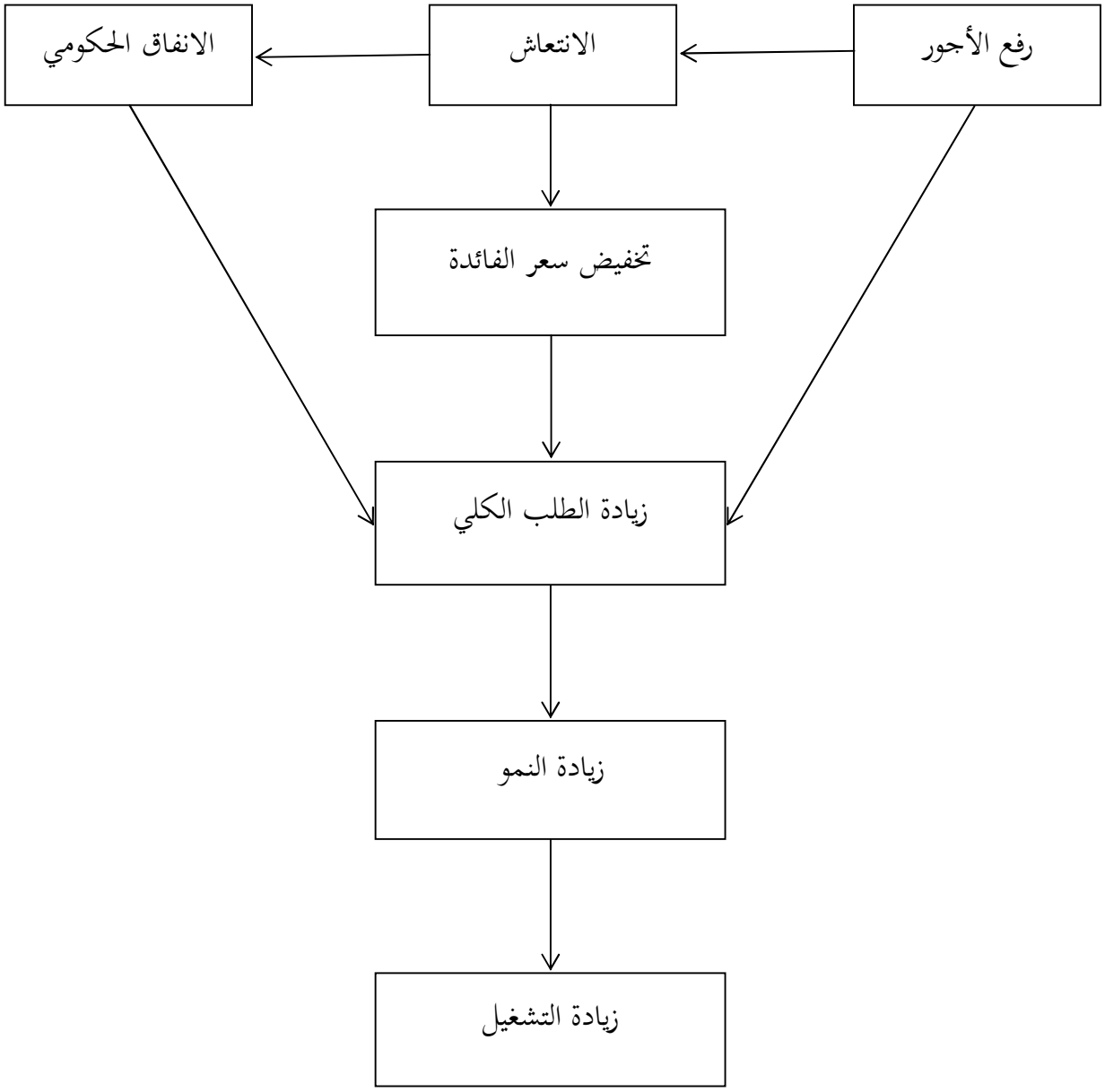

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي"، دراسة تطبيقية لنموذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 79.

ثالثا: وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي

يمكن تحقيق الانعاش الاقتصادي إما بواسطة تنشيط الطلب الكلي أو تنشيط العرض، وللقيام بذلك تستعمل الدولة واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

1. وسائل تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي بواسطة الطلب الكلي:

يمكن تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:[1]

أ. التحويلات الاجتماعية للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيز الطلب.

ب. الانفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

ت. مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة لاسيما في مجال البنى التحتية كحل لمشكلة البطالة وكطريقة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ث. تخفيض الضرائب التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثمة تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

ج. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

2. وسائل تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي بواسطة العرض:

تهدف سياسة الانعاش الاقتصادي بواسطة العرض إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة و أكثر جاذبية ولتحقيق ذلك تتدخل الدولة بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:[2]

أ. تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

---

[1] حمزة شودار، بالرقي تيجاني، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2] بوخزار راضية اسمهان، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير، تخصص اقتصاد دولي تنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2011-2012، ص 17.

القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج البحث وتطوير التكنولوجيا الجديدة، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفيرات خارجية هامة لصالح المؤسسات ويمكن التعبير عن السياستين المذكورتين بسياستي الطلب والعرض الميزانيتين ويعتقد النبض أن سياسة الميزانية (السياسة المالية) بصفة عامة تعد أكثر فاعلية في البلدان النامية، مقارنة بوسائل السياسة الاقتصادية الأخرى ولا سيما السياسة النقدية، ذلك أن عدم وجود سوق رأسمالي (رؤوس أموال حقيقية) في هذه البلدان تجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. في حين أن اتصال أدوات سياسة الميزانية بأمور الحياة اليومية للشعوب النامية تجعل منها أكثر تأثيرا في مستوى الانفاق (العام والخاص) والاستثمار. وبالتالي في تحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه، فتغيير ضريبة ما مثلا يكون له تأثير سريع وواضح على الميول الاستهلاكية للمجتمع في حين أن هذا التأثير لا يبدو كذلك في حالة تغيير سعر الفائدة (في إطار السياسة النقدية).[1].

المطلب الثاني: دوافع سياسة الانعاش الاقتصادي

سيتم دراسة دوافع سياسة الانعاش الاقتصادي باعتبارها سياسة مستوحاة من الفكر الكينيزي واستراتيجية مدروسة لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي مع الاحاطة بالظروف التي صنعت هذه السياسة التنموية من أجل ضبط معدلات البطالة والعمل على التوزيع العادل لثمار النمو.

أولا: دوافع تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي

عانى الاقتصاد الجزائري في عقد التسعينات من القرن الماضي من العديد من الاختلالات الاقتصادية نتيجة العديد من العوامل الموضوعية والذاتية، الداخلية كالتخلف الاقتصادي، اعتماد وتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية لم تنجح في الجزء الأكبر منها، عدم استيعاب المجتمع الجزائري للتغيرات التي تحدث من حوله ولمعالجة ذلك فقد اعتمدت الجزائر سياسة انفاق توسعية في وفرة مالية صريحة، آملا منها في خلق الشروط المحفزة للنمو وتحقيق الاختلالات المختلفة والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 325.

البلاد، لذلك قامت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال الميزانية التكميلية لسنة 2001 وذلك بالاعتماد على (ارتفاع ادخار الدولة والاستقرار النسبي للأسعار وسعر الصرف) والعمل على التخفيف من الضغوطات المالية الخارجية ومن المديونية العمومية مع التحكم النسبي في التضخم وعجز الميزانية، تحسين الاحتياطي من الصرف، محاولة تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4% سنويا وبالمقابل الانسحاب التدريجي للدولة من الدائرة التجارية وإعادة توجيه دورها بصفتها سلطة عمومية وسلطة رقابة وضبط. وسنتطرق إلى دوافع تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الدوافع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية بالنظر للتداخل الحاصل بينهما في كل ما يلي:[1]

1. ضعف معدل النمو الاقتصادي:

أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداءا من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب مئوية متدنية وهو ما أدى بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات اصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي FMI، ومما سبق يمكن القول أن ضعف معدلات النمو الاقتصادي المصحوبة بانخفاض معدل استخدام الموارد والطاقات المتاحة للجهاز الانتاجي أدى إلى اقتناع الدولة الجزائرية بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الانفاق الحكومي الموجهة للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثمة رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الانتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

[1] عمار عماري، محمادي وليد، آثار الاستثمارات الحكومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر "أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي، خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص ص 04-05.

2.ارتفاع معدل البطالة:

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية[1]

ثانيا: ظروف تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي:[2]

يتوقف مدى نجاح أي سياسة اقتصادية على توافر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الاقتصادية المواكبة لهذه السياسة سواء خلال فترة إعدادها أو تنفيذها وعلى هذا الأساس اخترنا تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ضمن نطاق زمني يبلغ 7 سنوات أي خلال الفترة (1998-2004) باعتبارها فترة كافية للإحاطة بظروف إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

[1] نبيل فليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010) مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة شلف، العدد 9، ص ص 42-43.

[2] حمزة شودار، بالرقي تيجاني، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الجدول 02-01: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1998-2004)

الوحدة: مليار أمريكي

المؤشرات الاقتصادية	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
-متوسط سعر برميل من البترول الجزائري "$ أمريكي"	12,9	17,8	28,5	24,3	25,2	28,9	38,6
-الصادرات	10,1	12,3	21,7	19,1	18,7	24,5	32,16
-الواردات		9,00	9,3	9,5	12,00	13,3	17,95
-رصيد ميزان تجاري	1,5	3,3	12,4	9,6	7,6	11,2	14,21
-رصيد ميزان مدفوعات	– 1,7	-2,4	7,6	6,2	3,6	7,5	9,1
-احتياطي الصرف	6,8	4,4	11,9	18	23,1	32,9	43,1
-احتياطي صرف شهر واردات	7,5	4,6	12,2	18,1	19,1	24,3	28,8
-الديون الخارجية	30,6	28,3	25,2	22,5	22,6	23,2	21,4
-نسبة الدين الخارجي من الناتج %	63,9	58,00	46,4	41,1	40,5	34,9	26
-معدل التضخم%	5,7	26	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6
-سعر الصرف	58,7	66,5	75,5	77,2	79,9	77,4	72,6

المصدر: البنك المركزي الجزائري، التقارير السنوية للمؤشرات المالية والتغذية للجزائر، www.bank.of.algeria.dz، 2017/03/12، H14:30

يشير الجدول إلى تحسن ملحوظ شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات اذ سجل متوسط البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا بنسبة 120% بين سنتي (1998-2000) ثم واصل ارتفاعه رغم الانخفاض النسبي الذي شهدته أسعار النفط خلال (2001-2002) ليصل إلى متوسط سعر قدره 38,62$ أمريكي للبرميل خلال سنة 2004 ما مثل ارتفاع بنسبة 34% عن السعر المسجل خلال سنة 2000.

ان تحسن أسعار المحروقات قد أثر بشكل ايجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية الخارجية، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا ومتزايدا من سنة لأخرى إذ انتقل من 1,5 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 14,21 مليار $ أمريكي خلال سنة 2004 وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 47,33% يعود ذلك أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حصيلة الواردات التي تتشكل في معظمها من صادرات المحروقات إذ انتقلت من 10,1 مليار $ أمريكي سنة 1998 إلى 32,1 مليار $ أمريكي سنة 2004.

ان هذه الزيادة في حصيلة الصادرات استطاعت أن تغطي الارتفاع الكبير في قيمة الواردات التي ارتفعت من 8,6 مليار $ دولار أمريكي سنة 1998 إلى 17,95 مليار $ أمريكي سنة 2004، نتيجة ارتفاع الطلب الكلي من جهة وارتفاع سعر صرف الأورو من جهة أخرى باعتبار أن معظم واردات الجزائر مصدرها دول الاتحاد الأوروبي.

ان هذه التطورات شملت أيضا رصيد ميزان المدفوعات اذ انتقل هذا الرصيد من حالة عجز سنتي 1998 و 1999 قدر بـ 1,7 مليار $ و 2,4 مليار $ على التوالي إلى حالة فائض ابتداء من سنة 2000 بقيمة 7,6 مليار $ أمريكي إلى أن وصلت إلى أعظم قيمة سنة 2004 حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات فائض قدره 9,1 مليار $ أمريكي وهو ما أثر بالإيجاب على احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2004 (43,1 مليار $) أي ما يعادل أكثر من 28 شهر من الواردات، الأمر الذي عزز الملاءة المالية والدعم المالي للجزائر اتجاه الخارج، كما أن حجم المديونية الخارجية ما قد فتأ ينخفض من سنة لأخرى نتيجة للسياسات المنتهجة في هذا المجال من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر وهو ما انعكس ايجابا على حجم المديونية الخارجية.

ان متوسط معدل التضخم المسجل خلال (200-2004) بلغ 2,42% وهو معدل منخفض إذا تم مقارنته بالمعدل المسجل خلال سنة 1998 (5%) مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم كما ساهم الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الجزائري ابتداء من سنة 2000 في تدعيم النتائج المتحصل عليها على مستوى المؤشرات المحلية الخارجية حيث تراوح سعر الصرف ما بين 72,6 و 75,5 دج مقابل دولار أمريكي واحد خلال الفترة (2000-2004).

مما سبق يتضح لنا جليا أن تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي تم وسط ظروف اقتصادية ملائمة باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكلية المتمثلة أساسا في :

- تحقيق فوائض مالية معتبرة شملت رصيد ميزان المدفوعات نتيجة للارتفاع المعتبر لأسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000 بالإضافة إلى تسجيل انخفاض محسوس في حجم المديونية العمومية الخارجية مع ارتفاع قياسي في احتياطات الصرف الأجنبي.
- تحقيق فوائض مالية معتبرة شملت رصيد ميزان المدفوعات نتيجة للارتفاع المعتبر لأسعار المحروقات من سنة 2000 بالإضافة إلى تسجيل انخفاض محسوس في حجم المديونية العمومية الخارجية مع ارتفاع قياسي في احتياطات الصرف الأجنبي.
- انخفاض معدلات التضخم بالتزامن مع تسجيل نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل $ الأمريكي خلال (2000-2004).[1]

[1] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010).،مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2012، ص ص 249 – 251.

المطلب الثالث: أهداف ومضمون دعم الانعاش الاقتصادي

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والأهداف المترتبة عن هذا البرنامج الذي يسمح بتحريك عجلة التنمية ويحقق نوع من الاستقرار الاقتصادي.

أولا: أهداف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

سطر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي أربعة أهداف عملية و 3 أهداف نوعية وهي:[1]

1. الأهداف العملية:

- اعادة تنشيط الطلب الكلي (تعزيز الطلب الكلي)
- دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسات الانتاج الصغيرة والمتوسطة لا سيما المحلية منها.
- إعادة تأهيل المنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.

2. الأهداف النوعية:

- مكافحة الفقر، خلق مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي وانعاش الاقتصاد الجزائري.
- ان برنامج التعديل الطبقة من اجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى أدت إلى تقليص معدلات البطالة.
- مستوى معيشة السكان: كان تركيز الحكومة على تكثيف مسار الاصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص ص 03-04.

وهكذا توصلت الحكومة إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الانتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي ودون إنشاء القدرة الشرائية فان إقامة استراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات العامة في إطار التسيير وتهيئة هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي، والاجتماعي وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

ثالثا: مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

تظهر الأهداف من خلال محتوى الانعاش الاقتصادي الذي يتمحور حول 4 مركبات أساسية تخص استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز مع توفير الوسائل والامكانيات لتجسيد ذلك.[1]

[1] زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، اقتصاد ومناجمنت، جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص 96.

الجدول رقم 02-02: مخطط مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي

القطاعات	المبلغ مليار دج	النسبة %
دعم الاصلاحات	45	8,6
دعم مسار الانتاج الفلاحة والصيد	65,3	12,4
التنمية المحلية	114	21,7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	210,5	40,1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90,2	17,2
المجموع	525	%100

المصدر: جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 333

التحليل:

يتضح من الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصص ما مقداره 210,5 مليار دج أي نسبة 40,1% من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج، ثم يليه محور التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي نسبة 21,7 % ثم دعم مسار الانتاج ودعم الاصلاحات بقيمة 65,3 مليار دج و 45 مليار دج أي نسبة 12,4% و 8,6% على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

رأت الجزائر خلال الفترة (2001-2004) أن النمو الاقتصادي شهد تحسن في العموم بسبب المبادرة التي انتهجتها من خلال مخطط دعم النمو الاقتصادي، فعمدت على مواصلة هذا المشروع من خلال إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) الذي وضع لتحقيق جملة من الأهداف من خلال مجموعة من الاجراءات.

أولا: تعريف سياسة دعم النمو الاقتصادي

وهي آلة مكملة لسياسة الانعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق انشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة من خلال الناتج والانتاجية.[1]

ثانيا: مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو:

هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري الذي بلغ حوالي 38,5$ سنة 2004 وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين (2005-2009).[2]

---

[1] حمزة شودار، بالرقي تيجاني، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل النمو الاقتصادي، لاستثمار خلال الفترة (2001-2014)،الجزء الثاني، سطيف، الجزائر، 2013، ص 182.

[2] بن عيسى كمال الدين، أثر الانفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة (2001-2014)، مداخلة تدخل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي" تقييم آثار وبرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي، (2001-2014)، كلية العلوم لاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص 11.

ثالثا: البرامج التي تدخل في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الجدول رقم 02-03: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والمخصصات المضافة (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

البرامج / السنوات	مخطط الانعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1 071					1 071	862
2005		1 273			227	1 500	1 979
2006		3 341	250	277	304	4 172	2 238
2007		260	182	391	244	1 077	
2008		260			205	465	2 299
2009		260			160	420	1 327
المجموع	**1 071**	**394**	**432**	**668**	**1 140**	**8 705**	**8 705**

المصدر: بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره، ص 203

نلاحظ من بيانات الجدول أن هناك برنامجين بالإضافة للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهما:[1]

[1] بن عيسى كمال الدين، أثر الانفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة (2001-2014)، مداخلة تدخل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي" تقييم آثار وبرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي، (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص 11.

1. برنامج تنمية الجنوب:

يعني هذا البرنامج الذي تم إعداده وفقا لتعليمات رئيس الجمهورية الولايات التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، ايليزي، الوادي، غرداية وقد تم تخصيص غلاف مالي قدر 432 مليار دج وأهم محاوره:[1]

أ. **تحسين مستوى المعيشة:**

خصص له أزيد من 296 مليار دج وقد شمل عدة مشاريع منها:

- انجاز 60 ألف مسكن، ربط البيوت بالغاز الطبيعي وفيما يخص الصحة فقد تم تخصيص أزيد من 15 مليار دج لبناء 9 مستشفيات ومؤسستين استشفائيتين إضافة إلى مبالغ التنمية البلديات وتعزيز منظومات التشغيل.

ب. التنمية الاقتصادية:

وقد تم رصد مبلغ 74 مليار دج موجه للمشاريع التالية:

- تعزيز وتطوير شبكة الطرقات، مبالغ لقطاع النقل والفلاحة، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات التقليدية والسياحة، تخفيض نسب فوائد القروض المصرفية الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة.

2. البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا:

وقد تم التخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي معتبر قدره 668 مليار دج بين سنتي 2006-2009 ويعتبر البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الهضاب العليا شأنه شأن البرامج المقررة لولايات الجنوب، يؤكد في الحسبان الخصوصيات الجغرافية، ويأتي ليعزز المساواة من حيث التنمية لصالح السكنات المحلية وبالتالي فان البرنامجين العميلين اللذين اعتمدا لولايات الجنوب والهضاب العليا يهدفان لمراعاة الكثافة السكانية إلى تعزيز مساواة للمواطنين ليس من حيث الاستفادة من الجهود التنموية العمومية بل إلى إعداد

[1] حمزة شودار، بالرقي التيجاني، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 183.

مناطق فسيحة من التراب الوطني لكي تستقطب الاستثمار وتعزز القدرات الاقتصادية للبلاد ولفائدة الأمة برمتها.

المطلب الثاني: مضمون وأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

يهدف البرنامج دعم النمو الاقتصادي إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة، وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة هذا من جهة ومن جهة أخرى يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد انطلاقا من مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

أولا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

ان مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يدور حول خمسة محاور مهمة ورئيسية:[1]

المحور الاول: يعمل على توفير كل مقومات العيش للسكان.

المحور الثاني: يسعى إلى تطوير وتحديث المنشآت القاعدية وفق المتطلبات النمو.

المحور الثالث: التعمق فيدعم التنمية الاقتصادية.

المحور الرابع: كان من أجل مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا الاعلام والاتصال.

والجدول الجامع لهذه المحاور مع المبالغ المالية التي سخرت لتنفيذها على النحو التالي:

[1] مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر "نظرة تحليلية"، أبحاث المؤتمر الدولي "تقسيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص ص 16-18.

الجدول 02-04: توزيع البرنامج حسب كل قطاع

القطاعات	المبلغ مليار دج	%
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	%45,5
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	%40,5
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
رابعا: تطوير الخدمة العامة وتحديثها	203,9	%4,9
خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	%1,1
مجموع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	4202,7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بالنسبة للفترة 2005-2009، مجلس الامة، أفريل 2005 ،ص ص 6-7

من خلال الجدول نكتشف مضمون البرنامج التكميلي الذي خصص لكل محور كمية مالية لبلوغه:

- **تحسين ظروف معيشة السكان**: بتوفير متطلباتهم الأساسية التي تسمح لهم بالعيش اللائق، فالقضاء على مظاهر الفقر والحرمان هو محورهم في تسيير المورد البشري لتعزيز مشاركته في عملية النمو والتنمية ولن يتحقق هذا الأمر إلا برعاية الدولة لتوفير السكن والتعليم والتكوين المهني والصحة، وأيضا تزويد السكان بالماء وايصال الغاز وغيرها من الضروريات لأجل هذه الترتيبات رصدت السلطات 1908,5 مليار دج لتحقيق هذا الهدف، الذي استحوذ على نسبة 45,5% من حجم الانفاق العمومي المخصص لهذا البرنامج وهذا ان دل على أمر فانه يدل على الأولوية التي منحها البرنامج لعنصر المورد البشري.

- **تطوير المنشآت الأساسية:** وتشمل كل من قطاع النقل والأشغال العمومية وقطاع الماء (بناء السدود) وتهيئة الاقليم، نظرا لوزن هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية تم رصد 1703,1 مليار دج مشكلة 40,5% من إجمالي نفقات البرنامج.
- **دعم التنمية الاقتصادية على أساس متين:** بتخصيص أغلفة مالية مهمة لكل من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية (300 مليار دج)، قطاع الصناعة (13,5 مليار دج)، قطاع الصيد البحري (12 مليار دج) في حين قدرت المبالغ المخصصة لكل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وقطاع السياحة مجتمعة (11,7 مليار دج).
- **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** معنى هذا أن السلطات العمومية قد سعت إلى تحسين علاقة الادارة بالمواطن، وأكثر تجسيدا مبدأ اللامركزية بجميع أبعادها خاصة الادارات التي تقدم خدمات يومية للمواطنين مثل قطاع العدالة والداخلية، وقطاع المالية والتجارة وقطاع البريد والاتصال وغيرها من القطاعات، ولهذه الأسباب فد وضعت السلطات مبلغ 83,9 مليار دج تحت تصرف هذه القطاعات.
- **تطوير تكنولوجيا جديدة للاتصال:** كتطوير شبكة الهاتف والهاتف النقال وخلق فضاء جديد للأنترنت من حيث السرعة، ولتحقيق هذه الأهداف رصدت حكومة البلد مبلغ 50 مليار دج.

ومن كل ما سبق نستنتج أن الفاعلون في مجال السياسة العمومية عملوا بمفهوم الأولوية في ترتيب محاور التنمية، فمحور بناء الهياكل القاعدية تم تسجيله كعنوان أساسي في جدول أعمال الحكومة حيث شكل لوحده نسبة 45,5% فهذه النسبة هي دلالة على وجود حراك اقتصادي لتسريع عجلة النمو.

ثانيا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

من أهم أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نذكر ما يلي:[1]

1. تحديث وتوسيع الخدمات العامة:

حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة سياسية أو اقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الاطار المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني

2. تحسين مستوى معيشة الأفراد:

وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني والتعليمي.

3. تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:

وذلك راجع للدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، اذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الراهن، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الانتاجي وبالخصوص في دعم انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال المنح والخدمات وعوامل الانتاج.

4. رفع معدلات النمو الاقتصادي:

يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف سابقة الذكر حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف التي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

[1] زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر- (2000-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل على شهادة ماستر، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014، ص ص 86-87.

المطلب الثالث: دوافع واجراءات تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو

تضمن الملف المتعلق بالبرنامج التكميلي لدعم النمو مجموعة من الدوافع والاجراءات المرافقة لتطبيقه كما أن البرنامج يعتمد على فترة متوسطة الأجل ضمن مجال مفتوح من شانه توفير مناخ أفضل.

أولا: دوافع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو

في إطار سياسة الانعاش الاقتصادي المتبعة منذ بداية سنة 2000 جاء برنامج دعم النمو ليكرس إرادة الحكومة على مواصلة هذا النهج الاقتصادي، وليجعل منه أكثر وضوحا، بعد أن شابه نوع من الغموض والتخوف عند إطلاق أولى برامجه التنموية.

اذا فبرنامج دعم النمو لم يخرج عن الاستراتيجية التنموية التي تتبنى الانفاق الاستثماري الحكومي "نفقات التجهيز" كأداة تشكل دافعا للرفع من معدلات النمو واستدامتها عند حدود معينة، في أجل متوسط يمتد على فترة 5 سنوات (2005-2009) وقد سطر البرنامج أهداف واضحة وهي:[1]

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة (2000-2004) مع استدامتها عند هذه الحدود.
- العمل عل اتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الافراد وظروف حياتهم وارساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن خاصة الريفية.

ان القائمين على البرنامج اعتمدوا في تسطيرهم لأهداف البرنامج على أمرين هامين:

- العمل على خلق تواصل بين الأهداف المسطرة حاليا وبين ما تم تسطيره سابقا لجعلها جزءا من استراتيجية واضحة ومتكاملة، مما يسهل ضمان تحقيقها.

[1] سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي والتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2007، ص 160.

ان التنبؤات التي تضمنها البرنامج بنيت أساسا على المعطيات والمؤسسات الاقتصادية المتنوعة التي عرفتها سنة 2004 وهي بذلك قد شكلت محركا ومنطلقا رئيسيا للبرنامج ومن هنا فانه سيتم إعطاء صورة واضحة للمؤشرات التي من خلالها تم إطلاق هذا البرنامج وهي كما يلي:

- **وضعية اقتصادية جد إيجابية:** تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو، فبعد أن كان لا يتجاوز 2,1% سنة 2002، فقد بلغ سنة 2004 نسبة 5,1 %وانخفاض معدلات التضخم.
- **التنبؤ بوفرة مالية:** نظرا للارتفاع المستمر لأسعار البترول، على المدى المتوسط على الأقل وهو ما انعكس إيجابا على ميزان المدفوعات وحجم المديونية الداخلية والخارجية وكذا ارتفاع التحصيلات المالية للدولة كانعكاس الأرباح المحققة من شركات القطاع العام، وارتفاع الجباية العادية بفضل الانتعاش الاقتصادي مما أدى إلى ظهور بوادر الوفرة المالية.

ثانيا: الاجراءات المرافقة لبرنامج دعم النمو

لقد تضمن الملف المتعلق ببرنامج دعم النمو (2005-2009)، مختلف الجوانب المحيطة بالبرنامج منها مجموعة من الاجراءات المرافقة لتطبيقها، والتي نستشفي منها مواصلة الاصلاحات الاقتصادية أصبحت تمثل هدفا لا رجعة عنه للحكومة، منذ نهاية مرحلة التعديل الهيكلي سنة 1998 وقد اقسمت الاجراءات المرافقة لتطبيق برنامج دعم النمو إلى قسمين الأول فني والثاني تشريعي:[1]

والجدير بالذكر أن ننوه إلى المرونة الكبيرة التي تسود هذه الاجراءات بما أنه برنامج يعتمد على فترة متوسطة الأجل فقد ترك المجال مفتوحا لإدخال اجراءات من شأنها توفير أفضل مناخ لتحقيق أهداف البرنامج، ويتضمنها في الغالب مشروع قانون المالية لأي سنة من سنوات تنفيذ البرنامج.

وتتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في ديسمبر 2009، بأنه شهد عدة عمليات توسعية بها الايرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعية هذه:[2]

[1] www.elmoradia.dz/Aede/infos/actuolte/haute plateau.HTM, 24/02/2017, h 13:00.

[2] مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003، ص ص 41-42.

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 733 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا من 270 000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دينار.
- 200 مليار دينار من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية، خلال السنوات 2005-2006.

المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014)

يتدرج برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم النمو الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك كما سبق الذكر، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج جديد خصص للفترة (2010-2014) وذلك لإتمام المتبقي من إنجاز البرامج سالفة الذكر لتدعيم النمو و تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته.

المطلب الأول: تعريف ومضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

تسعى الجزائر منذ سنوات إلى إعادة بعث حركية الاقتصاد الوطني وتنميته خاصة في مجال القطاعات خارج المحروقات من خلال البرامج الاستثمارية المنفذة من بينها برنامج التنمية الخماسي.

أولا: تعريف برنامج التنمية الخماسي

1. هو برنامج انمائي يساهم في تثبيت وجهة السياسة الاقتصادية بالجزائر بالاستمرار نحو دعم الطلب الكلي، وقد رصد له غلاف مالي يقدر بمبلغ 286 مليار دولار وقد حصص هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية، حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40% وكذا الوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية. وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الانجاز الوطنية وتخصص هذا البرنامج أكثر من 500 1 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الريفية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانساء مناطق صناعية ومواصلة تطوير البنى التحتية وفك العزلة، والتحضير لاستقبال المستثمرين كما خصص البرنامج للاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية. بالإضافة إلى أجهزة الدولة المختلفة جيش، شرطة،

حماية مدنية، مدارس ومعاهد وطنية العدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، البحث العلمي وتكنولوجيا الاعلام والاتصال وتقرير بناء 11 ميناء.[1]

2. خصصت الجزائر للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين:[2]

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمة 130 مليار $.
- تخصيص مبلغ 130 مليار $ للمشاريع الجديدة.

[1] محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001-2012)، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص ص 476- 477.

[2] حططاش عبد الكريم، زيتوني هند، "مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد البرامج الاستثمارات العامة للفترة (2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص 646.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الجدول رقم 02-05: مضمون برنامج مواصلة دعم النمو 2010-2014

الوحدة: مليار دينار

المحاور	المبالغ	النسب %
التنمية البشرية	10 122	49,5
المنشآت الأساسية	6 448	31,5
تحسين الخدمة العمومية	1 666	8,1
التنمية الاقتصادية	1 566	7,6
مكافحة البطالة	360	1,7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1,6
المجموع	20 412	100

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، بوابة الوزير الأول، ص ص 85-88

تم تقسيم هذا البرنامج إلى 6 محاور أساسية تمثلت:[1]

1. المحور المتعلق بالتنمية البشرية وقد خصص له النصيب الأكبر من قيمة البرنامج و يقدر بـ 10 122 مليار دج (أي ما يعادل نصف القيمة الاجمالية) وذلك بهدف تحسين ظروف التعليم بمختلف أطواره، والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وغيرها.

2. المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية ويتضمن ميزانية شاملة 8 448 مليار دينار، يوجد أزيد من 3100 مليار دينار منها للأشغال العمومية.

[1] بيان السياسة العامة،، بوابة الوزير الأول، ص 41-70

3. المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية وقد خصص له مبلغ 666 1 مليار دينار (حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة)

4. المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية وقد استحوذ على ميزانية قدرت بـ 566 1 مليار دج.

5. المحور المتعلق بمكافحة البطالة وقدرت فيمته بـ 360 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، وبهدف استحداث مؤسسات صغيرة.

6. المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال وقد خصص له مبلغ 26 مليار دج بهدف تطوير البحث العلمي وإقامة الحكم الالكتروني.

المطلب الثاني: أهداف ومخصصات البرنامج التنمية الخماسي 2010-2014

أدركت الجزائر الأهمية العضوية بين بناء قاعدة استثمارية وطنية وبين تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ضمن مخصصات مالية مبرمجة من طرف الأجهزة الحكومية التي تبنت برامج مخططة في هذا المجال.

أولا: أهداف برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014)

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

1) القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.

2) دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.

3) تحسين ظروف العيش في العالم الريفي.

4) ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظمة التعليم الوطنية وتهيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.

5) تحسين إطار الاستثمار وحيطه.

[1] بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية–، مداخلة تدخل ضمن فعاليات أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013، ص ص 16-17

6) تطوير المحيط الاداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.

7) تحسين المحيط المالي للمؤسسة.

8) مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.

9) تثمين القدرات السياحية والصناعات التقليدية.

10)تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

ثانيا: مخصصات برنامج التنمية الخماسي

الملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت غلافا ماليا من انه تطوير الجهود التي شرع فيها من 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.تحسين التنمية البشرية:

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:[1]

أ. ما يقارب 5 000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1 000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600 ألف مكان بيداغوجي جامعي و 400 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهني.

ب. أكثر من 1 500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

ج. مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

[1] صالحي ناجية، مختاش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

د. توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220 ألف سكن ريفي بالكهرباء لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها

هـ. أكثر من 5 000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعدة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال

2.تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية:

خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

أ. أكثر من 3 100 مليار دينار لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

ب.أكثر من 2 800 مليار دينار مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

ج. ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الاقليم.

د. ما يقارب 1 800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

3.دعم تنمية الاقتصاد الوطني:

علاوة على حجم النشاطات التي سيفيد أداة الانجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

أ. أكثر من 1 000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

ب. ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسهيل القروض البنكية التي قد تص إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

ج. ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 000 2 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

4.تشجيع إنشاء مناصب الشغل:

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الادماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم انشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي.

كل ذلك سيمسح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

5.تطوير اقتصاد المعرفة:

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظمة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

المطلب الثالث: خصائص ومحاور برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

شهد برنامج التنمية الخماسي عمليات توسعية جوهرية سمحت بها الايرادات الجيدة للخزينة، مع تخصيص غلاف مالي معتبر في إطار انتهاج استراتيجية فعالة تقتضي دراسة مقومات البرنامج استخراج أهم خصائصه.

أولا: خصائص برنامج التنمية الخماسي

ان المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دج، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الانفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها من خلال:[1]

1) لا يمكن تنفيذ أي مشروع ما لم تنتهي الدراسات التكنو اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

2) عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

3) كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل مدونة القطاع المعني.

4) تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.

5) تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الاجراءات في مجال النفقات العمومية.

6) تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

وأما فيما يخص التمويل فان هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية تستبعد كل استدانة خارجية وبالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج ففي المستقبل.

إقامة صندوق لضبط الايرادات حيث سيساهم في تمويل برنامج مواصلة دعم النمو مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 ملايير دولار.

[1] بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ثانيا: محاور برنامج التنمية الخماسي

الجدول رقم 02-06: التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات / القطاعات	2010-2014	المجموع النسبي %
الاشغال الكبرى	42	14,69
السكن	50	17,48
النقل	38	13,29
الري	27	9,44
التربية والتكوين والتعليم العالي	24	8,39
الزراعة	13	4,66
الجماعات المحلية والأمن	12	4,20
الصحة	08	2,80
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07	2,45
البيئة وتهيئة الاقليم	507	2,45
مجالات أخرى	58	20,28
مجموع الاعتمادات	286	100

المصدر: حمزة شودار، بالرقي تيجاني، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل النمو الاقتصادي، الاستثمار خلال الفترة (2001-2014)،الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 64.

لقد ارتكز البرنامج الخماسي (2010-2014) على عدة محاور استراتيجية من أهمها:[1]

1. التنمية البشرية:

فيما يخص تحسين التنمية البشرية فقد تم برمجة انجاز منشآت للتربية، وأخرى للشبيبة والرياضة والصحة مع تقدير انجاز حوالي مليوني وحدة سكنية وتوصيل البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء، سيما الريفية منها، وعليه كان من البديهي أن تكون حصتها معتبرة مقارنة بالاعتمادات الاجمالية للبرنامج اذ بلغت نسبتها 50% موزعة كما يلي:

- 50 مليار دولار مخصصة لبناء مليوني سكن، تم توزيع 1,2 مليون منها قبل نهاية الخماسي.
- 27 مليار دولار مخصصة لبناء 35 سد جديد، 25 مركز لضخ المياه و 19 محطة لتحلية المياه.
- 24 مليار دولار مخصصة لإنشاء 5 000 مدرسة، إكماليه وثانوية و 300 مركز تكوين و 600 000 مقعد بيداغوجي جامعي.
- 80 مليار دولار مخصصة لبناء حوالي 200 مستشفى و 400 مؤسسة استشفائية .

2. تطوير المنشآت القاعدية:

أما في ما يتعلق بمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، فقد تم تدعيم قطاع الأشغال بغلاف مالي إضافي قدره 42 مليار $ لتوسيع وتحديث الطرقات وزيادة استيعاب الموانئ والنقل ولتحديث ومد شبكات السكك الحديدية وتحسين النقل وتوسيع وإنجاز المطارات، ولتهيئة الاقليم والبيئة، ولتحسين خدمات وإمكانيات المرافق العمومية.

[1] سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار وبرامج الاستثمارات العمومية وأوثرها على النمو، الاستثمار، التشغيل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 55.

3.تطوير التنمية الاقتصادية والصناعية:

وفي إطار دعم التنمية الاقتصادية فقد رصد غلاف مالي معتبر لدعم وتطوير التنمية الفلاحية والريفية ولتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث خصص مبلغ 21 مليار $ للزراعة، و 8 ملايير $ لعصرنة المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل الثاني:

شهد الاقتصاد الجزائري في العشرية الأخيرة من القرن الحالي تطورا ملحوظا على جميع الأصعدة وهو ما لمسناه من خلال البرامج التنموية الثلاث الممتدة خلال الفترة الممتدة (2001-2015) وذلك من خلال عدة مؤشرات توحي بوجود وفرة مالية لعل أهمها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة ومرد هذا التحسن يرجع إلى مجموعة من التعديلات وكذلك الدعم الحكومي.

وبالتالي فانه يمكننا القول بأن هذه البرامج التنموية ساعدت على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والاستمرار في تعزيز الاتجاه الايجابي للتوازنات الاقتصادية الكلية المالية.

الفصل الثالث

تحليل أثر البرامج التنموية

وانعكاساتها على النمو

الاقتصادي والتشغيل في الجزائر

تمهيد:

انتهجت الجزائر سياسة الانعاش التنموية لتحسين صورة الدولة الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي وجعلها أكثر جاذبية، والهدف من هذا التوجه هو النهوض بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق نمو قوي ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليص السلبيات التي ما زالت عالقة.

وعلى هذا الأساس تم وضع مرتكزات لتحقيق التنمية المنشودة وضمان استمرار تطور معدلات النمو والتشغيل والتخفيف من حدة البطالة في ظل نمذجة حوصلة شاملة حول النتائج المحققة من المخططات الاقتصادية والبرامج التنموية الثلاث وأثرها على الاقتصاد الجزائري بشكل عام وسياسة التشغيل بشكل خاص.

لذلك سوف نتطرق من خلال الفصل الثالث إلى الأقسام التالية:

المبحث الأول: تقييم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي "2001-2004"

المبحث الثاني: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

المبحث الثالث: تقييم برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

المبحث الأول: تقييم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

ان دراسة العلاقة بين سياسة الانعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر يقودنا إلى مسايرة النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) باعتبار عنصر النمو الشرط الأساسي لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي اللازم للتنمية.

المطلب الأول: أثر برنامج دعم الانعاش على المؤشرات الاقتصادية (2001-2004)

ان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي استهدف النمو الاقتصادي باعتباره شهد ارتفاعا طفيفا خلال فترة تطبيق البرنامج.

أولا: تحليل أثر برنامج دعم الانعاش على النمو الاقتصادي

من بين الدراسات التي تطرقت إلى الوضع الاقتصادي التنموي للجزائر نجد الدراسة التي قدمها "Ivan Martin" سنة 2003 في إطار تقييمه للسياسات الحكومية الاقتصادية للجزائر، حيث أوضح فيها بأن هذا البلد لم يقدر على تحويل عائدات النفط في فترة الرفاه، لأن نمو الناتج المحلي الخام منذ عام 1998 وهو ينمو ببطيء رغم الأرقام الايجابية، عائدات النفط والغاز ومن وجهة الدراسة فالسياسة الاقتصادية والاستراتيجية التنموية للبلد المعتمدة ابتداء من سنة 2000 قد ارتكزت على ثلاث محاور مهمة:

أ. محاربة الفساد والاحتيال وفق معايير الشفافية.

ب. استخدام الموارد العامة لتنفيذ برامج الحكومة الهادفة لبلوغ الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وميزان المدفوعات من خلال تراكم احتياطات الصرف من العملة الأجنبية.

ج. تدابير السياسة العامة تتعلق خصوصا بالإصلاحات المالية والهيكلية وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول التالي:[1]

[1] مدوري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الجدول رقم 03-01: تطور معدلات النمو الحقيقية (2001-2004)

الوحدة: (%)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5	5,2	5,9	6,2
معدل نمو في قطاع المحروقات	1,6	3,7	8,8	3,3
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	2,6	4,7	6,9	5,2

Source : world bank :people's democratic republic of Algeria public expenditure review, assuring high quality public investment, (in two volume) volume I : main test august 15, p24,03, 2017.

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03-01 أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا على مدى فترة تطبيق البرنامج، حيث وصلت أوجها ببلوغها نسبة 6,9% سنة 2003 ويرجع ذلك أساس إلى تحسن معدل النمو في قطاع المحروقات الذي قدر لنفس الفترة (2003) بنسبة 8,8% وبالمقابل شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات أرقام متواضعة إلى حد ما، ما دام أن معدل نموه في المتوسط السنوي قدر بـ 5,575% وإجمال مقدار تغيره طيلة فترة الدراسة قدر بـ 1,2%.

الشكل رقم 03-01: تطور معدلات النمو الحقيقية 2001-2004

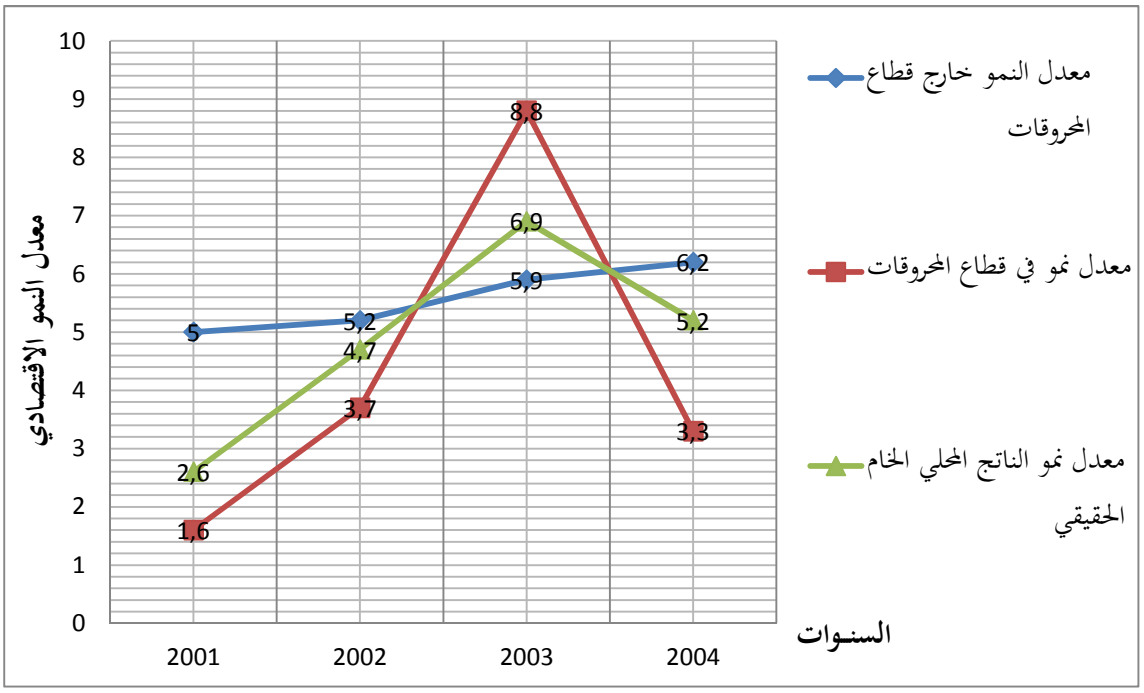

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على احصائيات الجدول رقم 03-01

يبين الشكل بوضوح بأن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لديه نفس منحنى معدل نمو قطاع المحروقات، مما يكشف لنا قوة الترابط بين هذين المؤشرين، بينما معدل النمو خارج قطاع المحروقات لم يتخذ نفس الاتجاه ليعكس هذا الوضع نوعا ما انفصال النمو عن القطاعات غير النفطية، ويستدعي التعمق أكثر في دراسة مخطط دعم الانعاش على النمو التطرق إلى مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2004 وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 03-02: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: (%)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	1,6	3,7	8,8	3,3
الفلاحة	13,2	-1,3	19,7	7,1
الطاقة والمياه	5	4,3	6,6	5,8
الصناعات المصنعة	-1	-1	3,5	-1,3
بناء وأشغال عامة	2,8	8,2	5,5	8
حقوق وضرائب على الواردات	4,8	16,7	2,3	10,2

Source: Bank d'Algérie, rapport annuel: répartition sectorielle de la croissance du P.I.B réel p176 20.03.2017 H: 15:30.

بالاستناد إلى الجدول أعلاه 03-02 ووفق ما ورد برنامج الانعاش الاقتصادي نجد أن:[1]

1.القطاع الفلاحي: شهد القطاع الفلاحي معدلات نمو متأرجحة بين الصعود والنزول، فأعلى نسبة تم تسجيلها هي 19,7% في سنة 2003، لتنخفض بعدها مباشرة إلى مستوى 3,1% سنة 2004، فهذا الأمر يعكس لنا مدى ضعف مؤشر الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع الذي لم يتجاوز معدل 0,25% طيلة فترة المخطط وفق احصائيات صندوق النقد العربي لسنة 2010، ويمكن تفسير الوضع المتردي للقطاع الزراعي على أساس عاملين مهمين هما:

- تراجع نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الخام وتدني نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

[1] مدوري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 14.

2.قطاع الصناعات المصنعة: لا يزال بعيدا عن مواكبة الركب العالمي رغم التفاتة الدولة إليه، فقد شهد نمو جد متواضع يقترب نحو السالب، فأعلى نسبة شهدتها القطاع هي 3,4% سنة 2003.

3.قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر من القطاعات الجد مستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها برنامج الانعاش الاقتصادي لهذا شهد القطاع قفزة نوعية خلال منتصف فترة المخطط، أين قدر معدل نموه سنة 2003 نسبة 8,2% بعدما كان في مستوى 2,8% سنة 2001 ويرجع هذا إلى زيادة الانفاق العمومي نحو هذا القطاع لينخفض سنة 2003 إلى 5,5% وبعدها مجددا ليرتفع إلى مستوى 8%

4.قطاع الطاقة والمياه: شهد هذا القطاع معدلات نمو متذبذبة حيث سجل أعلى نسبة سنة 2003 بـ 6,6% نتيجة زيادة الانفاق لتنفيذ مشاريع جديدة وتعزيزا لما سبق قوله، فان البنك العالمي قدم دراسة مهمة وتقويمية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي في عام 2004 حيث كانت استنتاجاته على النحو التالي:

أ. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي: كان له تأثير متواضع على النمو الاقتصادي حيث قدر بـ 1% كمتوسط سنوي.

ب. خلق فرص عمل ومشاريع مؤقتة (850 ألف) ذات تأثير مباشر وبمعدل 000 170 في المتوسط وفرص عمل غير مباشرة قدرت بـ 000 664 منصب.

ج. الواردات(لاسيما منها المتعلقة بالنقل ومشاريع الأشغال العمومية) تنمو بشكل أسرع من الصادرات الأمر الذي خفض من فائض الحساب الجاري نسبة 1% من الناتج المحلي الخام.

د. المشاريع تميزت بقلة ضمن الأهداف الاستراتيجية القطاعية وتحضير العارضة الفنية وتنفيذها للمشاريع كام بشكل غير منتظم ومتقطع.

هـ. تحليل التكاليف والفوائد يدل على أن المشاريع المختارة كانت مكلفة جدا.

ثانيا: تحليل أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على البطالة

حظيت ظاهرة البطالة بالاهتمام والدراسة من قبل المفكرين نظرا لعمق المشكلة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وسياسة التشغيل وهذا ما يعرف بقانون **أوكن** الذي ينص على وجود العلاقة التجريبية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس فانه يمكن القول بأن معدل البطالة يتأثر عكسيا مع معدل النمو الاقتصادي وعليه فإننا نعتبر معدل البطالة دالة في معدل النمو الاقتصادي بإشارة سالبة

(علاقة عكسية) كلما ارتفع معدل النمو انخفضت نسبة البطالة وبالتالي وصول مستوى التشغيل إلى أقصى معدلاته.

القياس الرسمي للبطالة: يعتبر قياس البطالة من أهم المؤشرات التي تساعد على رسم البرامج الاقتصادية باعتباره مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي وأوضاع التشغيل:

معدل البطالة(TC) Taux de chômage: $\frac{\text{اجمالي عدد العاطلين عن العمل}}{\underbrace{\text{عدد العاملين+عدد العاطلين}}_{\text{حجم القوى العاملة (الفئة النشطة)}}} \times 100$ [1]

الجدول رقم 03-03: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر (2001-2004)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9 075	9 305	9 540	9 780
حجم العمالة المستغلة	5 199	5 462	5 741	5 976
معدل البطالة	%27,3	%25,7	%23,7	%17,70

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية

Bank d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie P180 , 2008.

[1] مدحت قريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 25.

الشكل رقم 03-02: تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001-2004)

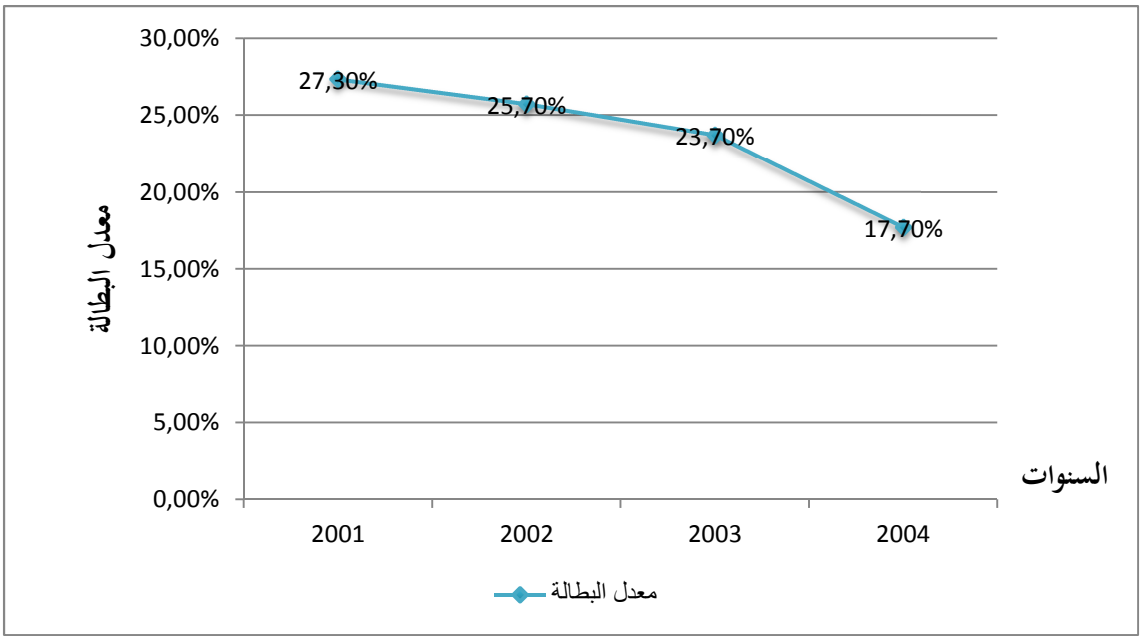

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم 03-03

الشكل رقم 03-03: تطور حجم العمالة خلال (2001-2004)

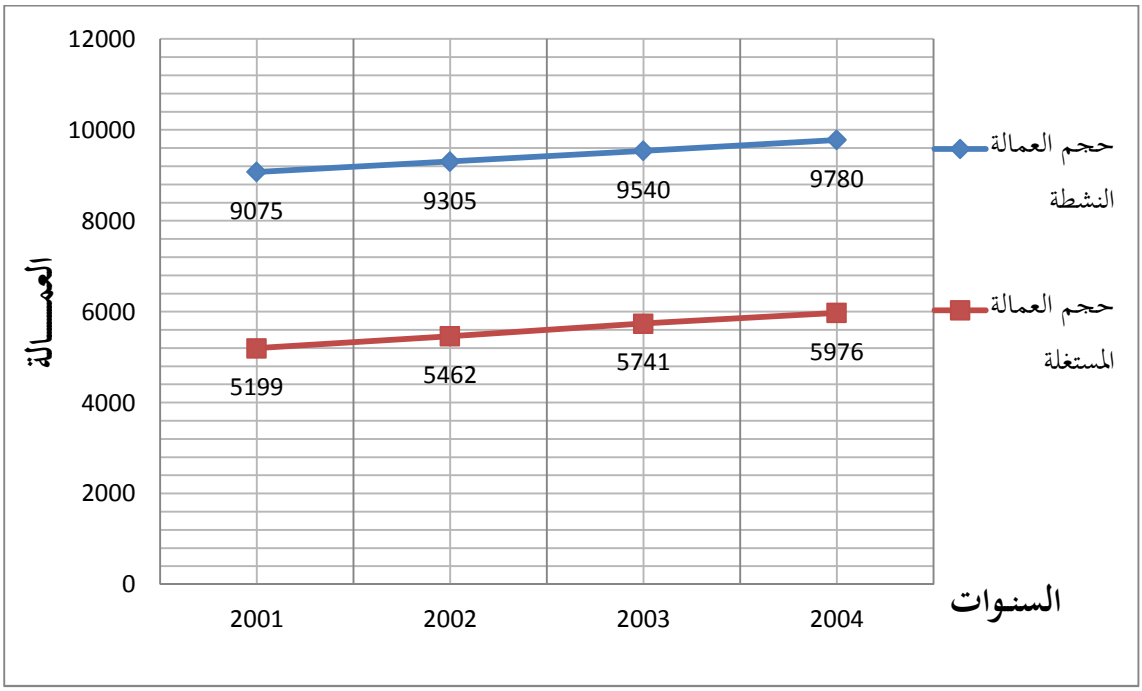

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم 03-03

شهد معدل البطالة خلال فترة (2001-2004) قفزة نوعية قدرت في حدود 10% ما بين 2001 و 2004 حيث يتبين لنا جليا أن معدلات البطالة قد انخفضت من خلال تطبيق البرنامج حيث وصلت إلى 17,7% سنة 2004 بعدما كانت 27,3% سنة 2001 وهذا ما يوضح الأثر الايجابي للبرنامج الانعاش الاقتصادي أما فيما يخص العمالة فهي ترتكز بالدرجة الأولى في قطاع التجارة والخدمات فهذا الأخير يضم أكثر من 50% من القوى العاملة في الجزائر، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل ارتفاع محسوس خلال هذه الفترة نظرا لاستقطابه لمشاريع ضخمة.[1]

ثالثا: تحليل أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على التشغيل

معدل التشغيل: ان الهدف العملي الذي تضمنه مخطط دعم الانعاش هو إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب الشغل خلال الفترة (2001-2004) تطبيقيا يمكن حساب معدل التشغيل كالآتي:[2]

معدل التشغيل: يعبر عنه بالنسبة بين الأفراد العاملون وعدد أفراد الفئة النشطة أي يقيس نسبة العاملين من الفئة النشطة حيث:

معدل التشغيل (TE) (Taux d'emploi): $\frac{\textbf{\textit{population occupée}}\ \text{العاملون}}{\textbf{\textit{population actif}}\ \text{الفئة النشطة}}$

كما يمكن حساب معدل التشغيل كأنه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشطة أي معدل التشغيل %= 1- معدل البطالة

معدل التشغيل (TE): $\frac{\text{حجم العمالة}}{\text{مجموع القوى العاملة}} \times 100$

[1] قاسم حيزية، هواري عامر، مداخلة بعنوان السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، جامعة أكلي محند شريف أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013، ص ص 9-10.

[2] رابح بلعباس، اشكالية البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966-2010، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012/2011، ص 17.

الجدول رقم (03-04): تطور معدلات التشغيل في الجزائر (2001-2004)

الوحدة:%

السنوات / المؤشر	2001	2003	2004
معدل التشغيل TE	%29,8	%30,4	%34,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ONS.dz 19/03/2017 H/17 :00

الشكل رقم 03-04: تطور معدلات التشغيل

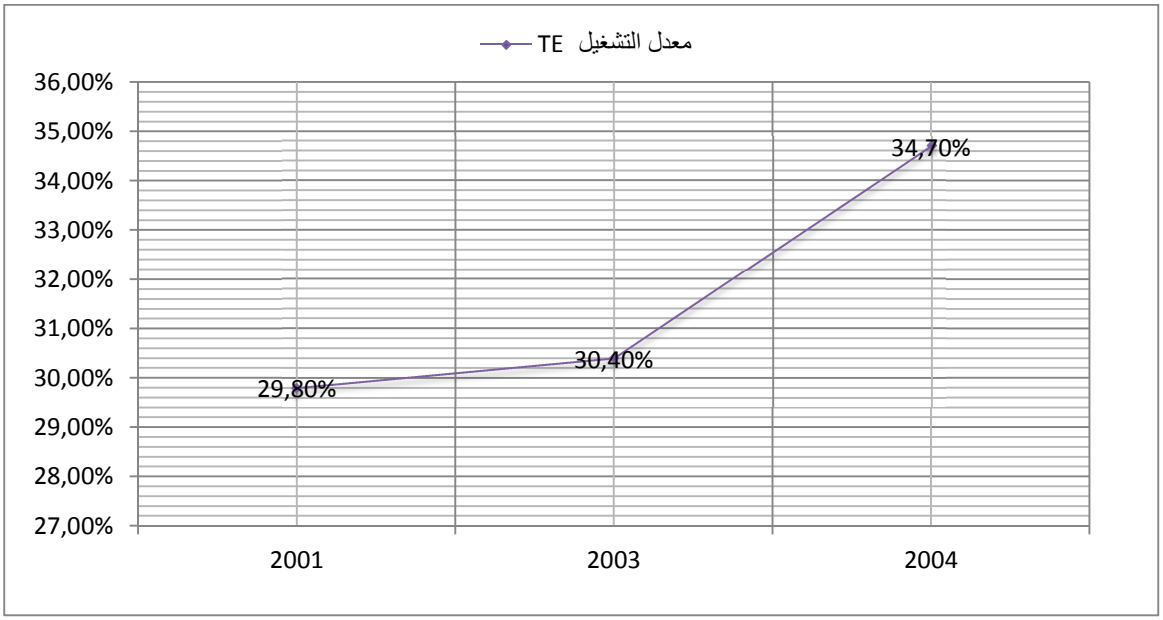

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03-04

التحليل:

عند قراءتنا للجدول نستخلص إلى ان الاقتصاد الجزائري بدأ يخطو خطوات سريعة خلال فترة تطبيق برنامج دعم الانعاش من خلال انخفاض معدلات البطالة وارتفاع معدلات التشغيل (TE) الذي زاد من 29,8% سنة 2001 ليصل إلى حدود 34,7% سنة 2004 وهذا يعني مدى قدرة الاقتصاد

الوطني نوعا ما على استخدام الموارد الانتاجية من خلال توظيف الموارد البشرية في تفعيل ميكانيزمات الاقتصاد.[1]

المطلب الثاني: انعكاسات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

ينتظر من خلال هذا البرنامج التخفيف من آثار الإصلاحات المدعومة على سوق العمل بالجزائر، ومنه خلق فرص عمل جديدة، وسيتم دراسة الآثار المتوقعة أولا ثم تقييم أهم انعكاسات هذا البرنامج على سوق العمل خلال فترة تنفيذ البرنامج.

أولا: الآثار المترتبة عن برنامج الانعاش الاقتصادي في مجال التشغيل[2]

نظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، والاعتماد الكبير على قطاع البناء والاشغال العمومية خير دليل على ذلك وهذا بناء على حرص الحكومة على توفير ظروف اجتماعية افضل، ومنه فان أهم آثار المترتبة على مختلف القطاعات الحكومية الاقتصادية التي تم تمويلها هو خلق ديناميكية في سوق العمل وهو ما حرصت الحكومة على ابرازه من خلال وضع احصائيات تنبؤية لحجم اليد العاملة، التي وفرها كل القطاع طيلة سنوات البرنامج، حيث أن أكثر من 90% من الغلاف المالي المتخصص لبرنامج الانعاش الاقتصادي، وجهة لانعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل كما هو مخطط في البرنامج.

أما فيما يتعلق بالنسبة المتبقية من الغلاف المالي اقترب من 10% وهو ما يقارب 80 مليار دج فقد وجه مباشرة لتعزيز السياسات التشغيلية ومؤسساتها لتتمكن من تعديل سوق العمل بصورة فعالة حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل على 0,3 مليار دج لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة (ANEM) حيث تم تجهيز 150 وكالة جهوية (ALEM) لتحسين مستوى تسيير سوق العمل ومحاولة تعميق معرفة هذا الجهاز لسوق العمل.

[1] عبد الرزاق جباري، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2] حمزة شودار، بالرقي التجاني، مرجع سبق ذكره، ص 186.

في هذا الاطار حاولت السلطات الوصية استدراك نقائص وصعوبات التي تعاني منها المصالح العامة للتشغيل وذلك بتعزيز الهياكل القديمة لتمكين هذه الأخيرة من أداء مهمتها.

تحصل برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة على مبلغ 9 مليار دج لتعميمه في مختلف مناطق التي لديها ارتفاع في معدل البطالة، والذي قد حقق حوالي 000 70 منصب دائم.

حيث يترتب على هذا البرنامج انشاء 150 133 7 منصب عمل منها 300 296 منصب دائم، أي نسبة معتبرة تصل إلى 42,5%. وتنحصر القطاعات التي توفر مناصب الشغل في قطاع الفلاحة 46,3%، الصيد وموارد الصيد 14,2% بدرجة أقل في السكن وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة 9,81% لكل منها، ويقدر متوسط تكلفة انشاء مناصب شغل في إطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 000 736 دج، يتراوح في نسبة 50% تقريبا متوسط تكلفة التشغيل التقنية.

ثانيا: تقييم انعكاسات برنامج الانعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل:[1]

تعتبر مساهمة برنامج الانعاش الاقتصادي في مجال انشاء الشغل يستحق التنويه منذ انطلاقة سنة 2001، إلى نهاية 2004 ويهدف هذا البرنامج الإنعاشي إلى اعادة تمويل العجلة الاقتصادية مما يؤدي إلى انشاء مناصب عمل، حيث أنه من المحاور الأساسية لترقية الشغل هي من ضمن هذه الاستراتيجية التنموية، وهي دعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل في مختلف المناطق الجزائرية، بهدف التكفل بظاهرة البطالة في المناطق النائية.

ويتوقف تقييم انعكاسات البرنامج على التشغيل في مدى تحقيقه للعدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل، وحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن تقييم برنامج الانعاش الاقتصادي التي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003، بحيث نسبة الاعتمادات المخصصة خلال هذه الفترة 96,22% وهي نسبة معتبرة يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج، فحسب هذه الحصيلة، سمح هذا البرنامج بإحداث 534 619 منصب عمل، والجدول الموالي يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات الاقتصادية.

[1] مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص ص 187- 189.

الجدول رقم 03-05: مناصب الشغل المستحدثة من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2003)

القطاعات	مناصب الشغل الموقرة	%
الفلاحة والصيد البحري	273976	44,22
السكن والعمران	83805	13,53
التربية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي	64661	10,44
الري	48166	7,77
اشغال عمومية	36033	5,82
مساعدات وحماية اجتماعية	34197	5,52
منشآت ادارية	19381	3,13
منشآت شبابية وثقافية	17331	2,80
طاقة	11250	1,82
صحة	11028	1,78
اتصالات	10253	1,65
بيئة	5182	0,84
صناعة	2119	0,34
نقل	1744	0,28
دراسات ميدانية	408	0,07
المجموع	619534	100

المصدر: مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 188.

يلاحظ من خلال هذا الجدول بأن أكبر نسبة من مناصب الشغل المستحدثة كانت في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 44,2% نتيجة للآثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) منذ سنة 2000، ثم يليه قطاع السكن والعمران بنسبة 13,53%، وكلا من القطاعين يمتازان بمناصب عمل غالبيتها مؤقتة، مما يجعل بعض هذه المناصب معرضة للزوال في حالة توقف تمويل هذين القطاعين أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، أما نسبة مشاركة بقية القطاعات في استحداث مناصب شغل فإنها تبقى ضعيفة خاصة القطاع الصناعي العمومي وهذا ما يدل على أن زيادة الطلب على الصناعة المحلية وإنما وجه تأثير الارتفاع في الطلب الكلي إلى الخارج، حيث زادت الواردات بشكل كبير في كل من الموارد الغذائية والسلع الاستهلاكية، وشهدت واردات الجزائر ككل نموا متواصلا على طول فترة (2001-2004) قدر بـ 89,3% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 بمعدل سنوي قدر بـ 18,8% وهو ما أثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الذي تعد الواردات تسربا منه، بحكم أن الأثر الايجابي يتطلب مرونة كفاءة الجهاز الانتاجي في الاستجابة للطلب المتزايد نتيجة تزايد الانفاق.

المطلب الثالث: نتائج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر نتائج ايجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة وارتفاع معدلات النمو والتشغيل.

1. السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

الجدول رقم 03-06: السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة ادارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	02
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	01	0,7	00	02
نموذج التنبؤ على المتوسط والطويل	0,03	0,05	00	00	0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

المصدر: كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 7، جوان 2010، ص 204.

ان التمعن في محتوى البرنامج يمكننا من القول بأن قيمة المخطط ارتكزت بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، اضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم

سبل التنمية الاقتصادية بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة التي تدعم برنامج الانعاش الاقتصادي وأهدافه.[1]

ان حرص السلطات على تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي لم يوافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ وإكمال مسار الاصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطئ خلال نفس الفترة.

ان تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة ضمن سياسة انعاشية توسعية يتطلب من الدولة اتباع استراتيجية طويلة المدى مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف وبالتالي فانه لا يمكن لأي سياسة محددة الآجال والموارد أن تحقق جميع هذه الأهداف.

ان وضع نظام معلوماتي فعال ودقيق في مختلف مراحل اعداد وتنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية يؤدي إلى إضفاء مزيد من الشفافية والمصداقية تجاه هذه البرامج، كما أن اشراك الخبراء والباحثين الاقتصاديين في تقييم هذه السياسات يساهم في تحديد نقائصها وبالتالي العمل على تجنبها مستقبلا.[2]

[1] معطى الله خير الدين، سامية بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل الاستثمار النمو 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11-12- مارس 2013، جامعة سطيف 1، ص 113.

[2] نبيل بوفليح، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

المبحث الثاني: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي كحلقة وصل لمخطط دعم الانعاش وكخطوة ثانية في عملية التنمية الاقتصادية للبلد لذلك سوف نتطرق من خلال الدراسة إلى تحليل أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة تطبيق البرنامج (2005-2009)

المطلب الأول: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على المؤشرات الاقتصادية

يعتبر الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والعمل على استدامته الهدف الأساسي لكل البرامج التي تم اعدادها وتنفيذها منذ بداية الألفية نظرا لاعتبارها ضرورة ملحة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولا: تحليل أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي (2005-2009)

انطلاقا من المنظور الكينزي فان الزيادة في الانفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر وعلى هذا الأساس يتم ابراز أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) على النمو الاقتصادي والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

الجدول رقم 03-07: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو داخل قطاع المحروقات	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	6
معدل نمو خارج قطاع المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	5,1	2	3	2,4	2,4

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel : répartition sectorielle de la croissance du P.I.B réel, 2009, P 203.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-07) بأن هناك ارتباط ايجابي بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو قطاع المحروقات، فانخفاض أسعار المحروقات بعد أزمة العقار سنة 2007 قد كان له تأثير مباشر

على النمو الاقتصادي، فسنة 2006 شهدت أخفض معدل بـ 2% وفي المقابل، شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسن مستمر وملحوظ، حيث سجل أعلى نسبة سنة 2009 بـ 9,3% ونفسر هذا بالأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بالخصوص في كل من القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية وقطاع الطاقة والمياه حيث قدرت معدلات النمو لهذه القطاعات لسنة 2009 على التوالي ب: 20%، 8,7%، 7,2% وبالرغم من هذا فان معدل نمو مؤشر الانتاجية للقطاعات خارج المحروقات يبقى جد ضئيل خلال فترة البرنامج، أين قدرت بـ 4,05% في المتوسط (احصائيات بنك الجزائر).[1]

الشكل رقم 03-05: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

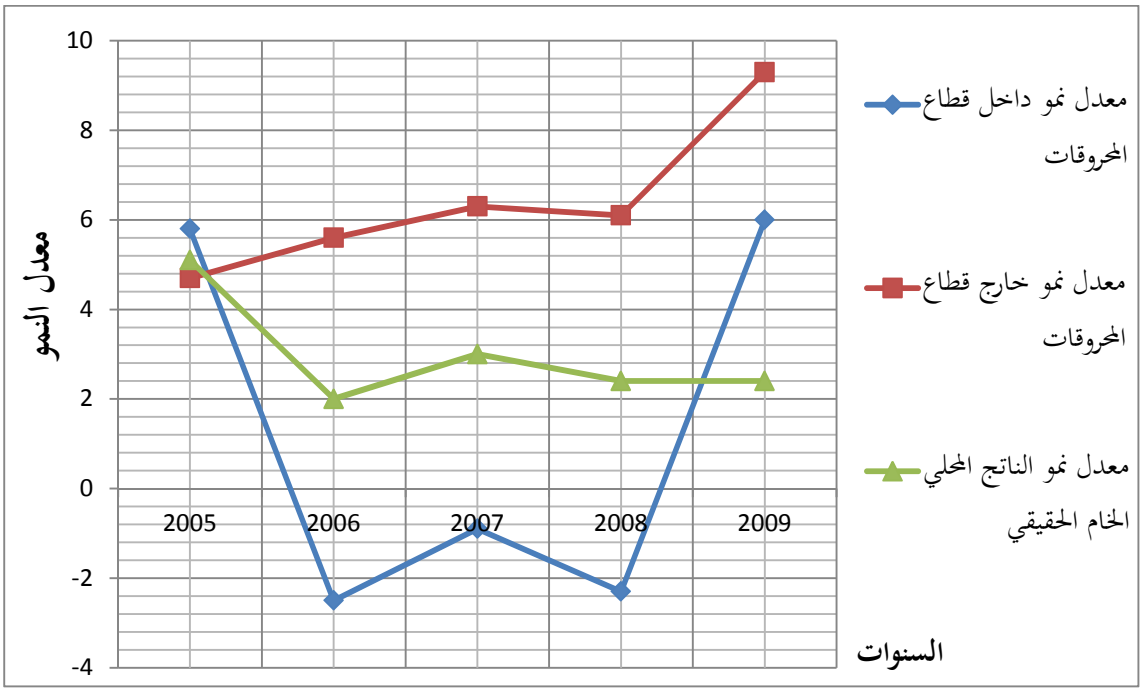

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم 03-07

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بالنسبة للفترة (2005-2009)، مجلس الأمة، أفريل 2005، 2017/03/29، h10:00

الجدول رقم 03-08: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي (2005-2009)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
النمو العام	5,1	2	3	2,4	2,1
الفلاحة	1,9	4,9	5	-5,3	6.2
الصناعة قطاع عام	-4,5	-2,2	-3,9	1,9	3,5
الصناعة قطاع خاص	1,7	2,1	3,2	-	2,3
البناء والأشغال العمومية	7,1	11,6	9,8	9,8	10,2
خدمات	3	3,1	6,5	7,4	5,2
محروقات	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-1,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

بعد تحسن معدلات النمو خلال الفترة السابقة عرفت هذه الأخيرة تراجعا وخصوصا بعد سنة 2007 تزامنا مع تداعيات الأزمة العالمية وتأثيرها في الطلب على البترول حيث انخفضت أسعاره وبالتالي تسجيل قطاع المحروقات لمعدلات نمو سالبة في حين شهد النمو خارج المحروقات تحسنا ملحوظا سيما في قطاع البناء والأشغال العمومية اذ فاق معدل النمو المتوسط به 9,57% لمواصلة الدولة تنفيذ برنامجها الذي يقضي بتطوير البنى التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة كالطرقات، الري، قطاع الخدمات خاصة منها تلك المقدمة خارج الادارة العمومية، نتيجة استثمارات خاصة في هذا القطاع كفروع الاتصالات والسياحة كما تحسنت مردودية القطاع الفلاحي ما بين (2006-2007) ليسجل نموا سالبا سنة 2008 بفعل الجفاف ثم عاود الارتفاع بعد ذلك ليبلغ 6,2% عام 2009، ورغم كل هذا يبقى النمو

بالقطاع الصناعي غير كافي خاصة العمومي منه اذ تجاوزن معدلات النمو بالقطاع الخاص تلك المسجلة بالقطاع العام إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالآليات والتحفيزات التي طبقت قصد دعم انتاجية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.[1]

ثانيا: تحليل أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على البطالة

ان انتهاج الدولة الجزائرية سياسة تنموية تجسدت ضمن برامج إنعاشيه تشغيلية بهدف رفع وتيرة النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة عن طريق تحسين حركية ومرونة سوق العمل وترسيخ مكانة ضمن الاقتصاد الوطني ومن خلال ذلك سنقوم بتحليل أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي على البطالة خلال الفترة (2005-2009).

الجدول رقم (03-09): تطور معدلات البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

الوحدة:%

السنوات / المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2

Source : banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie (2004-2008+2012)

التحليل:

ما يلاحظ من الجدول هو أن معدلات البطالة ما فتئت تتناقص باستمرار مما يشير إلى الانعكاسات الايجابية والآثار ذات الدلالة لبرامج دعم النمو الاقتصادي التي بوشر فيها منذ بداية الألفية 2001، اذ أن هذه الظاهرة الخطيرة التي أصابت هيكل الاقتصاد الجزائري تعدت حدود 30% خلال

[1] محمد الطيب ذهب، دور سياسة الانفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر (2001-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد عمومي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015، ص ص 63-64.

عشرية التسعينات نتيجة الانكماش الاقتصادي والأزمة المالية التي أعصفت بالاقتصاد الجزائري مع منتصف الثمانينات، فابتداء من سنة 2001 بدأت معدلات البطالة في التراجع والتي تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ونتيجة لذلك واصلت معدلات البطالة في الانخفاض حيث بلغت 15,3% سنة 2005 لتصل إلى 10,2% مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

وبالتالي نشير إلى أنه من الممكن تحقيق معدلات البطالة أدنى مما قد تم تحقيقها لو تميز الجهاز الانتاجي في الاقتصاد الجزائري ديناميكية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة المخصصات المالية التي اعتمدت كاستثمارات عمومية في الجزائر والتي قاربت حدود 348,5 مليار دولار.[1]

الشكل رقم 03-06: تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2005-2009)

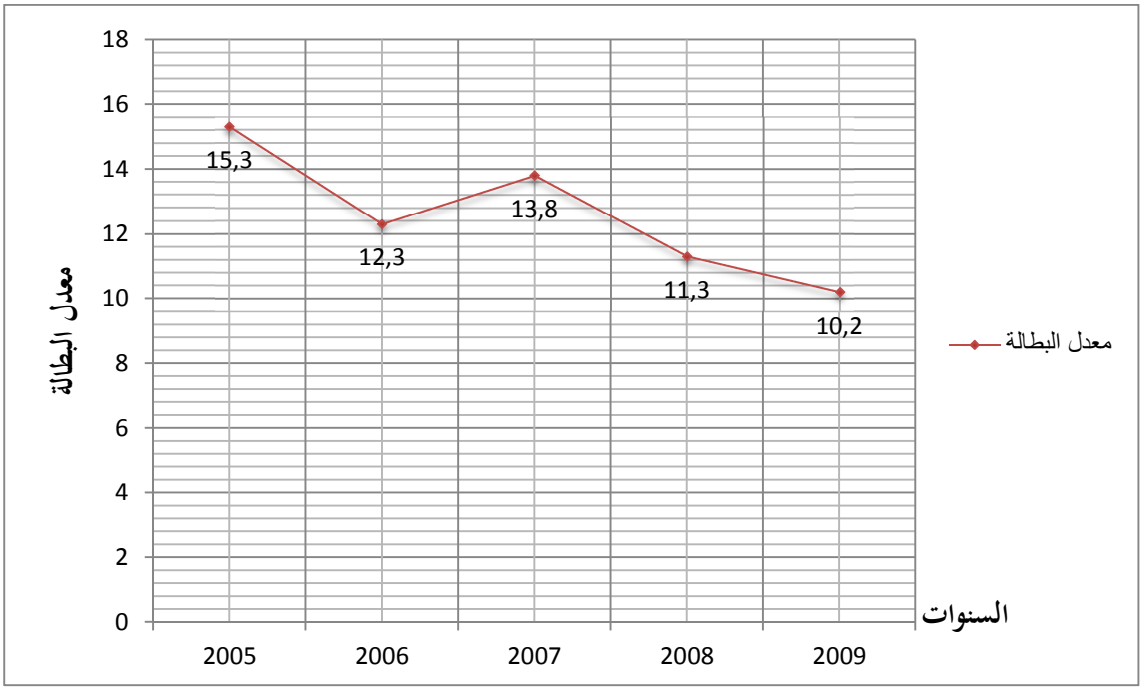

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (03-09)

[1] عمار عماري، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ثالثا: تحليل أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على معدل التشغيل

ان نجاح أي سياسة تنموية يستدعي دراسة مدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية التي تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية لذلك سوف نتطرق إلى تحليل أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على معدلات التشغيل خلال الفترة (2005-2009).

الجدول رقم 03-10: تطور معدلات التشغيل خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

السنوات / المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التشغيل TE	34,7	37,2	35,3	37	37,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم 03-07: تطور معدلات التشغيل خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

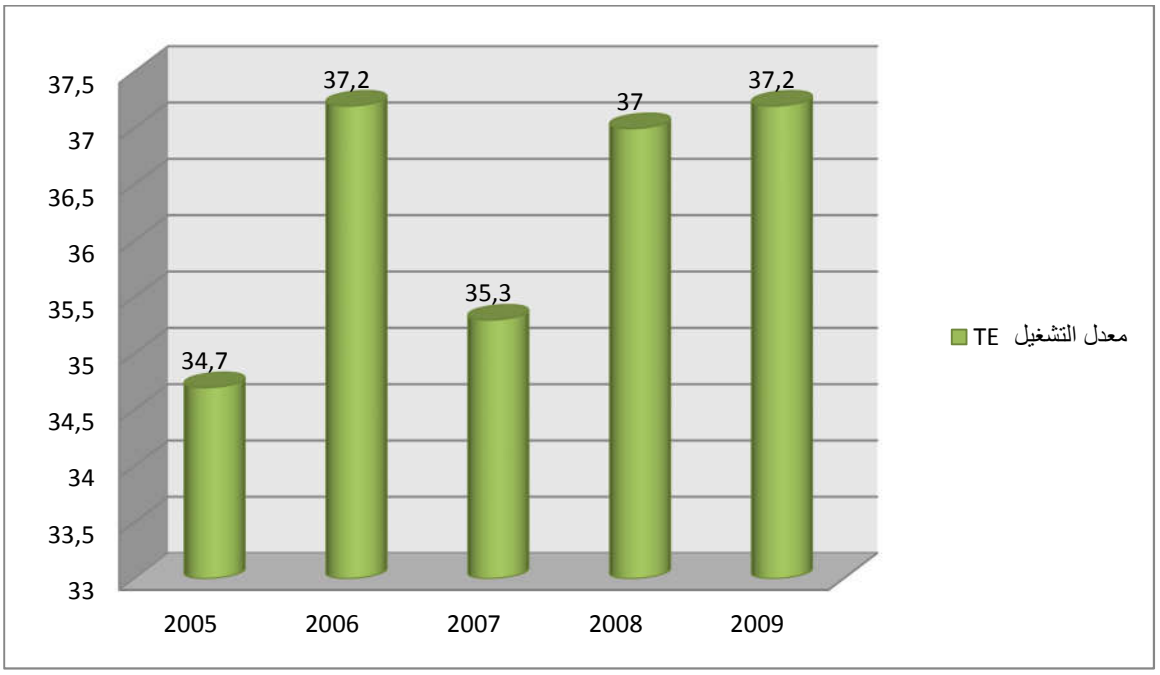

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (03-10)

لمعرفة مدى مساهمة كل قطاع في العمالة، يمكن تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-11: مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل (2005-2009)

الوحدة:%

السنوات / المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الفلاحي %	17,20	18,10	13,60	13,70	13,10
القطاع الصناعي %	13,10	14,20	12,00	12,50	12,60
قطاع البناء والأشغال العمومية%	15,10	14,20	17,70	17,20	18,10
الخدمات والتجارة%	54,60	53,50	57,70	56,60	56,20

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

التحليل:

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أهم قطاع لا زال يساهم في امتصاص البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي هو قطاع الخدمات والتجارة، أين كانت أغلب المناصب تنحصر في الوظائف المسطرة على مستوى الادارات العمومية، كما نلاحظ خلال هذه الفترة بروز قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية وهذا ما يفسر الاتجاه الجديد للدولة الجزائرية نحو بناء وتشييد المنشآت التحتية والتركيز على الأشغال العمومية أكثر فأكثر وهو القطاع الذي استطاع أن يحقق زيادة في التشغيل قرابة نسبة 03%، إلى جانب ذلك فإن القطاع الفلاحي تراجع تدريجيا في مساهمته في خلق مناصب شغل، ويرجع ذلك كما قلنا إلى المقاربة العمومية الجديدة في تسيير وتخصيص المحفظة المالية للدولة من جهة وإلى عوامل أخرى كالجفاف وانخفاض منسوب المياه خلال الفترة (2005-2009) فعلى الرغم من أن

المساهمة الحاصلة لبرنامج دعم النمو في خلق مناصب الشغل لم تكن عند الطموح المرغوب فيه، إلا أنها ساهمت في تخفيض نسبة البطالة.[1]

المطلب الثاني: انعكاسات برنامج دعم النمو (2005-2009) على مستوى التشغيل

جاء التذكير بأن الآثار المترتبة من برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009) على مستوى التشغيل يمكن استخلاصها من خلال الالتزام الرئاسي الوارد في هذا البرنامج حيث يهدف هذا البرنامج إلى ربح أساسين يتعلق أساسين يتعلق الأمر بفتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009، أما الأمر الثاني فيتعلق خلق مليوني منصب شغل خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009) حيث أصبح هذا استحداث مليوني منصب بالكيفية التالية:[2]

مليون منصب شغل بواسطة العاملين الاقتصاديين والشغل العمومي.

مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة، وقد خصص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 عدة ترتيبات لصالح انشاء مؤسسات وترقية الشغل منها:

- تمديد سنتين (02) لفترة الاعفاء فيما يخص الضريبة على الدخل الكلي الذي أنشأ بموجب القرار رقم 31-96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 على قانون المالية لسنة 1997 لصالح المؤسسات الصغيرة المؤهلة في الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ) والتي تلتزم بتوظيف خمسة عمال على الأقل بعقد لمدة غير محددة (CDI).
- تمديد فترة الاعفاء فيما يخص الضريبة على الفوائد للمؤسسات (IBS) على خمس سنوات والتي تم انشائها بموجب أحكام القرار رقم (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2002 والمتعلق بتطوير الاستثمارات لصالح المستثمرين الذين يوفرون أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطهم.
- رفع المخصصات المالية لصندوق الضمان الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب.

[1] سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، ديسمبر 2009، ص 24.

ومن خلال قراءة هذه التوقعات يمكن القول ان هذا البرنامج قادر على تعديل سوق العمل في الجزائر من خلال احتواء عدد كبير من العاطلين عن العمل، وهذا ما ستوضحه الدراسة في النقطة الموالية.

ثانيا: تقييم انعكاسات برنامج دعم النمو الاقتصادي على مستوى التشغيل

تعتبر المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديرة لتغير الاختلالات الاقتصادية وخصوصا اختلالات سوق العمل، ويمكن ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرنامج من خلال مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج، والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم 03-12:مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)

التعيين	مناصب
أ- مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات	
1- مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات العمومية(المؤسسات العمومية الإقتصادية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، مؤسسات أخرى)	571.797
2- مناصب الشغل المستحدثة لدى الوظيف العمومي	675.947
3- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	666.510
4- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك(خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و خارج إطار الفلاحة)	155.110
5- مناصب الشغل المستحدثة في إطار ترتيب عقود ماقبل التشغيل	225.353
6- ترتيب المساعدة على اندماج المهني	441.914
7- مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر (angem- cnac--anseg)	428.613
المجموع أ	3.166.374
ب- مناصب الشغل الدائمة المستحدثة، سنويا، في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة	
1- مناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة، الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة، مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية	1.865.318
المجموع ب	1.865.318
المجموع أ+ب	5.031.692

Source : services du premier ministre, annexe à la déclaration de politique générale, 16 octobre 2010, P 86.

من خلال ملاحظة البيانات الاحصائية في الجدول فإننا نستخلص النتائج التالية:

ان الالتزام الرئاسي في خلق مليوني منصب عمل عن طريق العاملين والوظيف العمومي، وكذلك برامج التشغيل المكثف لليد العاملة، قد تحقق حيث أن مجموع المناصب المستحدثة في إطار ذلك مقدرة بـ 2 437 115 منصب عمل.

ان مناصب الشغل المستحدثة خلا الفترة التي تم فيها تطبيق البرنامج (2005-2009) انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الادارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليس (خلق) مناصب شغل قدرت بـ 3 166 374 منصب شغل بنسبة تقارب 70%، أما القسم الثاني لمناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج في مناصب استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت مناصبها بـ 1 865 318 منصب شغل بنسبة تقارب 30%، وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم استحداثها من خلال هذا البرنامج الطموح هي 5 031 692 منصب شغل، وهي تفوق عدد المناصب المتوقع استحداثها خلال هذا البرنامج.

أن هناك نسبة معتبرة من المناصب المستحدثة هي عن طريق برنامج عقود ما قبل التشغيل وكذلك المستحدثة في إطار برنامج الادماج المهني والمناصب المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة، والتي تعتبر في معظمها مناصب مؤقتة ظرفية وهذا ما يؤدي إلى أن نسبة كبيرة من هؤلاء المشتغلين سوف يصبحون في حالة بطالة بعد انتهاء فترة العمل المقدرة في البرنامج.[1]

[1] مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 193.

المطلب الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس وتيرة مخطط الانعاش الاقتصادي من حيث التأثير ايجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية.

ويمكن تلخيص ذلك في الأرقام التالية:

- انخفاض الديون الخارجية من 22 مليار دولار بنهاية برنامج الانعاش الاقتصادي إلى 0,48 مليار دولار سنة 2009، أي بنهاية مشروع البرنامج التكميلي لدعم النمو وفيما يخص الديون الخارجية فقد انخفضت من 911 مليار دج سنة 2003 إلى 75,9 مليار دج سنة 2009.[1]
- فيما يخص معدل التضخم فقد وصل بالمتوسط إلى 5,7% الناتج المحلي الاجمالي وصل إلى 10017,5 مليار دج أي ما يعادل 137,9 مليار دولار سنة 2009 مقابل 6 000 مليار دج سنة 2005.

أما على الصعيد الاجتماعي فقد تمكنت الدولة من انجاز 104 596 مسكن وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون، لكنه لم يستطع القضاء على هذه الأزمة، كما شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا في مختلف المجالات حيث تم تشييد 23 مستشفى و 83 عيادة متعددة الاختصاصات في الفترة 2005-2009.[2]

[1] خلوفي عائشة، بن زيادي أسماء وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013، ص 553.

[2] عبد اللاوي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

المبحث الثالث: تقييم برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

ان دراسة مدى مساهمة برنامج التنمية الخماسي الفترة (2010-2014) في تطور معدلات النمو الاقتصادي يكشف لنا عدة مفارقات نظرا لمعدلات النمو المتواضع والتي شهدها الاقتصاد الوطني طيلة فترة البرامج التنموية (2001-2014) نظرا لعدم وصولها إلى المستوى المطلوب.

المطلب الأول: أثر برنامج التنمية الخماسي على المؤشرات الاقتصادية

ان تطور بعض المؤشرات الاقتصادية موضوع الدراسة طيلة فترة تطبيق البرامج التنموية تؤكد أن الجزائر تعاني من مشكل هيكلي اذ أنها تعتمد على منتوجات منجمية (قطاع المحروقات) دون التخطيط لإرساء سياسات بديلة وفعالة أدى إلى وجود الاقتصاد الجزائري في خطر محدق يؤول إلى عدم تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاحصائيات المتواضعة الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية.

أولا: تحليل أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2010-2014)

من الأمور التي نرى ضرورة مناقشتها، هي مدى مساهمة البرنامج الخماسي في تحقيق معدلات مهمة من النمو الاقتصادي لذلك سوف نتطرق إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

الجدول رقم 03-13: تطور معدلات النمو الاقتصادي (2010-2014)

السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو قطاع المحروقات	-2,2	-3,4	-5,5	-5,5	-0,6
معدل نمو خارج قطاع المحروقات	6,3	6,1	7,1	7,1	5,6
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014, P 151

التحليل:

لقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن منذ بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1,6% سنة 2009 إلى معدل نمو 3,6% سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014، حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 0,6- % في حين يبقى معدل النمو خارج قطاع المحروقات متمسكا بنفس المستوى الذي سجله خلال الفترة السابقة.

الشكل 03-08: تطور معدلات النمو خلال الفترة (2010-2014)

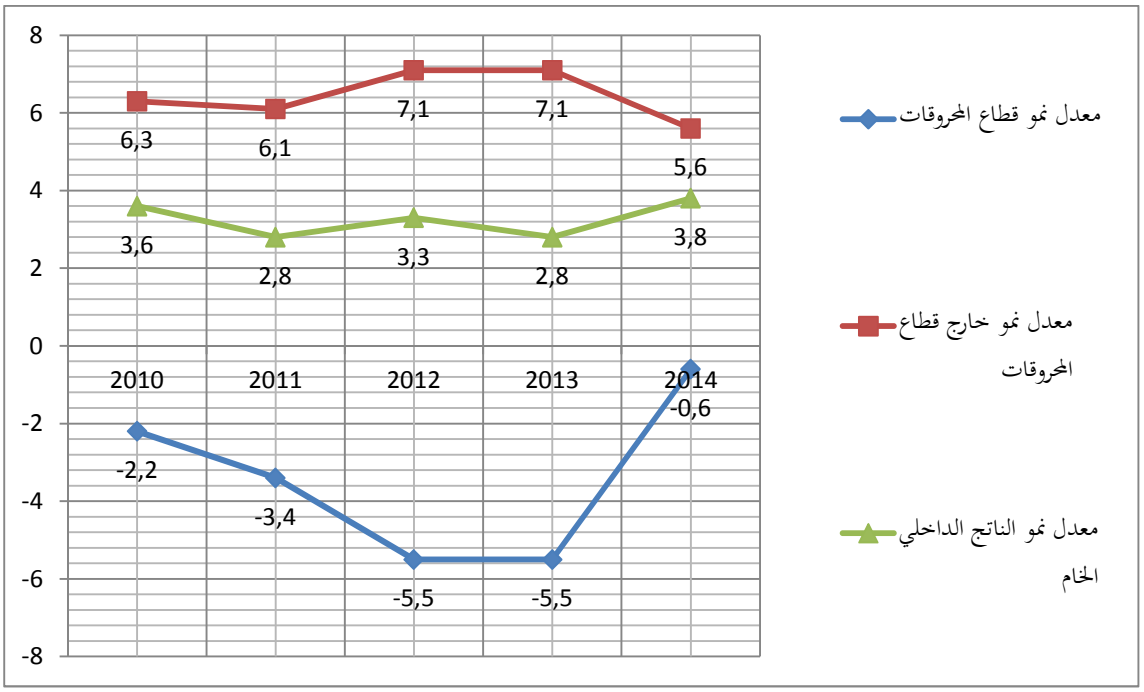

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (03-08)

تطور معدلات النمو حسب القطاعات الاقتصادية خلال (2010-2013)

وفق تقرير الوزارة المالية وتقديراتها لسنة 2014، فان معدلات النمو في بالقطاعات الاقتصادية للبلد هي على النحو التالي:

الجدول رقم 03-14: تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2013)

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	-2,6	-3,2	-3,4	-3,8
الفلاحة	6	8,5	2,7	10
الصناعات المصنعة	0,9	2,2	5,1	4,5
بناء الأشغال العامة	6,9	5,3	6,4	6,4

Source : Ministère des finances direction générale de la prévision et des politiques 2014, P 06.

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ:

بالنسبة لقطاع الفلاحة: نلاحظ أنه في السنتين الأولى (2010-2011) شهد تحسنا حيث ارتفع معدل النمو من 6% إلى 8,5% ولكنه عاود الانخفاض بالنسبة 7,2% ولكنه سجل قفزة نوعية بثلاث نقاط في سنة 2013 بنسبة 10% وذلك بسبب اهتمام الجزائر بقطاع الفلاحة.

قطاع المحروقات: لم يشهد قطاع المحروقات تحسنا من فترة (2010-2013) حيث كانت معدلات النمو سالبة.

قطاع الصناعات المصنعة: شهد تحسنا من 2010 إلى 2012 وصلت أعلى نسبة سجلها في 2012 5,1% ولكنه انخفض في سنة 2013 نسبة 4,5%.

قطاع البناء والأشغال العمومية: عرف معدلات متذبذبة بين الصعود والنزول في سنتين 2010-2011 وكانت نسبته على التوالي 6,9% و 5,3% ولكنه استقر في سنتي 2012-2013 بنسبة

6,4% غير أن النتائج لديها المصداقية الكافية في المجال الاقتصادي للحكم على طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر بالرغم من عدم انتهاء مدة آجال تنفيذ هذا البرنامج.[1]

ثانيا: تحليل أثر برنامج التنمية الخماسي على البطالة

تعتبر البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يجب دراستها نظرا لارتباطها الوثيق بمعدل النمو الاقتصادي ومعدلات التشغيل لذلك سوف نتطرق إلى دراسة ذلك من خلال تحليل أثر برنامج التنمية الخماسي على البطالة.

الجدول رقم 03-15: تطور معدلات البطالة من خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي

الوحدة:%

السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	10	10,7	9,7	9,3	10,6

المصدر: استنادا على بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات

التحليل:

شهدت الجزائر استقرار نسبي خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) وفي حدود معقولة بمعدل 10,6% سنة 2014 وهذا يدل على الأثر الايجابي لبرنامج التنمية الخماسي على تراجع معدلات ال بطالة مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التشغيل باعتبارها مؤشرات اقتصادية مرتبطة ببعضها البعض.

[1] مشتة كريمة، أثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 64.

الشكل رقم 03-09: تطور معدلات البطالة خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي

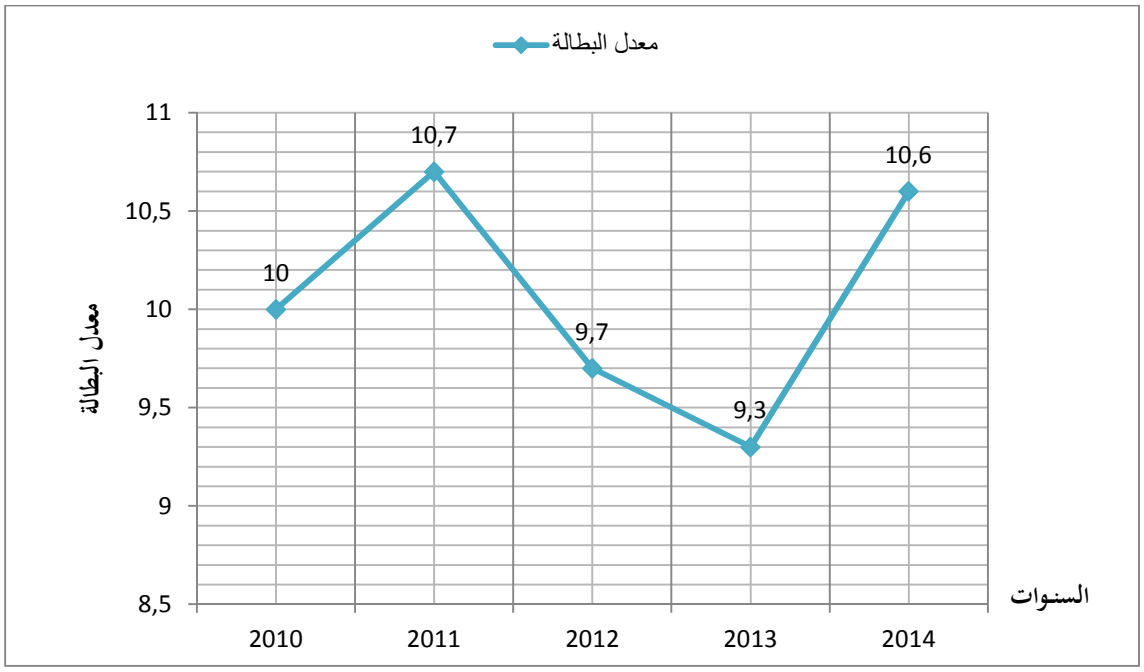

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (03-15)

ثالثا: تحليل أثر برنامج التنمية الخماسي على التشغيل (2010-2014)

ان مجرد معرفة مستويات البطالة والتشغيل لا يسمح بإجراء تحليل نوعي ولا قطاعي اذ أنه لا يقدم صورة حول اتجاهات التشغيل وديناميكية القطاعات لذلك ينبغي متابعة تطور معدلات التشغيل حسب القطاعات خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

الجدول رقم 03-16: تطور معدلات التشغيل حسب القطاعات (2010-2013)

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	13,7	11,7	9	10,6
الصناعة	11,7	14,2	13,1	13
بناء وأشغال عمومية	19,4	16,6	16,6	16,6
تجارة وخدمات	55,2	58,4	61,6	59,8

المصدر: المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم 03-10: تطور معدلات التشغيل حسب القطاعات (2010-2013)

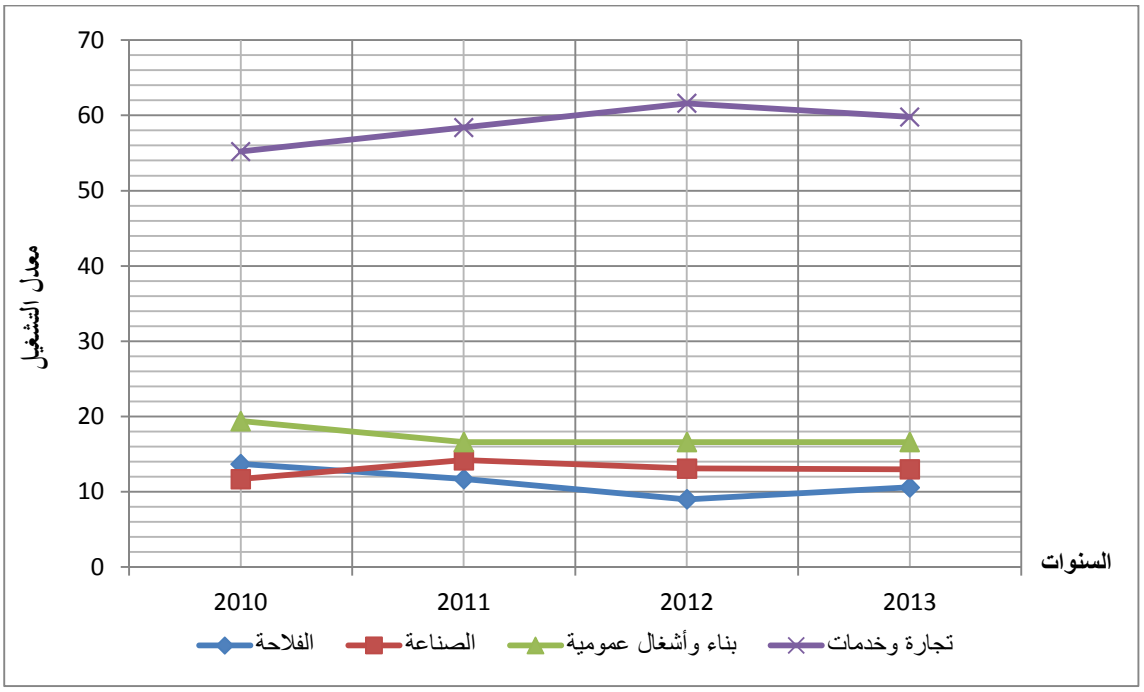

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (03-16)

التحليل:

ان السياسة التنموية التي تبنتها الجزائر مع بداية تنفيذ برامج دعم النمو الاقتصادي أدت إلى انكماش لبعض القطاعات والتوسع في قطاعات أخرى فمن الوضاح أن قطاع التجارة والخدمات تتضمن النقل، الاتصالات السياحة وهو الأكثر استقطابا للعمالة خلا فترة تطبيق البرنامج ولكن يجب التنبيه إلى أن قطاع النقل ثم الاتصالات هما المبرران لهذا الاستقطاب بينما لا تزال السياحة تعاني من التدهور، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 بمثابة ورشة كبيرة، إما في مجال تشييد البنى التحتية أو في مجال البناء وبالمقابل يشهد كل من القطاع الأول والثاني (الفلاحة، الصناعة) تراجعا مستمرا خلال الفترة نفسها وهو ما يدل على ضعف الجاذبية في هذين القطاعين وتناقص نموهما.[1]

[1] بريش عبد القادر، بغداوي جميلة، تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح القاري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، المدرسة العليا للتجارة، جامعة شلف، الجزائر، ص ص 170-172.

الجدول رقم 03-17: تطور معدلات التشغيل خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

الوحدة:%

السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013
معدل التشغيل TE	27,2	26	27	28

المصدر: بيانات مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، وزارة المالية 2014/04/03، h 10:30.

المطلب الثاني: انعكاس البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة

بما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معدل البطالة فإنها قررت استمرار هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث يتمثل ذلك في استحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل.

أولا: الآثار المترتبة عن البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة

انه لجدير بالذكر في أن الهدف المعلن في برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي تتكفل الحكومة بتجسيده يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق 2014 منها 1 500 000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وفي هذا الاطار فان برامج دعم استحداث مناصب الشغل من غلاف قدره (350 مليار دج) لمرافقة الادماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فان النتائج المحققة خلال الفترة 2010-2014 تفيد بما يلي:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100 000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت المسيرة من قبل الوكالة لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
- تنصيب 300 000 طالب عمل سنويا في إطار جهز دعم الادماج المهني (DAIP).

في هذا الإطار تجدر الاشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محورا مهما في مخطط العمل لترقية ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداءا من شهر جوان 2008 وقد كان لهذا الهدف أو الأثر عدة مبررات منها:[1]

- السعي لبلوغ نسبة نمو اقتصادي سنوي يقدر بمعدل 6%.
- تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (البناء والأشغال العمومية والري والسكن والنقل)، القطاعات المولدة لمناصب الشغل.
- دعم مالي هام لفائدة قطاعي الصناعة (2 000 مليار دج) والفلاحة (1 000 مليار دج) وتنمية الموارد البشرية (تربية وتكوين)، عامل حاسم في الادماج المهني.
- جهد مالي معتبر لدعم تشغيل الشباب 350 مليار دج.

وبخصوص الهدف المتمثل في إحداث مناصب شغل في إطار الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالنسبة للفترة الخاصة بالمخطط الخماسي فقد ترتب عنها:

- التنصيب الكلاسيكي (الوكالة الوطنية للتشغيل: 200 000 منصب شغل في السنة جهاز المساعدة على الإدماج المهني 300 000 خلال السنة.
- أجهزة إحداث النشاطات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الصندوق الوطني للتأمين على البطالة) 100 000 منصب شغل خلال السنة.

في المجموع وخلال الفترة 2010-2014 يجب إحداث معدل 600 000 منصب شغل سنويا وبالتالي تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10%لسنة 2014.

[1] مداخلة السيد طيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ملتقى جهوي وسط إطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 09 جوان 2010، ص 01.

والملاحظ أن المخطط شمل كل القطاعات تقريبا، فقد ترتب عن قطاع الأشغال العمومية خلق 90 ألف منصب في الفترة 2010-2014، كما ان قطاع السياحة هو أيضا أوكلت له مهمة خلق مناصب شغل خصوصا وأنه قطاعه اقتصادي رئيسي لتوفير أعداد لا يستهان بها من فرص العمل الجديدة، فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل، فان انجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر، وثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة وقياسا على ذلك، وفي ظل المعطيات والتوقعات المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 فانه من المتوقع الوصول إلى طاقة استيعابية اضافية تقدر بـ 115 000 سرير أي أن المناصب المحتمل خلقها تقدر بـ 57 500 منصب عمل مباشر و 172 500 منصب غير مباشر أي بمجموع 230 000 منصب شغل جديد في آفاق 2013.[1]

ثانيا: تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة

يمكن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي 2010-2014 على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا وهي حركية ستتواصل بنفس الوتيرة وستتنامى أكثر مع انعاش الاستثمار ومردودية التراتيب الخاصة بالقروض المصغرة لاستحداث النشاطات التي بلغت مستوى معتبر وهذا حسب البيانات الاحصائية الموجودة خلال سنة 2011.

[1] خطة عمل برامج قطاع الأشغال العمومية، تقرير ملخص حصيلة (2005-2009) وبرنامج (2010-2014) وزارة الأشغال العمومية، نوفمبر 2009، ص 13.

الجدول رقم 03-18: مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2011

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة 2011
أ- مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات في إطار الاستثمارات	
1- مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات العمومية(المؤسسات العمومية الاقتصادية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري، مؤسسات أخرى)	135.248
2- مناصب الشغل المستحدثة من طرف الادارات العمومية (الوظيف العمومي-خارج DAIP)	162.764
3- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	213.848
4- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك(خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و خارج إطار الفلاحة)	25.666
5- مناصب الشغل المستحدثة في إطار ترتيب عقود ما قبل التشغيل	48.784
6- ترتيب المساعدة على اندماج المهني	660.810
7- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	128.810
8- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة	162.648
المجموع أ	1.538.235
ب- مناصب الشغل الدائمة المستحدثة، سنويا، في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة	
1- مناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة، الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة، مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية	396.796
المجموع ب	396.796
المجموع أ+ب	1.935.031

المصدر: مصالح الوزير الأول، حصيلة الانجازات الاقتصادية الاجتماعية لسنة 2011، 15 مارس 2012، ص 06.

تؤكد هذه النتائج الاولية على مدى حركية التشغيل التي طبعت سنة 2011، وتوحي بتراجع أكثر لنسبة البطالة وتحقيق الالتزام الرئاسي بخلق 3 ملايين منصب عمل في آفاق 2014 وهذا مع استحداث 1 935 031 منصب شغل منها 1 538 235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الادارات ومختلف القطاعات الاقتصادية و396 796 منصب معادل لمناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة.

ولكن الجدير بالذكر أن سياسة الانعاش التي تشرع فيها بداية 2001 والتي تعتمد على سياسة انفاقية توسعية تتعرض حاليا إلى عقبتين رئيستين:

- عدم كفاية العرض للطلب المعبر عنه بهذه القدرات التي توجد في حالة خمول.
- تحرير الاقتصاد وانهاء الحماية الاقتصادية، وبالضرورة أضحت المؤسسة الجزائرية عاجزة عن حماية نفسها وحصتها حتى داخل السوق المحلية والفوز بحصص جديدة.

هذه العقبات التي يمكن أن تحد من فعالية البرامج التنموية من التأثير في النشاط الاقتصادي وسياسة التشغيل بصفة خاصة ومنه ينبغي لسياسة العرض المنتظرة من السلطات أن تستهدف تحرير المؤسسة من كل القيود والمعيقات، وتبني استراتيجية واضحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعيش جملة من التناقضات الهيكلية فمن جهة هناك وفرة في الموارد الانتاجية، إلا أنه في الجهة الأخرى هناك أزمة اقتصادية واجتماعية يعيشها الاقتصاد الجزائري عامة والمجتمع بصفة خاصة ومتمثلة في تفاقم مشكلة البطالة.

المطلب الثالث: نتائج البرنامج الخماسي (2010-2014)

لقد نتج مخطط التنمية الخماسي العديد من التطورات التي شملت القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي والبطالة وكذا التطور الملحوظ الذي شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في توفير مناصب عمل.

ويمكن استخلاص تلك النتائج فيما يلي:

- كنتيجة للجهود المبذولة خلال الفترة الاولى للبرنامج فقد سجل استمرار الانخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 10% سنة 2010 و 9,7% سنة 2011. أما فيما يخص الناتج المحلي الخام

فإننا لا زلنا نسجل سيطرة مساهمة قطاع المحروقات الذي ساهم سنة 2010 بنسبة 37% في تكوين الثروة الداخلية. وهنا لا بد من الاشارة إلى أنه منذ وضع المخططات التنموية (2001-2014) فان النمو الاقتصادي مستند بشكل كبير على الطلب وبصفة على الاستثمار الذي يمثل سنة 2010 حوالي 26,1% من الناتج الداخلي الخام.[1]

- تطور ملحوظ شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي انتقل عددها من 348 245 مؤسسة سنة 2001 إلى 309 659 مؤسسة سنة 2011، والتي تتواجد مجملها في 7 قطاعات رئيسية يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية الصدارة فيها.

تساهم هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل أين ساهمت سنة 2011 بتوفير 197 724 12 منصب عمل وتساهم المؤسسات الخاصة منها في الناتج الداخلي الخام أين مثلت حوالي 83,80% من القيمة الاجمالية له.

إلى جانب كل هذا فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحقيق من حدة البطالة مما يساهم وبشكل فعال في تفادي الآفات الاجتماعية، وعملت أيضا على تحقيق نوع من التوازن الجهوي.

كما قد نتج على مخطط التنمية الخماسي العديد من التطورات فعلى صعيد نمو الناتج المحلي 569 16 مليار دج سنة 2013 مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت 991,6 11 مليار دج وكانت مساهمة كلا القطاعات في الناتج المحلي طوال هذه الفترة كما يبينه الجدول التالي:

[1] معطى الله خير الدين، بزازي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الجدول رقم 03-19: التوزيع الاجمالي الناتج الداخلي بالأسعار (مليار دج)

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	4180.4	5242.1	5536.4	968.0
القطاعات الأخرى	7063.4	8423.1	9501.5	10365.4
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
الصناعة خارج المحروقات	617.4	63.8	728.6	765.5
بناء وأشغال عمومية+ خدمات المحروقات	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2
خدمات خارج الادارة العمومية	2586.3	2862.6	3205.6	3827.4
خدمات الادارة العمومية	1587.1	2386.6	2654.4	2524.5
حقوق ورسوم على الواردات	747.7	854.6	10774.4	1235.9
اجمالي الناتج المحلي	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، ص 214.

بناءا على معطيات الجدول فان اجمالي الناتج المحلي في تزايد، باستثناء قطاع المحروقات الذي عاش مرحلة ركود بالإضافة إلى كل القطاعات الأخرى حققت نموا ايجابيا كما انخفضت نسبة التضخم إلى 33% سنة 2013 مقارنة بـ 5,7% أواخر 2009، ومع ذلك فان النمو يبقى هشا ولا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه المتوسطة ضعيفة، وبذلك تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام متذبذبة وضعيفة نسبيا على الرغم من أن القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستخدم في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.[1]

[1] عبد اللاوي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

إن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي لم تكن كافية للارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى المستوى المطلوب لذا وجب علينا طرح استراتيجية فعالة لتفعيل أداء السياسة الاقتصادية.

برنامج الحكومة المطبق خلال الفترة (2015-2019)

جاءت أهم محاوره الأساسية في:

- التخلص من التبعية لقطاع المحروقات و ضمان نمو اقتصادي متين.
- الاعتماد على المشاريع الاستثمارية المنتجة أولا.
- مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة وتعزيز المصالحة الوطنية.
- خلال هذه المحاور تسعى الدولة إلى بناء اقتصاد يعول عليه مستقبلا ومنافس لاقتصاديات الدول المتقدمة.

بالإضافة إلى اقتراح **النموذج الاقتصادي الجديد** (2016-2030) الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاثة مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو 6.5%خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه الوثيقة الموجزة لهذا البرنامج التي نشرت عبر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية حيث تلخصت المراحل الرئيسية لهذا النموذج في:

المرحلة الأولى:(2016-2019) تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة و ستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

المرحلة الثانية:(2020-2025) تعتبر مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني .

المرحلة الثالثة:(2026-2030) تعد مرحلة الاستقرار والتوافق يكون الاقتصاد في آخرها قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

خلاصة الفصل الثالث:

ان تحليل نتائج البرامج التنموية أسفر عنه ظهور أثر سياسة الانعاش المطبقة على البطالة من خلال ارتقاء معدلات التشغيل إلى المستوى المطلوب في ظل تبني برامج دعم النمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر التي أدت نوعا ما إلى توفير مناصب شغل جديدة وتدين نسب البطالة من خلال دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والادماج المهني لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني، إلا أن النتائج المحققة كانت متواضعة نسبيا فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل مقارنة بحجم الموارد والاعتمادات المالية المخصصة لها.

خاتمـــة

إن أثر برامج دعم النمو الاقتصادي المعتمدة في الجزائر منذ سنة 2001 وبعد مرور 10 سنوات على بدايتها من (2000-2015) تبين أن هذه البرامج لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية، إذ يمكن القول بأنها أصبحت بمثابة المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية و لعل أهم ما يدل على ذلك هو معدلات النمو المقبولة التي تحققت خلال فترة تطبيق البرامج التنموية التي كانت موجبة عبر فترة الدراسة.

كما أن سياسة الإنعاش الاقتصادي ظهرت نتائجها الإيجابية من خلال انعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في ارتفاع معدلات التشغيل، معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض معدلات البطالة التي برهنت على مدى نجاح هذه السياسة في تحسين الوضع الاقتصادي نوعا ما خصوصا بعد الإصلاحات الاقتصادية نظرا للوضع المتردي الذي عرفته الجزائر خلال تلك الفترة بالإضافة إلى أن انتهاج هذه السياسة المالية التوسعية كانت نتيجة تحسن الأوضاع المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات الأمر الذي أدى تخصيص إعتمادات مالية معتبرة للقيام بالبرامج التنموية في إطار سياسة إنفاقية كنزية.

ونشير في الاخير انه كان من الممكن تحقيق نتائج افضل في اداء الاقتصاد الجزائري مقارنة بما تم تحقيقه لو تميز الجهاز الانتاجي بنوع منن المرونة و الحركية في الاداء تزامنا مع المخصصات المالية التي تم اعتمادها كبرامج تنموية تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر و التي قاربت حدود 348.5 مليار دولار في إطار القضاء على التناقضات الهيكلية الموجودة على مستوى الاقتصاد الوطني و جعله يواكب اقتصاديات الدول المتقدمة.

1. اختبار صحة الفرضيات:

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا ،و قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم اختبار صحة الفرضيات ،توصلنا إلى ما يلي:

أ. بخصوص الفرضية الأولى و التي تنص على أن النظرية الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تناسب الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي لأن تأثير هذه السياسة على النمو الاقتصادي كان ضعيفا و غير مستدام فرضية غير صحيحة تم إثبات صحتها.

ب. تتمثل برامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2014) في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي، برنامج التنمية الخماسي، تناولت العديد من المحاور إذ أنها ركزت

على القطاعات غير الإنتاجية (الخدمية) دون الأخذ بعين الاعتبار القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الفلاحة) التي تعتبر من أهم روافد إنعاش الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى عدم توافق المخصصات المالية مقارنة بالنتائج المحققة في ظل التوسع في الإنفاق العام ،و بالتالي فإن الفرضية الثانية صحيحة.

ج. من خلال تقييم أثر برامج دعم النمو الاقتصادي على التشغيل تم التوصل إلى تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (معدلات التشغيل ،البطالة ،النمو الاقتصادي) إذ برهنت انعكاسات البرامج التنموية و نتائجها تحسن الوضع الاقتصادي السائد لكن مع ذلك لم ترقى السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيق النتائج المطلوبة المرهونة بقطاع المحروقات ،الفرضية الثالثة صحيحة.

2. النتائج:

من خلال هذه الدراسة نخلص بمجموعة من النتائج كالآتي:

- غياب الاستراتيجية الفعالة التي تنص على تنويع مصادر الاقتصاد الوطني والتخلي على قطاع المحروقات مع دعم قطاع الصناعة الذي يعد من أهم روافد الاقتصاد الوطني.
- عدم ترشيد الانفاق العام نظرا لعدم وجود توافق بين المشاريع المبرمجة والمخصصات المالية التي خصصت لها بسبب ضعف الدراسات التقنية مع نقص الخبرة و الكفاءة المهنية للمسؤولين في ظل تخطيط البرامج التنموية.
- عدم وجود مناخ استثماري يعمل على خلق فرص العمل ومناصب الشغل من خلال إنشاء مؤسسات تعمل على خلق القيمة المضافة.
- غياب الرقابة الحكومية أدى إلى ظهور الأداء السلبي للمؤسسات الاقتصادية.

3. التوصيات:

- على الجزائر تنويع إقتصادياتها خارج المحروقات خاصة في قطاعات الصناعة والفلاحة.
- يجب على الجزائر توزيع الإنفاق العام على مشاريع استثمارية لأنها تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي.

- يجب العمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم للقطاع الخاص وزيادة التنافسية بين المؤسسات على النحو يسمح بإعطاء دفعة قوية تساهم في زيادة النمو.

4. آفاق الدراسة:

يمكننا القول أن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص من أجل فتح المجال لبحوث و دراسات أخرى و في هذا الصدد يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث:

- دراسة قياسية للبرامج التنموية في ظل ترشيد الإنفاق العام.
- النموذج الاقتصادي الجديد لتحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

قائمـــــة المراجـــــع

أولا: الكتب

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

2. أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، 2000.

3. اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، طبعة أولى، 2004.

4. اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية –نظريات نماذج استراتيجيات–، دار أسامة، عمان، طبعة أولى، 2012.

5. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية، الأردن، طبعة أولى، 2013.

6. ايمان واصف العطية، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.

7. جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الأردن، طبعة أولى، 2010.

8. حمزة شودار، بالرقي تيجاني، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة خلال الفترة (2001-2014)، الجزء الأول، سطيف، الجزائر، 2013.

9. حمزة شودار، بالرقي تيجاني، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة خلال الفترة (2001-2014)، الجزء الثاني، سطيف، الجزائر، 2013.

10. حمزة شودار، بالرقي تيجاني، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة خلال الفترة (2001-2014)، الجزء الثالث، سطيف، الجزائر، 2013.

11. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة التاسعة، 2008.

12. محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر، الأردن، طبعة أولى، 2013.

13. مدحت قريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

14. الناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010.

15. وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي"، دراسة تطبيقية لنموذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان،2010.

ثانيا: رسائل جامعية

أ. **أطروحات:**

1. جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

2. دحماني محمد أدريوش، اشكالية التشغيل في الجزائر "محاولة تحليل"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

3. رابح بلعباس، اشكالية البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966-2010، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012/2011.

ب.**مذكرات:**

1. بوجمعة كوسة، سياسات التشغيل في الجزائر "عقود ما قبل التشغيل كاجراء مؤقت للحد من البطالة – دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف-"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تنمية الموارد البشرية ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005.

2. بوخزار راضية اسمهان، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير، تخصص اقتصاد دولي تنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2011-2012.

3. بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير، جامعة دالي ابراهيم، منشورة، الجزائر، 2009-2010.

4. زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر- (2000-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل على شهادة ماستر، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014.

5. زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، اقتصاد ومناجمنت، جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

6. سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي والتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2007.

7. شباح رشيد، ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر "دراسة حالة لولاية تيارت"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية، منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

8. عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة "2001-2012"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية تجارية وعلوم التسيير، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

9. عبد اللاوي سمية، دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برامج الانعاش الاقتصادي "2001-2014"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2014.

10. فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، دراسة ميدانية لعينة من شباب ولاية البويرة من ممارسي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية، منشورة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2011.

11. محمد الطيب ذهب، دور سياسة الانفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر (2001-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد عمومي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015.

12. مشتة كريمة، أثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

13. واعة حنان، إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل نموذجا، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة في إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

ثالثا: المقالات العلمية

1. بريش عبد القادر، بغداوي جميلة، تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح القاري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، المدرسة العليا للتجارة، جامعة شلف، الجزائر.

2. رواب عمار، غربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الانسانية والاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الخامس،2011.

3. كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 7، جوان 2010.

4. مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

5. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010)، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة شلف، العدد 9.

6. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010).،مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2012.

رابعا: المؤتمرات الملتقيات

1. أحمد قايد نور الدين، مداخلة بعنوان السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

2. بن عيسى كمال الدين، أثر الانفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة (2001-2014)، مداخلة تدخل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي" تقييم آثار وبرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي، (2001-2014)، كلية العلوم لاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11 مارس 2013.

3. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية–، مداخلة تدخل ضمن فعاليات أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013.

4. حططاش عبد الكريم، زيتوني هند، "مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد البرامج الاستثمارات العامة للفترة (2001-2014)، مداخلة تدخل ضمن فعاليات أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013.

5. حمزة شودار، بالرقي تيجاني أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، الجزء الأول.

6. حمزة شودار، بالرقي تيجاني، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل النمو الاقتصادي، لاستثمار خلال الفترة (2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج

الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، الجزء الثاني.

7. حمزة شودار، بالرقي تيجاني، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، الجزء الثالث.

8. حمزة عايب، عبد الحميد قومي، سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

9. خلوفي عائشة، بن زيادي أسماء وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن فعاليات أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013.

10. رحيم حسين وفاطمة حاجي، مداخلة بعنوان اشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2000.

11. سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2001-2014)، مداخلة تدخل ضمن فعاليات أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار وبرامج الاستثمارات العمومية وأثرها على النمو، الاستثمار، التشغيل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

12. صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، مداخلة تدخل ضمن فعاليات أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

13. عمار عماري، محمادي وليد، آثار الاستثمارات الحكومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن فعاليات أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي، خلال الفترة (2001-2014)"، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

14. غلاب فاتح، ميمون طاهر، سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.

15. قاسم حيزية، هواري عامر، مداخلة بعنوان السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، جامعة أكلي محند شريف أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013.

16. محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مداخلة تدخل ضمن فعاليات أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11 مارس 2013.

17. مداخلة السيد طيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الاربعاء 09 جوان 2010.

18. مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر "نظرة تحليلية"، أبحاث المؤتمر الدولي "تقسيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

19. معطى الله خير الدين، سامية بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر، مداخلة تدخل ضمن فعاليات أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل الاستثمار النمو 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11-12- مارس 2013، جامعة سطيف 1.

خامسا: التقارير وقوانين

1. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بالنسبة للفترة (2005-2009)، مجلس الأمة، أفريل 2005.

2. البنك المركزي الجزائري، التقارير السنوية للمؤشرات المالية والتغذية للجزائر.

3. بيان السياسة العامة،، بوابة الوزير الأول.

4. خطة عمل برامج قطاع الأشغال العمومية، تقرير ملخص حصيلة (2005-2009) وبرنامج (2010-2014) وزارة الأشغال العمومية، نوفمبر 2009.

5. قانون المالية التكميلي لسنة 2001، نقلا عن Journal Liberté, n°2001

6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، ديسمبر 2009.

7. مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003.

سادسا: الأنترنت (INTERNET)

1.Bank d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie2008.

2.Bank d'Algérie, rapport annuel: répartition sectorielle de la croissance du P.I.B réel.

3.Banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie (2004-2008-2012).

4.Banque d'Algérie, rapport annuel : répartition sectorielle de la croissance du P.I.B réel, 2009.

5.Ministère des finances direction générale de la prévision et des politiques 2014.

6.Services du premier ministre, annexe à la déclaration de politique générale, 16 octobre 2010.

7. World Bank: people's democratic republic of Algeria public expenditure review, assuring high quality public investment, (in two volume) volume I : main test august 15.

8. www.bank.of.algeria.dz

9. www.elmoradia.dz

10. www.ONS.dz